

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم التجارية و المالية
تخصص: محاسبة و مالية

العنوان:

التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة

مؤسسة نفضال، فرع (GPL)

تحت إشراف:

- محمد السعيد بوزيان

إعداد الطلبة:

- غفور جلال

- نسيم شاعو

مكان التربص : مؤسسة نفضال ، فرع GPL بالجزائر العاصمة.

فترة التربص : 2014/05/20 إلى 2014/06/19.

2014/2013

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين، نحمد الله عز وجل الذي أنار لنا الطريق و منحنا القدرة و الثبات و ألهمنا الصبر لمواجهة الصعاب لإنجاز و إتمام هذه المذكرة.

يسعدنا في هذا المقام أن نقدم هذا العمل و الذي يعتبر كثرة لجهد جهيد، و عرفانا و احتراماً نشكر كل أساتذتنا و نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا في هذا الإنجاز المشترك نذكر بالخصوص أستاذنا " بوزيان محمد السعيد " الذي أفادنا بتوجيهاته و إرشاداته القيمة خلال الفترة الدراسية .

و يعزنا تقديم الشكر إلى عمال مديرية المحاسبة و المالية لمؤسسة " نفضال " فرع غاز البترول المميع و نخص بالذكر السيد " آيت رضا حسين " الذي كان معينا لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع

إذ نتمنى أن يكون هذا العمل بداية انطلاقاً حقيقية في الحياة المهنية.

غفور

نسيم

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي
الهادي الأمين

أهدي هذه المذكرة إلى من قال فيهما الله عز و جل بعد بسم الله الرحمن الرحيم
" وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو
كلاهما فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما و قل لهما قولا كريما " أمي و أبي العزيزان على
قلبي وأطال الله في عمريهما

إلى كل إخوتي وأخواتي حفظهم الله و بناتهم و بالأخص " ریحان " و إلى كل الأهل و
الأقارب

إلى زميلي نسيم الذي قاسمني معانات هذا العمل إلى كل الزملاء و الزميلات بالمدرسة

إلى كل أساتذة و عمال المدرسة العليا للتجارة و بالأخص الأستاذ المشرف

غفور

الإهداء

بسم لله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين أحمد الله عز وجل
على توفيقى في هذا العمل

أهدي هذا العمل إلى من قال الله تعالى عنها بعد بسم الله الرحمن الرحيم

"ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر
لي ولوالديك إلي المصير" آية 14 لقمان

أهدي هذا العمل إلى والدي العزيزين حفظهما الله اللذان

كانا سنداً لي في هذه الحياة ، و إلى كل الأهل و الأقارب.

و إلى كل أساتذة المدرسة العليا للتجارة و بالأخص الأستاذ المشرف "بوزيان محمد
السعيد".

إلى زميلي الذي قاسمني العمل غفور.

إلى كل أقاربي و أصدقائي و كل من يعرفني.

نسيم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر و عرفان

الإهداء

I.....	فهرس المحتويات:-
V.....	فهرس الجداول:-
VII.....	فهرس الأشكال:-
VIII.....	قائمة المختصرات:-
أ-ث.....	المقدمة العامة:-

الفصل الأول: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

1.....	مقدمة الفصل:-
2.....	المبحث الأول: علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية.....
2.....	المطلب الأول: التوحيد المحاسبي و الأطر التصورية للمحاسبة:-
2.....	1- النموذج الأوروبي والنموذج الأنقلوأمريكي:
3.....	2- الاتجاه نحو التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي و خلق معايير موحدة:
3.....	3- الكيان القانوني للجنة المعايير المحاسبية و أهدافها:
6.....	4- المعايير المحاسبية الدولية:
7.....	المطلب الثاني: تعديل المخطط المحاسبي الوطني PCN
7.....	1- لمحة تاريخية عن المخطط المحاسبي الوطني:
8.....	2- المبادئ و الإطار المحاسبي العام للمخطط المحاسبي الوطني:
10.....	3- مزايا و عيوب المخطط الوطني للمحاسبة 1975:
11.....	المطلب الثالث النظام المحاسبي المالي SCF:
11.....	1- ماهية النظام المحاسبي المالي:
12.....	2- مكونات النظام المحاسبي:
14.....	3- الأهداف المرجوة من تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد:

- المبحث الثاني :إعداد وعرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي:.....15
- المطلب الأول: القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي...15
- 1- المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) عرض القوائم المالية المعدل في 1997:.....15
- 2- القوائم المالية أو الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي.....16
- المطلب الثاني : إعداد القوائم المالية:.....17
- 1- الميزانية : 17
- 2- جدول حسابات النتائج : 18
- 3- جدول تدفقات الخزينة: 18
- 4- جدول تغير الأموال الخاصة: 20
- 5- الملاحق الكشوف المالية: 21
- المطلب الثالث : عرض القوائم المالية:.....22
- 1- عرض الميزانية المحاسبية: 22
- 2- عرض جدول حسابات النتائج: 25
- 3- عرض جدول تدفقات الخزينة: 27
- خلاصة الفصل:.....35

الفصل الثاني:التحليل المالي للقوائم المالية

- مقدمة الفصل:.....36
- المبحث الأول: مفاهيم حول التحليل المالي للقوائم المالية، أهدافه ، محدداته ومقوماته.....37
- المطلب الأول : ماهية التحليل المالي للقوائم المالية.....37
- 1- تعريف التحليل (التشخيص) المالي :..... 37
- 2- التطور التاريخي للتحليل المالي..... 38
- 3- أهداف التحليل المالي :..... 40
- 4- مقومات التحليل المالي : 40
- 5- محددات التحليل المالي للقوائم المالية :..... 41
- المطلب الثاني : استعمالات و استخدام التحليل المالي : 41
- 1- مجالات التحليل المالي.....41
- 2- الأطراف المهتمة و المستفيدة من التحليل المالي.....42

43	3- أنواع التحليل المالي
45	المطلب الثالث : أدوات و أساليب التحليل المالي للقوائم المالية :
45	1- مصادر معلومات التحليل المالي :
45	2- أدوات التحليل المالي :
46	3- تحليل القوائم المالية باستخدام النسب:
47	المبحث الثاني : مجالات و أبعاد التحليل المالي للقوائم المالية
47	المطلب الأول : تحليل الميزانية
47	1- ترتيب القوائم المالية لأغراض التحليل المالي :
48	2- تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي :
52	3- التحليل بواسطة النسب المالية:
56	4- المقارنات (الاتجاهات) الرأسية:
57	المطلب الثاني : تحليل حسابات النتائج :
58	1- قدرة التمويل الذاتي:
58	2- نسب الربحية و نسب المردودية:
60	3- الرافعة المالية :
61	المطلب الثالث :تحليل قائمة التدفقات النقدية
61	1- تحليل أرصدة جدول تدفقات الخزينة:
63	2- مقاييس قائمة التدفقات النقدية:
67	خلاصة الفصل:

الفصل الثالث : تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة نפטال

68	مقدمة الفصل :
69	المبحث الأول : عرض و تقديم مؤسسة نפטال
69	المطلب الأول : تقديم عام لمؤسسة نפטال
69	1- لمحة تاريخية عن المؤسسة :
70	2- دور مؤسسة نפטال و إمكانيتها و وسائلها
72	3- محيط المؤسسة و أهم منتجاتها :
73	4- الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة نפטال:

78.....	المطلب الثاني : عرض شامل لوحدة غاز البترول المميع
78.....	1- تعريف الوحدة :
79.....	2- مهام الوحدة :
79.....	3- إمكانيات الوحدة :
80.....	4- الهيكل التنظيمي للوحدة :
82.....	المطلب الثالث : القوائم المالية لمؤسسة نפטال :
82.....	1- عرض الميزانية المالية لسنة 2012:
84.....	2- عرض حساب النتائج حسب الطبيعة لسنة 2012:
85.....	3- عرض جدول تدفقات الخزينة لسنة 2012:
86.....	4- عرض جدول تغيرات الأموال الخاصة لسنة 2012:
87.....	المبحث الثاني : التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة " نפטال "
87.....	المطلب الأول : التحليل المالي لميزانية مؤسسة " نפטال "
87.....	1- مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة " نפטال "
90.....	2- التحليل باستخدام النسب المالية لميزانية " نפטال " :
95.....	المطلب الثاني : التحليل المالي لحساب النتائج لمؤسسة نפטال
95.....	1- نسب الربحية :
96.....	2- نسب المرودية :
98.....	المطلب الثالث : التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة " نפטال "
98.....	1- التدفق النقدي المتاح (FCF):
99.....	2- مقاييس جودة السيولة :
99.....	3- مقاييس جودة أرباح المؤسسة :
100	4- مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة:
102	خلاصة الفصل :
103.....	الخاتمة العامة:
	الملخص والكلمات الأساسية
	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول و الأشكال

فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
29	الميزانية المالية وفق النظام المحاسبي المالي	(01)
30	حساب النتائج (حسب الطبيعة) وفق النظام المحاسبي المالي	(02)
31	حساب النتائج (حسب الوظيفة) وفق النظام المحاسبي المالي	(03)
32	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) وفق النظام المحاسبي المالي	(04)
33	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) وفق النظام المحاسبي المالي	(05)
34	جدول تغير الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي	(06)
47	هيكل الميزانية المالية	(07)
53	نسب السيولة	(08)
54	نسب النشاط و معدل الدوران	(09)
55	النسب الهيكلية	(10)
58	طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي	(11)
58	نسب الربحية	(12)
59	نسب المردودية	(13)
82	أصول الميزانية	(14)
83	خصوم الميزانية	(15)
84	حساب النتائج حسب الطبيعة	(16)
85	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	(17)
86	قائمة تغيرات الأموال الخاصة	(18)
87	رأس المال العامل لسنتي (2011-2012) " من أعلى الميزانية"	(19)
87	رأس المال العامل لسنتي (2011-2012) " من أسفل الميزانية"	(20)
88	رأس المال العامل الإجمالي ، الخاص و الأجنبي لسنتي (2011-2012)	(21)
88	احتياجات رأس المال العامل لسنتي (2011-2012)	(22)
89	الخزينة الصافية لسنتي (2011-2012)	(23)
90	حساب نسبة التداول لسنتي (2011-2012)	(24)
90	حساب نسبة السيولة السريعة لسنتي (2011-2012)	(25)
91	حساب نسبة السيولة الجاهزة لسنتي (2011-2012)	(26)
91	حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول لسنتي (2011-2012)	(27)
92	حساب نسبة الإستقلالية المالية لسنتي (2011-2012)	(28)
92	حساب نسبة تغطية الديون الطويلة الأجل لسنتي (2011-2012)	(29)
93	حساب معدل دوران إجمالي الأصول لسنتي (2011-2012)	(30)
93	حساب معدل دوران الأصول غير الجارية لسنتي (2011-2012)	(31)

94	حساب معدل دوران الأصول الجارية لسنتي (2011-2012)	(32)
94	حساب معدل دوران الذمم و فترة التحصيل لسنتي (2011-2012)	(33)
95	حساب معدل دوران النقدية لسنتي (2011-2012)	(34)
95	حساب نسبة الفائض الإجمالي للإستغلال لسنتي (2011-2012)	(35)
96	حساب نسبة نتيجة الإستغلال الفترة (2011-2012)	(36)
96	حساب نسبة الربح الإجمالي السنة (2011-2012)	(37)
96	حساب نسبة المردودية المالية السنة (2011-2012)	(38)
97	حساب المردودية الإقتصادية لسنتي (2011-2012)	(39)
97	حساب أثر الرافعة لسنتي (2011-2012)	(40)
98	حساب التدفق النقدي المتاح	(41)
99	حساب نسبة التغطية النقدية	(42)
100	حساب نسبة التغطية التشغيلية	(43)
100	حساب العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	(44)
101	حساب نسبة التدفقات النقدية لمؤسسة نفطال	(45)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	أركان النظام المحاسبي المالي	(01)
49	حركة التمويل لرأس المال العامل من أعلى الميزانية	(02)
49	حركة التمويل لرأس المال العامل من أسفل الميزانية	(03)
74	الهيكل التنظيمي لشركة نفضال	(04)
80	الهيكل التنظيمي لفرع غاز البترول المميع	(05)
89	مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة نفضال	(06)

قائمة المختصرات:

CNC	Conseil national de comptabilité
ERDP	L'entreprise de raffinage et de la distribution des produits pétroliers
FCF	Free cash flow
GPL	Gaz de pétrole liquéfié
IAS	International standard committee
IASB	International accounting standards board
IASC	International accountants standards committee
IASCF	International accounting standards committee foundation
IFRS	International financial reporting standards
NAFTAL	Naft algerie
PCG	Plan comptable general
PCN	Plan comptable national
ROCE	Return on capital employed
ROE	Return on equity
SCF	Système comptable financier

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

المحاسبة كنظام معلومات تعد من أهم أدوات التسيير التي تمكن المسير والأطراف الخارجية من اتخاذ القرارات والتي تختلف درجة سلامتها تبعاً لجودة المعلومة المحاسبية المستخدمة و لهذا يندرج التحول من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح المالي ضمن مسعى تحقيق إعلام محاسبي أكثر ملاءمة لتحديد الوضع المالي من أجل قياس و تقييم أدائها لاتخاذ القرارات فالمحاسبة لم تعد كتقنية للتسجيل في المدين و الدائن للحسابات من أجل تحديد النتيجة بل غلب عليها الواقع المالي والإقتصادي .

إن الممارسة المحاسبية من خلال المخطط المحاسبي الوطني أصبحت لا تتماشى مع الظروف والتحويلات الحالية للإقتصاد الجزائري حيث أصبح كل ما هو محلي يخضع لواقع عالمي تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسيات فأصبح من الضروري ضبط الممارسات المحاسبية في المؤسسات و ذلك بوضع معايير محاسبية دولية موحدة لضمان تجانس التقارير المالية والقوائم المحاسبية وكذلك من أجل تقديم معلومات ذات نوعية واضحة وجيدة ولها مصداقية لدى الأطراف المستخدمة لها.

ويعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي أو أي طرف آخر له مصلحة ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة الشركة وحدها بل تتعدى ذلك إلى مساهميتها و دائنيها لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن الشركة ومدى سلامة مركزها المالي الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة ومدى ترابطها والأهمية النسبية لكل بند من بنودها كما يهدف أيضا إلى تشخيص صحيح للوضع المالي للمؤسسة ويهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها كل هذا اعتمادا على القوائم المالية .



فالتحليل المالي يصنف كعلم له قواعد و معايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وتبويبها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة بهدف إيجاد الروابط فيما بينها.

وبناء على ما سبق ارتأينا أن نقوم بدراسة موضوع " التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي " والذي يعالج أهم الخطوات المتبعة لتحليل القوائم المالية وعليه تطرقنا إلى صياغة الإشكالية التالية:

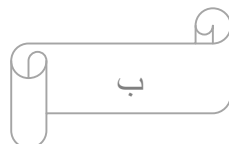
ما أثر الإصلاح المحاسبي في الجزائر وتبني معايير محاسبية دولية على التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة؟

ولتدعيم الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ❖ ما الهدف من المعايير المحاسبية الدولية وما علاقتها بالإصلاح المحاسبي في الجزائر؟
- ❖ ما المقصود بالتحليل المالي وما هي الطرق و الأساليب المنتهجة فيه؟
- ❖ ما الدور الذي تلعبه القوائم المالية في التحليل المالي و هل يمكن تطبيق تقنيات التحليل المالي على القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي؟

الفرضيات :

- ❖ إن الهدف من المعايير المحاسبية الدولية هو تحقيق التوافق المحاسبي الدولي و لهذا باشرت الجزائر في إصلاح نظامها المحاسبي سعيا وراء تحقيق هذا التوافق و إعداد قوائم مالية تلبى حاجيات مختلف الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة الإقتصادية بالمعلومات الملائمة و الضرورية.
- ❖ التحليل المالي هو عبارة عن تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من أجل اتخاذ قرارات رشيدة تساهم في تحسين أدائها .
- ❖ إن القوائم المالية هي الركيزة الأساسية في التحليل المالي و هي تسهل من تطبيق تقنيات هذا الأخير .



أهداف و أهمية البحث :

- ❖ الإحاطة بكل ما يتعلق بإعداد و عرض القوائم المالية.
- ❖ إظهار الدور الكبير الذي تلعبه الكشوف المالية في التحليل المالي.
- ❖ الرغبة في معرفة كيفية استخدام المعلومات المالية في تقييم الوضع المالي للمؤسسة.

مبررات اختيار الموضوع :

المبررات الذاتية :

- ❖ الميول للموضوع.
- ❖ إقتناعنا بوجود دراسة ميدانية في هذا الموضوع.

المبررات الموضوعية :

- ❖ الإهتمام الكبير من قبل كل من الباحثين و المهنيين خاصة فيما يتعلق بإعداد و تقديم القوائم المالية.
- ❖ الإهتمام المتزايد من طرف المؤسسات في تحسين الأداء المالي من أجل تطوير واستمرار المؤسسة.
- ❖ أهمية التحليل المالي في تحسين تسيير و ترشيد قرارات المسيرين.

المنهج المتبع في الدراسة :

بغرض الإجابة على الإشكالية واثبات صحة الفرضيات سنعتمد في دراستنا هذه على المنهجين الوصفي والتحليلي وذلك لأن طبيعة الدراسة تقتضي اعتمادها معا، سنقوم باعتماد المنهج الوصفي في عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي وعلى المنهج التحليلي في تحليل القوائم عن طريق مؤشرات التوازن والنسب المالية.

خطة البحث:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول حيث نتطرق في الفصل الأول إلى التوافق المحاسبي الدولي و إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر، إضافة إلى معالجة المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 والمتمثل في " عرض القوائم المالية " وكذلك المعيار المحاسبي الدولي السابع "جدول تدفقات الخزينة " وفق النظام المحاسبي المالي أي كل ما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية ، كما سنتناول في الفصل الثاني عموميات عن التحليل المالي والمتمثلة في التعريف بهذا العلم إضافة إلى الأساليب والطرق المتبعة فيه ، أنواعه وأهدافه و الطرق و الأساليب المنتهجة فيه ، أما فيما يخص الفصل الثالث فسننتقل إلى دراسة ميدانية تنصب في دراسة حالة لمؤسسة جزائرية "نفضال " حيث نقوم بتعريف المؤسسة عرض وإعداد قوائمها المالية و تحليلها باستخدام الأساليب و الطرق التي تم التطرق إليها في الجانب النظري.

الفصل الأول : القوائم

المالية وفق النظام

المحاسبي المالي

مقدمة الفصل الأول:

لم تعد المحاسبة تعتبر وسيلة إثبات، أو نظام لحساب الضريبة على الأرباح فقط، بل أصبح الهدف منها الحصول على المعلومة المالية بدرجة أكبر، فأصبحت تسمى بالمحاسبة المالية، فمن خلال المعلومات المتحصل عليها منها يتم إعداد القوائم المالية التي يتم استخدامها من الأطراف الداخليين والخارجيين للمؤسسة حيث يجب على هذه القوائم المالية أن تتمتع بالجودة و النوعية العالية، وأن تكون مفهومة وذات مصداقية لدى المسيرين لتمكنهم من اتخاذ القرارات الصائبة، ولدى المساهمين لمقارنة قدرات المؤسسة وكل الأطراف الأخرى التي هي بحاجة لهذه القوائم.

إلا أن هذه القوائم تبدو متشابهة لكنها تختلف من بلد لآخر بسبب الاختلافات التي يمكن إرجاعها إلى المبادئ المحاسبية الأساسية المستخدمة لإعداد هذه القوائم في كل بلد.

ومع الانتشار الكبير للعولمة و توسع النطاق الجغرافي للشركات و انتشارها خارج حدودها الوطنية أصبح لها فروع على مستوى عالمي، فكان لا بد من زيادة انسجام و توافق الممارسات المحاسبية بين مختلف دول العالم، و وضع حدود للخلافات بينها، وكذلك ضرورة وجود قوائم مالية تحتوي على معلومات موحدة قادرة على تخطي الحدود وتكون مقروءة ومفهومة لكل الأطراف المستخدمة لها بغض النظر عن الاختلاف المكاني أو الزماني لهؤلاء المستخدمين.

ومن هذا المنطلق سعت الهيئات العالمية للمحاسبة ومن أهمها مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) إلى إيجاد قواعد محاسبية موحدة فقام بإصدار قائمة من القواعد سميت بالمعايير المحاسبية الدولية و التي اضطر إلى تحسينها من حين لآخر حيث تناول فيها موضوع القوائم المالية في أول معيار من هذه المعايير نظرا لأهميتها.

وبما أن الجزائر ليست بمنأى عن هذه التغيرات الدولية، خاصة مع إبرامها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى مع احتياجات المؤسسة الجزائرية والظروف الدولية، وهو ما استدعى إعادة النظر في هذا المخطط من خلال طرح نظام محاسبي مالي مستلهم من المعايير المحاسبية الدولية والذي حدد تاريخ تطبيقه ابتداء من 01 جانفي 2010.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية.
- المبحث الثاني: إعداد وعرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية:

تتجه جميع دول العالم ومن ضمنها الجزائر نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي حيث شهدت البيئة المحاسبية تطورا ملحوظا تميز بالاتجاه نحو التوافق بين الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي، وذلك من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).

حيث لعب مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) و العديد من الهيئات المحاسبية الدولية دورا هاما في بلورة و إعداد هذه المعايير والعمل على نشر تطبيقها عالميا.

وفي إطار التوجه إلى اقتصاد السوق في بداية التسعينيات قامت السلطات العمومية الجزائرية بإصلاحات في المخطط المحاسبي الوطني مست عدة جوانب منه و الذي كان يتماشى مع الاقتصاد الموجه إلا أنه بقي يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه ابتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى القوائم المالية المقدمة، الأمر الذي دفع السلطات إلى تبني نظام محاسبي جديد يواكب تلك التطورات و قادر على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين المحليين والأجانب.

المطلب الأول: التوحيد المحاسبي و الأطر التصورية للمحاسبة:**1- النموذج الأوروبي والنموذج الأنقلوأمريكي:**

من خلال عملية التنسيق المحاسبي والتوافق الدولي، يمكن أن نقول أن التوحيد المحاسبي العالمي تكمن مهامه الأساسية في إعداد المعايير المحاسبية و إزالة الاختلاف الموجود، والتقليل من الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية، ومن خلال الجهود المبذولة في هذا الموضوع يمكن أن نجد نموذجين رئيسيين وكلاهما يخص النظام الرأس مالي ويتمثلان فيما يلي¹:

- النموذج الأوروبي. - النموذج الأنقلوأمريكي.

1-1 النموذج الأوروبي (نموذج الاقتصاد الكلي):

ما يميز هذا النموذج هو الفصل بين المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية، على اعتبار أن هنالك معلومات لا يمكن الإفصاح عنها بغية استغلالها من طرف الشركات المنافسة.

¹ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود

كما تتبنى الدول الأوروبية هذا النموذج مثل ألمانيا، بلجيكا، اليونان، إيطاليا، والدول الإفريقية الفرنكوفونية، ودول المغرب العربي، وبعض الدول الآسيوية مثل اليابان.

2-1 النموذج الأنقلوأمريكي :

هو النموذج المحاسبي للبلدان الأنقلوسكسونية، ويتميز هذا النموذج بالمرونة و الديناميكية، واهم البلدان التي تعتمد هذا النموذج، بريطانيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، أيرلندا، هولندا، استراليا، حيث يتم العمل على توحيد الأنظمة المحاسبية، وذلك من خلال إطار تصوري للقواعد والمبادئ والإجراءات المحاسبية، وعموما فإن هذا النموذج يعتمد على المعايير المحاسبية التي من خلالها يمكن أن تتوفر المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار في إطار الشفافية والإفصاح المحاسبي، أما دور الدولة في هذا النموذج يقتصر فقط على دور التنظيم في العلاقات ما بين المتعاملين في الأسواق المالية.

يمكن الإشارة إلى أهم نقاط الاختلاف بين هذين النظامين فما يلي¹:

- من حيث مصادر التمويل فإن النموذج الأنقلوأمريكي يعتمد على السوق المالية أما النموذج الأوروبي يعتمد على البنوك.
- توجد علاقة مباشرة بين المحاسبة والضرائب في النموذج الأوروبي أما في النموذج الأنقلوأمريكي تكون المحاسبة مستقلة عن الضرائب.
- أما الأطراف المعنية بالقوائم المالية تتمثل في مصالح الضرائب الأطراف التي تتعامل مع المؤسسة والمستثمرين بالدرجة الأولى.

2- الاتجاه نحو التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي و خلق معايير محاسبية موحدة:

1-2 التوحيد المحاسبي:

التوحيد المحاسبي يعني تطبيق معيار واحد أو قاعدة واحدة في كل الحالات، لذا فهو ينطوي على فرض مجموعة من القواعد الموحدة والملزمة والصارمة ، فعلى المستوى الوطني تعتبر المعايير المحاسبية بمثابة التزام مفروض من قبل الهيئة المنوط بها إصدار المعايير، وتعتبر بمثابة توجيهات رسمية تحدد كيفية تسجيل بعض أنواع العمليات أو الأحداث المالية والمعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها وإدراجها في الملاحق المرفقة بالقوائم المالية،

¹ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص123.

لذا فالتوحيد المحاسبي يجري على المستويات الثلاثة التالية¹:

- على مستوى المبادئ: يقتصر التوحيد في هذا المستوى على الأسس والمبادئ المحاسبية؛
- على مستوى القواعد: يشمل هذا المستوى توحيد القواعد والإجراءات والوسائل المحاسبية؛
- على مستوى النظام: يشمل هذا المستوى توحيد النظام المحاسبي ككل بما يقوم عليه من أسس وقواعد ومبادئ ووسائل وإجراءات، ويمتد إلى تنميط النتائج والقوائم المحاسبية إضافة إلى نظام التكاليف والأسس التي تقوم عليها.

2-2 التوافق المحاسبي الدولي:

يقصد به تقليل الاختلافات بين الممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة . فهو محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها، وعملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب. و يشتمل على اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض ملاحظة ومعرفة نقاط الإتفاق ونقاط الإختلاف، ثم بعد ذلك العمل على جمع تلك الأنظمة المختلفة مع بعضها².

3- الكيان القانوني للجنة المعايير المحاسبية و أهدافها:

1-3 لجنة المعايير المحاسبية:

لجنة المعايير المحاسبية الدولية هي هيئة خاصة مستقلة تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية المستخدمة من قبل منشآت الأعمال والمنظمات الأخرى في التوصيل المالي حول العالم. لقد شكلت اللجنة في عام 1973م نتيجة لاتفاق هيأت محاسبية مهنية من أستراليا، كندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وأيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ عام 1983م ضمت عضوية معايير المحاسبة الدولية كافة الهيئات المحاسبية المهنية التي هي أعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين في جانفي 1999م، كان هناك 142 عضوا من 103 بلد يمثلون مليوني محاسب كما أن هناك الكثير من المنظمات الأخرى المعنية بعمل لجنة المعايير المحاسبية الدولية، وتستخدم المعايير المحاسبية الدولية في كثير من البلدان الغير أعضاء في اللجنة³. و ابتداء من سنة 2000 تم

¹ - رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، محاسبة وتدقيق، جامعة أم البواقي، السنة الجامعية 2010-2011، ص27.

² - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص128.

³ - طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية الجزء الأول عرض القوائم المالية،الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم الإبراهيمية الإسكندرية، مصر 2002-2003، ص18.

إعادة هيكلة لجنة المعايير المحاسبية والنظام الأساسي لها و تم تسمية مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، الذي اعتبر ابدءا من أبريل 2001 بمثابة المسؤول عن إصدار المعايير المحاسبية الدولية بدلا من لجنة المعايير المحاسبية¹. وقد كانت هيكلية لجنة المعايير المحاسبية كالاتي:

أولا : مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASCF) :

تتكون مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية من تسعة عشر أمينا، يتم اختيارهم من قبل لجنة التعيين. ويشترط في تركيبة الأعضاء أن تكون ممثلة للأسواق المالية العالمية، والتنوع في الأصول الجغرافية والمهنية وذلك حسب التوزيع التالي²:

6 أعضاء من أمريكا الشمالية، 6 أعضاء من أوروبا، 4 أعضاء من آسيا، 3 أعضاء من كل المناطق الجغرافية بشرط احترام التوازن الجغرافي الكلي.

كما أن أهداف لجنة المعايير المحاسبية كما جاء في دستورها هي³:

- إعداد و نشر لأجل الصالح العام، معايير محاسبية تراعى عند تقديم القوائم المالية، وتشجيع القبول بها والعمل بموجبها على المستوى العالمي.
- العمل بشكل عام على تطوير و توافق الأنظمة، والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بتقديم القوائم المالية.

ثانيا : مجلس المعايير المحاسبية الدولية:

يتكون مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) من 14 عضوا من مناطق جغرافية مختلفة (7 من أوروبا، 4 من أمريكا و 3 من باقي دول العالم)، يتم تعيينهم على أساس خبرتهم المحاسبية، وتتمثل مهام المجلس فيما يلي⁴:

- إعداد للصالح العام معايير محاسبية ذات نوعية راقية وقابلة للفهم والتطبيق في مختلف دول العالم.
- العمل على ضمان حسن استخدام المعايير المحاسبية الدولية،
- العمل على التقارب بين المعايير المحاسبية الوطنية مع تلك التي يصدرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

¹- Robert OBERT, *Pratique des normes IFRS*. Dunod 3 éditions Paris France, 2006, p 8.

²- مرزوقي مرزقي جامعة قاصدي مرباح ورقلة، حولي محمد جامعة باجي مختار عنابة، عنوان المداخلة: مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي، الملتقى العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، ص148.

³- طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية الجزء الأول عرض القوائم المالية ، مرجع سبق ذكره، ص18.

⁴- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، السنة الجامعية 2011-2012، ص13.

2-3 إنجازات لجنة المعايير المحاسبية الدولية:

أصدرت حوالي 41 معيار محاسبي تتعامل مع مواضيع تؤثر على القوائم المالية لمنشآت الأعمال، كما أصدر المجلس إطار لإعداد وعرض القوائم المالية ليساعده في¹:

- تطوير معايير محاسبية دولية مستقبلية في مراجعة المعايير المحاسبية الدولية الصادرة.
- تشجيع اتساق العمليات والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية من خلال أساس لتقليل اختيارات المعالجة المحاسبية المسموح بها في المعايير المحاسبية الدولية.

4- المعايير المحاسبية الدولية:

1-4 تعريف المعايير المحاسبية:

هي عبارة عن قواعد يتم اعتمادها من طرف مؤسسات الأعمال عند إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير والقواعد الوصفية و التوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وبالأخص القياس والتقييم، والعرض و الإفصاح، هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها و التي تشمل المعايير المحاسبية تعتبر كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات و الأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية، و إيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها².

2-4 أهمية المعايير المحاسبية الدولية:

لا شك أن توفر نظام محاسبي دولي موحد سيحقق مزايا نذكر منها ما يلي³:

- قدرة المؤسسة على استعمال مجموعة واحدة من المعايير لأغراض مختلفة يمكنها من اقتصاد مبالغ كبيرة من التكاليف.
- زيادة فعالية تشغيل الأسواق المالية.
- تدعيم المستثمرين بالمعلومات المالية ذات النوعية والشفافية العالية الأمر الذي سيساهم في التقليل من درجة مخاطر الاستثمار و من ثم تخفيض تكلفة رأس المال.
- سهولة إجراء عملية المقارنة مما يؤدي إلى اختيار أفضل البدائل. وهذا من شأنه أن يترك تدفق الأموال تتجه صوب الشركات الفعالة، فتزداد الرفاهية الاجتماعية.

¹ - طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية الجزء الأول عرض القوائم المالية ، مرجع سبق ذكره، ص22.

² - أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص317.

³ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص124-125.

4-3 عملية إصدار المعايير المحاسبية:

حسب إجراءات العمل المتفق عليها فإنه توجد المجموعة الاستشارية داخل لجنة معايير المحاسبة، و لا يتم أي عمل حتى يتم الأخذ بوجهة نظرها في كل مرحلة من مراحل صنع القرار. و بناءا على ذلك يتم إعداد مسودة عرض لموضوع أو مشكلة معينة، و إذا تم إقرارها من طرف ثلثي أعضاء المجلس يتم إرسالها إلى الهيئة المحاسبية و الحكومات و أسواق الأوراق المالية و غير ذلك من الهيئات المهتمة للتعليق على كل عرض أو مسودة.

يقوم المجلس بفحص الاقتراحات و التعليقات التي ترد حول مسودة العرض يتم تعديلها حسب الضرورة ، و إذا ما وافق ما لا يقل عن ثلاثة أرباع من أعضاء المجلس على مسودة العرض المعدلة يجري إصدارها كمعيار محاسبي دولي ، ليصبح ساري المفعول و يصدر باللغة الانجليزية ليتم ترجمة المسودات و المعايير المحاسبية بلغات عالمية أخرى¹.

المطلب الثاني: تعديل المخطط المحاسبي الوطني PCN:**1- لمحة تاريخية عن المخطط المحاسبي الوطني:**

يعتبر المخطط المحاسبي الوطني أول خطوة في مجال ضبط و تنظيم الممارسة المحاسبية، و قد جاء ليحل محل النموذج المحاسبي الفرنسي PCG الذي يتماشى مع الواقع الاقتصادي الليبرالي الذي كان سائدا في ذلك الوقت، حيث تعود أولى محاولات تكييف المخطط المحاسبي العام الذي كان ساريا العمل به في الجزائر إلى سنة 1969 ، أين كلفت السلطات السياسية وزارة المالية بالانطلاق في شهر ديسمبر من نفس السنة بهذه المحاولة لأجل أقصاه ستة أشهر تقوم بعدها هذه الأخيرة بتقديم حصيلته عملها و هذا حسب ما ورد في قانون المالية لسنة 1970 الفقرة 19، إلا أن هذه الفترة (06 أشهر) كانت غير كافية للقيام بهذا العمل لذلك فقد تم في نهاية سنة 1971 إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة الذي أوكلت له مهمة إحلال المخطط المحاسبي العام بمخطط محاسبي وطني و أسندت هذه المهمة إلى لجنة التوحيد بهذا المجلس².

وقد كان منطلق هندسة المخطط المحاسبي الوطني هو ضمان خلق بنك للمعلومات يسخر لمختلف الاستخدامات في كل المستويات الإدارية و التنظيمية سواء كانت تخص الأجهزة المركزية أو الأجهزة المحلية. و كان يهدف على وجه الخصوص لتلبية الاحتياجات و المتطلبات من المعلومات الضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال المخططات الوطنية.

¹ - شعيب شنوف ، نفس المرجع السابق الذكر ، ص 132.

² - رفيق يوسف ، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق ، مرجع سبق ذكره، ص 39.

إلا أن الوضع الآن أصبح مغايراً، حيث تعرف الجزائر تغيرات جذرية في كافة المجالات وخاصة في مجال تنظيم وتوجيه الاقتصاد الوطني كالانتقال من النهج الاشتراكي إلى نهج اقتصاد السوق، وكذلك الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كل هذه المعطيات تفرض على الجزائر جملة من التغيرات الحتمية التي تفرضها الظروف الحالية و إفرزات العولمة¹، فمن خلال الممارسة المحاسبية للشركات متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر ومع ظهور جملة من النقائص في المخطط المحاسبي الوطني، كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية عليه ومحاولة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية وذلك من خلال إعداد إطار تصوري يتضمن الحسابات وقواعد عملها والطرق المحاسبية المعتمدة في التقييم وإعادة التقييم وإضافة القوائم المالية غير الموجودة فيه وتعديل الموجودة منها.

وتجدر الإشارة إلى أن التعديل الوحيد الذي عرفه المخطط المحاسبي الوطني نسخة 1975/35 المؤرخة في 29 أفريل 1975 كان سنة 1999 بموجب القرار المؤرخ في 09 أكتوبر 1999 المتضمن تكييف المخطط المحاسبي الوطني لنشاط الشركات القابضة و إدماج حسابات المجمعات، نجد أن هذا التعديل لم يمس بمحتوى المخطط في حد ذاته وإنما أضاف بعض الحسابات التي لم تكن موجودة من قبل كحساب 428 توظيفات مالية...².

2- المبادئ و الإطار المحاسبي العام للمخطط المحاسبي الوطني :

2-1 مبادئ المخطط المحاسبي الوطني:

لم تكن هناك مبادئ مصرح عنها في نص المرسوم التنفيذي للمخطط المحاسبي الوطني إلا أننا نجدها هذه المبادئ في سرد المواد القانونية³:

- مبدأ الكيان القانوني المادة 1 من الأمر 35-75 تحدد المؤسسة الملزمة بتطبيق المخطط المحاسبي الوطني و المتمثلة في الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري و الشركات الاقتصادية المختلطة و كل المؤسسات الخاضعة للنظام الجبائي.
- مبدأ العملة النقدية نص المادة 9 على استعمال العملة الوطنية.
- مبدأ القيد المزدوج تنص عليه المادة 9 من الأمر 35-75 الذي يقتضي تسجيل القيود وفق هذا المبدأ.
- مبدأ ثبات طرق تقييم و الحساب و يمكن استنتاجه من خلال مبدأ التكلفة التاريخية.

¹ - Séminaire en collaboration avec le réseau d'expert, **Nouveau plan comptable des entreprises et normalisations internationale**, France- Maghreb, Alger, Juin 2005, P45.

² - Djamel Amoura, **Revue des reformes économiques et intégration en économie mondiale**, Ecole supérieure de commerce d'Alger, N°02-2007, P100

³ - بوشايب ابراهيم، النظام المحاسبي المالي في ضل المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في الاقتصاد و التسيير، المؤسسة جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، السنة الجامعية 2008-2009، ص22.

- مبدأ الجدية تنص عليه المادة 13 من الأمر 35-75 حيث تلزم المؤسسات بمسك الدفاتر المحاسبية و تسجيل التدفقات بعناية.
- مبدأ سنوية الدورات تنص عليه المادة 16 من الأمر 35-75 يحدد تاريخ إغلاق كل دورة في 12/31.
- مبدأ التكلفة التاريخية تنص عليه المادة 18 و 21 من الأمر 35-75 في تقييم كل عناصر الميزانية.
- مبدأ الحيطة و الحذر تنص عليه المادة 22 من الأمر 35-75 الذي بمقتضاه يسمح للمؤسسات بتأسيس مؤونة لتدني قيم الأصول و ذلك في حدود المعقول.
- مبدأ استقلالية الدورات و يمكن استنتاجه من خلال المبادئ السابقة الذكر بما في ذلك ضرورة القيام بالجرد السنوي عند نهاية كل دورة.

2-2 الإطار المحاسبي العام للمخطط المحاسبي الوطني :

المخطط المحاسبي هو مجموعة الحسابات المصنفة و المجموعة في جدول محدد والتي تستعملها المؤسسة لإعداد قوائمها المالية، ونظرا لاختلاف الممارسات حسب خصوصيات كل مؤسسة من حيث النشاط والحجم، اقتضت الضرورة توحيد الحسابات وإعطاءها صبغة وطنية من أجل تبسيط وتوحيد الممارسات المحاسبية في مختلف المؤسسات¹.
ومن خلال القرار الوزاري الصادر بتاريخ 23/06/1975 والمتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني ، تم تقسيم الحسابات إلى ثمانية مجموعات وهي:

- المجموعة 1: الأموال الخاصة - المجموعة 5: الديون
- المجموعة 2: الاستثمارات - المجموعة 6: الأعباء
- المجموعة 3: المخزونات - المجموعة 7: الإيرادات
- المجموعة 4: الحقوق - المجموعة 8: النتائج

حيث:

- المجموعات (04،03،02)
- المجموعتين (05،01) - حسابات الميزانية
- المجموعتين (07،06) - حسابات التسيير
- المجموعة (08) - حسابات النتائج

¹ - رفيق يوسف ، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق ، مرجع سبق ذكره، ص40.

لقد اعتمد المخطط المحاسبي الوطني على مبدأ الترتيب العشري عند ترقيمه للحسابات الأساسية التابعة لكل مجموعة، مع مراعاته لمبدئي السيولة والاستحقاق عند ترتيب حسابات الأصول والخصوم.

3- مزايا و عيوب المخطط الوطني للمحاسبة 1975 :

يمكن تقييم المخطط المحاسبي الوطني من خلال عرض بعض المزايا و العيوب التي وجهت له خلال فترة تطبيقه بالمؤسسات الجزائرية.

3-1 مزايا المخطط المحاسبي الوطني :

من المزايا المخطط المحاسبي الوطني ما يلي¹:

- قضى على ثغرات المخطط العام الفرنسي الذي كان مطبق الغاية 1975؛
- أتى بتصنيف جديد للحسابات مقارنة مع المخطط العام الفرنسي (حسابات ودقيقة)؛
- أمر بتطبيق الجرد المستمر بالنسبة للمخزونات؛
- أتى بالوثائق الملحقة التي تساعد الوثائق الشاملة المعروفة؛
- أتى بجدول حسابات النتائج؛

3-2 عيوب المخطط المحاسبي الوطني :

هناك مشاكل عديدة تتخبط فيها المؤسسات نتيجة تطبيقها المخطط المحاسبي الوطني طرحت في مناسبات عديدة لذلك ارتأينا إلى حصر البعض من عيوبه فيما يلي²:

- تقييم بعض عناصر الأصول لا علاقة له بالواقع وذلك لغياب المحاسبة التحليلية و الجرد المستمر.
- لم يعالج المخطط المحاسبي الوطني بعض العمليات مثل القرض الإيجاري و تكاليف البحث والتطوير، معالجة العمليات بالعملة الأجنبية، الاندماج... إلخ.
- على مستوى القوائم المالية رغم أن المخطط المحاسبي ألزم جميع المؤسسات مهما كان حجمها بإعداد 17 جدول كقوائم مالية، إلا أنها تعاني من العديد من النقائص منها³:
 - شكل الميزانية لا يقدم معطيات عن الدورة السابقة للقيام بعملية المقارنة؛
 - لا يقدم جدول حسابات النتائج معطيات عن نشاط الدورة السابقة، كما أنه لا يسمح بالتمييز بين النتيجة المحاسبية والنتيجة المالية
 - لا تحتوي القوائم المالية حسب المخطط المحاسبي الوطني على بعض الجداول الهامة، مثل جدول تدفقات الخزينة رغم الأهمية البالغة له.

¹ - جامعة البشير الإبراهيمي بـرج بوعريـريـج الجزائر ، منتديات البـكلورـيا ، 2010 ، طلاب التسيير والاقتصاد.

² - جامعة البشير الإبراهيمي، منتديات البـكلورـيا ، نفس المرجع السابق .

³ - رفيق يوسف ، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق ، مرجع سبق ذكره، ص 47.

المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي (SCF)**1- ماهية النظام المحاسبي المالي :**

في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، تم إصدار تشريع خاص بالعمل المحاسبي في الجزائر وهو الأمر 35/ 75 وكان ذلك بمثابة تغيير جذري في هذا المجال، لكن بعد مرور أكثر من 35 سنة من العمل به ونظرا لتغير النهج الاقتصادي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، أصبح هذا القانون لا يساير التطورات الاقتصادية الجديدة، وتم استبداله بتشريع جديد متضمن في القانون رقم 11/ 07 والخاص بالنظام المحاسبي المالي حيث أصبح إلزاميا تطبيقه ابتداءً من 1 جانفي 2010.

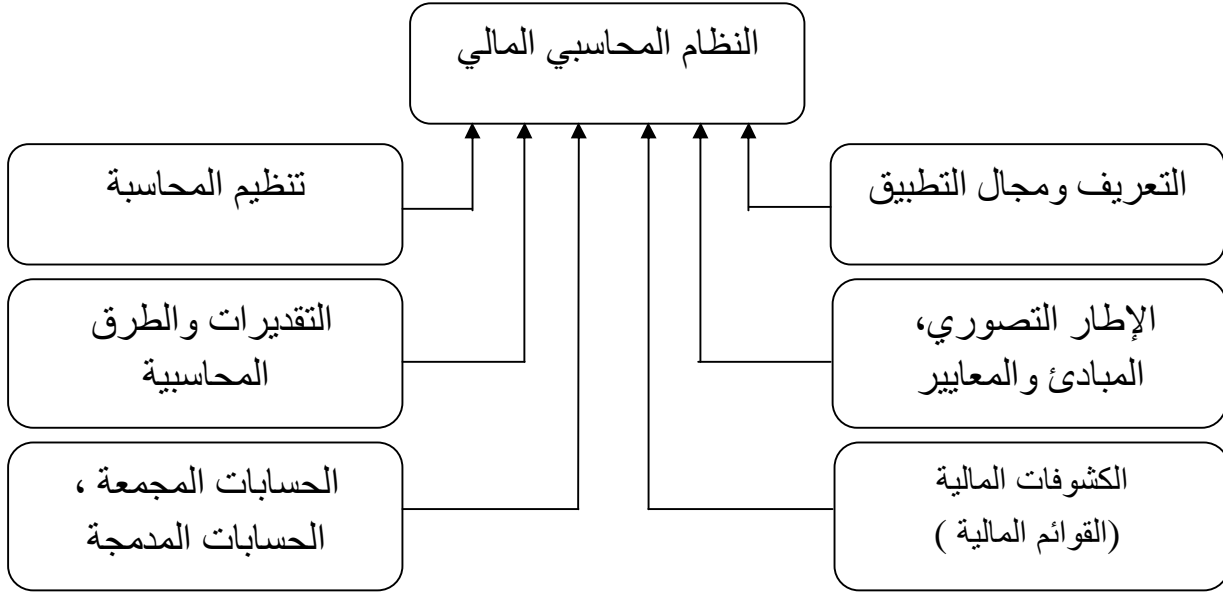
1-1 مفهوم النظام المحاسبي المالي:

إن مشروع النظام المحاسبي الجديد مستمد من المعايير الدولية (IAS/ IFRS)، و حسب القانون الجزائري رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي والصادر في الجريدة الرسمية العدد 47 نص على أن: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"¹.

وقد بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أبريل سنة 2001 وذلك من طرف عدة خبراء فرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)، و تم تحديد أحكام نظام المحاسبة المالية الجديد في القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي قواعد التقييم ومحاسبة الأصول والخصوم والأعباء و المنتوجات ومحتوى الكشوف المالية و طريقة عرضها و كذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها , وقد استلهم النظام الجديد الذي دخل حيز التنفيذ ابتداءً من 1 جانفي 2010 خلفا للنظام الذي كان ساريا منذ سنة 1975 من المعايير الدولية للمحاسبة المالية.

2- مكونات النظام المحاسبي المالي :

شكل رقم (01): شكل يمثل أركان النظام المحاسبي المالي



المصدر: مختار مسامح ، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل ، مقال، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باتنة ، العدد الرابع ، ديسمبر 2008 ، ص209.

انطلاقاً من الشكل السابق يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي يرتكز على الأركان الستة المشار إليها، وهذا ما لم يلاحظ في المخطط المحاسبي، وإذا ما أردنا أن نستخرج النقاط المهمة في كل ركن، خاصة الجديد في النظام المحاسبي، فيمكن الإشارة إلى ما يلي¹:

2-1 بالنسبة للتعريف ومجال التطبيق:

لا يوجد اختلاف ذو أهمية باستثناء الإشارة إلى أن الكيانات الصغيرة يمكن لها أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

2-2 بالنسبة للإطار التصوري :

وهذا الإطار يعتبر جديدا مقارنة مع المخطط المحاسبي السابق، وقد حدد هذا الإطار المبادئ المحاسبية بدقة وهي²:

¹ - مختار مسامح ، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل ، مقال، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باتنة ، العدد الرابع ، ديسمبر 2008 ، ص210-212.

² - ربيع بوصبيح العايش، فاتح سردوك، عابي خليفة ،عنوان المداخلة:جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) ، الملتنقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، يومي 5 و 6 ماي 2013 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي ، ص04.

- محاسبة التعهد
- استمرارية الاستغلال
- المصدقية
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني
- الدلالة
- قابلية الفهم
- التكلفة التاريخية
- قابلية المقارنة

كما أن الإطار التصوري يمثل دليلاً لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما لا تعالج المعايير تلك الحالة (المادة 07)، كما أن النظام المحاسبي المالي حدد عمل المعايير بدقة (المادة 08) وهو تحديد كل من:

- قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والنواتج.
- محتوى الكشوف (القوائم) المالية وكيفية عرضها.

كما أن الإطار التصوري يمثل دليلاً لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما لا تعالج المعايير تلك الحالة (المادة 07)، كما أن النظام المحاسبي المالي حدد عمل المعايير بدقة (المادة 08) وهو تحديد كل من:

- قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والنواتج.
- محتوى الكشوف (القوائم) المالية وكيفية عرضها.

3-2 تنظيم المحاسبة : لم يأت النظام المحاسبي بشيء في هذا الجانب، لأنه أشار إلى أمور تقنية وعملية متعارف عليها ومعمول بها في المخطط المحاسبي (المواد من 10 إلى 24 من القانون 07/11).

4-2 الكشوف المالية : لقد حدد النص القانوني الكشوفات المالية، حتى وإن كان المصطلح لا يؤدي المعنى، (والأفضل استعمال كلمة القوائم)، بأربعة قوائم وملحق، وهذه القوائم هي: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وجدول حسابات النتائج.

إن قارنا هذه القوائم بما كان موجوداً سابقاً، نجد أن القانون الجديد جاء بقائمتين جديدتين، الأولى هي جدول تغير الأموال الخاصة وسابقاً كان هذا الجدول إحدى مكونات الجداول الملحق (الجدول 04)، بينما الجديد الفعلي هو جدول سيولة الخزينة، أما من حيث محتوى هذه الكشوف فإن النص التنفيذي هو نفسه يشير إلى أنها ستحدد بقرار من وزير المالية (المواد 33 إلى 37 من المرسوم التنفيذي).

2-5 الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة : بالنسبة للحسابات المجمعة تم معالجة الأمر في قرار وزير المالية لسنة 1999 ، بمعنى أن النص الجديد اعتبر الأمر عاديا وجزء من المحاسبة المالية، خاصة مثلما أشرنا في البداية أن من بين أهداف إصدار التشريع المحاسبي الجديد الاستجابة للوضعيات الاقتصادية الجديدة المرغوب فيها والمتمثلة في الشراكة مع الشركات الأجنبية، وبالتالي فوضعيات التوحيد المحاسبي لا بد أن تكون شيئا مألوفاً وعادياً ، أما نقطة الحسابات المدمجة أو المركبة فهو شيء جديد في المحاسبة، وحتى النص عرف ذلك في المادة(34) حيث أشار إلى أن "الكيانات الموجودة على الإقليم الوطني والتي تشكل مجموعة اقتصادية خاضعة لنفس سلطة القرار الموجودة داخل الإقليم الوطني أو خارجه، دون أن توجد بينها روابط قانونية مهيمنة، تنشر حسابات تدعى حسابات مركبة كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد" .

2-6 تغيير التقديرات والطرق المحاسبية: يمكن أن يثور نقاش بالنسبة لهذه النقطة، لأنه من المعروف بالنسبة للمخطط المحاسبي أنه يركز على ثبات الطرق ، إلا أن القانون الجديد يقر بإمكانية منح استثناء لهذه القاعدة في حالتين (المادة30):

- الأولى : تغيير مفروض في إطار نص قانوني جديد (كما هو الحال عند الانتقال إلى تطبيق القانون 11/07).
- الثانية : عندما تهدف إلى تحسين عرض القوائم المالية .

إن هذه الحالة تزيل عقدة الاستثناءات التي كانت سائدة سابقا عند عدم التقيد بالتكلفة التاريخية مثلا في حالة إعادة التقييم، وهذا الترخيص الضمني لإمكانية التغيير يعطى دلالة على أن دور القوائم المالية الآن لم يصبح تقديم معلومات نزيهة وقانونية، إنما التعبير بوفاء عن وضعية المؤسسة في تاريخ محدد.

3- الأهداف المرجوة من تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد:

هناك العديد من الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، نذكر منها¹ :

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليوافق ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- تسهيل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- جعل القوائم المحاسبية و المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء للمؤسسة؛

¹ - ربيع بوصبيح العايش، فاتح سردوك، عابي خليفة ، الملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص04.

- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات ووطنيا والدولي؛
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها و شاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية و مصداقية؛

المبحث الثاني: إعداد وعرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي.

1- المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) عرض القوائم المالية المعدل في 1997:

إن الهدف من تقديم القوائم المالية هو توفير معلومات بخصوص المركز المالي للمنشأة وأدائها وهذا لقطاع عريض من المستخدمين، ووفقا لإطار لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC فإن الغرض من القوائم المالية هو تقديم معلومات عن نتائج قيام إدارة المؤسسة بمسؤولياتها اتجاه الموارد الموكلة إليها، وتتسجم هذه الموارد مع المعيار المحاسبي الدولي رقم واحد والمعدل في عام 1997 الخاص بعرض القوائم المالية، الذي يهدف إلى تحديد الأسس التي على ضوئها يتم عرض القوائم المالية ذات الغرض العام بغرض ضمان إجراء المقارنة، سواء تعلق الأمر بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة عن فترات مالية مختلفة، أو مقارنتها مع مؤسسات أخرى، و كذلك فإن هذا المعيار المحاسبي يرسم الإطار العام، ويوضح مسؤولية عرض القوائم المالية، ويقدم الإرشادات حول شكلها أو هيكلها، ويشير إلى أدنى ما يمكن عرضه فيها، ويطبق هذا المعيار على جميع القوائم المالية ذات الغرض العام المعدة وفق قواعد وقوانين مجلس معايير المحاسبة الدولية الموحدة¹.

ورغم أن هذا المعيار يشير إلى أن القوائم المالية تهدف إلى تقديم المركز المالي والمعاملات التي تقوم بها المؤسسة، إلا أنه يتناول الغرض من القوائم المالية وأهدافها حيث ينص على أن الغرض العام منها هو توفير معلومات عن (المركز المالي) للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية وأن تستخدم هذه المعلومات من طرف قطاع عريض من المستخدمين النهائيين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتقدم هذه المعلومات من خلال مجموعة كاملة من القوائم المالية وهي (وفقا للمعيار الدولي رقم 01 المعدل في 1997)²:

1- الميزانية.

2- قائمة الدخل.

3- قائمة أخرى توضح :

- كافة التغيرات في حقوق الملكية، أو

¹ - عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية، مقال، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باتنة، العدد الأول، جوان 2007، ص12.

² - طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية الجزء الأول عرض القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص109.

- التغييرات في حقوق الملكية غير تلك الناشئة عن المعاملات الرأسمالية والتوزيعات على الملاك .

4- قائمة التدفقات النقدية.

5- السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

2- القوائم المالية أو الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي:

1-2 مفهوم القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي:

القوائم المالية هي مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية هدفها إعطاء صورة صادقة عن المركز المالي للكيان ونجاعته وسيولة خزينته في نهاية السنة المالية، ووفقا للنظام المحاسبي المالي جميع الكيانات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية مجبرة على تقديم في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ غلق السنة المالية كشوفا مالية تتمثل فيما يلي¹:

- الميزانية (قائمة المركز المالي).
- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل).
- جدول تغييرات الأموال الخاصة (قائمة التغير في حقوق الملكية).
- جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية).
- الجداول الإضافية أو الملاحق (الإيضاحات).

حيث أن هذه الكشوف ينبغي أن تقدم موقفا صحيحا وصادقا وعادلا عن الوضعية المالية للكيان وأداءه ونجاعته، وتعكس أي تغيير في مركزه المالي نتيجة لمعاملاته والآثار المترتبة عنها، كما أن المعلومات الواردة في الكشوف يجب أن تقدم بالعملة الوطنية وتسمح بإجراء مقارنة بينها وبين المعلومات الخاصة بالسنة المالية الماضية².

2-2 الخصائص النوعية للقوائم المالية:

- وهي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وهي³:
- الملاءمة: يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار

¹ - ربيع بوصبيح العايش، فاتح سردوك، عابي خليفة ، الملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص05.

² - رفيق يوسف ، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق ، مرجع سبق ذكره، ص109.

³ - وسيلة بوخالفة ، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ، محاسبة وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2012-2013، ص3.

- القابلية للفهم: يقصد بها خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها ببسر، بمعنى البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد؛
- من جهة، وفي الوقت المناسب من جهة أخرى وتعتبر ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في اتخاذ القرارات.
- المصادقية : تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها.
- القابلية للتماثل والمقارنة : تكون المعلومة قابلة للمقارنة عندما تقدم بطريقة متناسقة بما فيه الكفاية لتسمح للمستخدمين بالقيام بمقارنات لها مدلول في الوقت وبين المؤسسات؛

المطلب الثاني : إعداد القوائم المالية:

1- الميزانية :

1-1 مفهوم الميزانية:

تمثل الميزانية الصورة الفوتوغرافية لثروة المؤسسة في تاريخ محدد، وذلك من خلال جانبي الأصول والخصوم، وقد حدد القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 أهم مميزات الميزانية، حيث نصت المادة الثالثة والثلاثون منه على أن "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم. ويبرز عرض الأصول و الخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية. ويحدد محتوى ونموذج وعرض الميزانية بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية"¹.

2-1 أهمية الميزانية:

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة،

والتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة. ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي²:

- حساب معدلات العائد،

¹ - ربيع بوصبيح العايش، فاتح سردوك، عابي خليفة ، الملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص5-6.

² - لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة ، مرجع سبق ذكره، ص37.

- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة،
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل ، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.

2- جدول حسابات النتائج :

1-2 مفهوم جدول حسابات النتائج :

نص القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 في المادة 34 منه " يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح".

وقد نص القانون على تقديم جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة، مع إمكانية الاعتماد اختياريًا على جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة بهدف قياس النسب بين أصناف الأعباء والإنتاج الإجمالي أو المباع¹.

2-2 أهمية جدول حسابات النتائج:

تكمن أهمية هذه القائمة في²:

- قياس التسيير الجيد للمؤسسة و كفاءة إدارتها و أداء الوحدة الاقتصادية،
- التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للنشاط،
- أساس قياس الضريبة.

3- جدول تدفقات الخزينة:

1-3 مفهوم جدول تدفقات الخزينة:

نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية، وكذلك فعلت

¹ - ربيع بوصبيح العايش، فاتح سردوك، عابي خليفة ، الملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص6.

² - شاني عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2008-2009، ص

اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع في عام 1992 والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية والغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين و الدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية¹.

فجدول تدفقات الخزينة هو بمثابة أداة مناسبة لقياس المركز النقدي للمؤسسة (أداة تحليل) الذي من خلاله يتم اتخاذ قرارات هامة و إستراتيجية كتغيير النشاط أو تطويره و التوسع فيه أو الانسحاب منه ، كما يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة ، و ما يعادلها و كذا معلومات حول استعمال هذه ، أي معرفة مصادر نقدية و فيما تم استخدامها و مقدار تغير الرصيد النقدي خلال الفترة ، و تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل و صافي التدفقات النقدية فقائمة تدفقات الخزينة تسمح للمستعملين بتقييم الأصول الصافية للمؤسسة ، و هيكلها المالي بما فيه النقدية و قدرتها على الوفاء².

2-3 أهمية جدول تدفقات الخزينة:

جدول تدفقات الخزينة من القوائم الهامة جدا و الإجبارية في النظام المحاسبي المالي فهي الحجر الأساسي للتحليل المالي .والغرض منه هو توفير، معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات و المدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، أي معرفة مصادر النقدية و فيما استخدمت. و تعتبر قائمة التدفقات النقدية ذات منفعة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن توفيرها لسداد الديون للدائنين، و توزيع الأرباح للمساهمين .و كذلك تمكن قائمة تدفقات النقدية مستعملي القوائم المالية من معرفة الطريقة التي تسير بها المؤسسة و تستعمل فيها نقديتها و العناصر المعادلة للنقدية (الفقرة 3 من المعيار السابع). فقائمة التدفقات النقدية تسمح للمستعملين بتقييم الأصول الصافية للمؤسسة، و هيكلها المالي بما فيها النقدية و قدرتها على الوفاء.

3-3 إعداد جدول التدفقات الخزينة:

يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها):

¹ - لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة، مرجع سبق ذكره، ص54.

² - بلال داودي، خالد جرودي، عبد الكريم كويبي، دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل

شهادة ليسانس في العلوم التجارية و المالية ، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013، ص19.

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية: وهي الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل.
 - التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار: عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويل الأجل.
 - التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل: أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.
 - تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم: تقدم كلا على حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويل.
- تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. فالتدفق المباشر الموصى بها تتمثل في:
- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صافي.
 - تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.
- والتدفق غير المباشر تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:
- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...).
 - التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).
 - التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة..) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

4- جدول تغير الأموال الخاصة

4-1 مفهوم جدول تغير الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية¹.

- ويقدم جدول تغيرات رأس المال حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية ويمكن عرض وذكر أهم العناصر التي يتضمنها هذا الجدول على النحو التالي²:
- النتيجة الصافية.
 - حركة رأس المال (زيادة، نقصان، استرجاع).

¹ - المادة 36 من قانون 2008/05/28، ص 15.

² - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 81.

- مكافآت رأس المال (توزيع الحصص).
- نواتج وأعباء سجلت مباشرة في رأس المال.
- تغيرات في الطرائق المحاسبية أو تصحيح أخطائها لها الأثر المباشر على رأس المال.

4-2 أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

وتتمثل أهميتها في ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فهي تفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولاً إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة¹.

4-3 إعداد جدول تغيرات الأموال الخاصة:

من أجل إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة يجب التأكد من نقطتين أساسيتين هما²:

أولاً : تتكون حسابات الأموال الخاصة من البنود الأساسية التالية:

- رأسمال المؤسسة،
- فارق إعادة التقييم،
- علاوة الإصدار،
- الاحتياطات والنتيجة.
- فارق التقييم،

ثانياً : تتمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة و تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيما يلي:

- التغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامة،
- مكاسب وخسائر إعادة تقييم التثبيتات،
- النتيجة الصافية،
- المعاملات مع الملاك والتحويلات بين حسابات الأموال الخاصة.

5- ملاحق الكشوف المالية

5-1 مفهوم ملاحق الكشوف المالية:

يحتوي ملحق الكشوف المالية على كل المعلومات الضرورية والمفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، والكفيلة بالتأثير على القرارات التي يتخذها مستعملي الكشوف عن ممتلكات الكيان ونجاعته ووضعيته المالية ونتيجة نشاطه¹.

¹- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة، مرجع سبق ذكره، ص59.

²- لزعر محمد سامي، نفس المرجع ص60-61.

يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة، ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية،
- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة و قائمة تغيرات الأموال الخاصة،
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيرتها،
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفيّة. ولقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية، وهذه الجداول هي:
 - جدول تطور التثبيات والأصول غير الجارية،
 - جدول الإهلاكات،
 - جدول خسائر القيمة في التثبيات والأصول الأخرى غير الجارية،
 - جدول المؤونات،
 - جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة)،
 - بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية.

المطلب الثالث : عرض القوائم المالية:

1- عرض الميزانية المحاسبية:

يتم تبويب حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاثة مجموعات رئيسية، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن الأصول، الخصوم والأموال الخاصة، ويكون شكل الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي كالتالي: (جدول رقم(01) أنظر الصفحة 28).

ويتم تنظيم الأصول والخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية وعناصر غير جارية وفقا لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية ويتم ترتيبها وفقا للبنية الهيكلية التالية²:

¹ - تجاني محمد العيد، عادل رضوان، الملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مرجع سبق ذكره ، ص5.

² - لزعر محمد سامي، نفس المرجع السابق الذكر، ص 39-43.

1-1 الأصول:

تتكون الأصول من الموارد التي تسيرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية . و تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها فإنها تشكل أصولا جارية.

أ- الأصول غير الجارية:

هي تلك الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة وهي:

- **التثبيتات غير المادية:** ويقصد بها تلك التثبيتات المعنوية (غير الملموسة) مثل العلامات التجارية...
- **التثبيتات المادية:** وهو أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما بعد مدة السنة المالية مثل الأراضي، المباني، التركيبات التقنية المعدات والأدوات الصناعية،... إلخ.
- **التثبيتات في شكل امتياز:** و هي كل التثبيتات المادية أو غير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز (الممنوح له)
- **التثبيتات الجارية إنجازها:** هي التثبيتات المادية أو غير المادية التي لا زالت لم تكتمل بعد في إنجازها، أي أنها إنجازات الهدف منها أن تكون في النهاية تثبيتات.
- **التثبيتات المالية:** ويقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة لاثني عشر شهرا.

ب- الأصول الجارية:

هي الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية اثني عشر شهرا، بالإضافة إلى السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود، وتتمثل فيما يلي:

- **المخزونات:** تمثل المخزونات أصولا تمتلكها المؤسسة وتكون معدة للبيع في إطار الاستغلال الجاري، أو قيد الإنتاج بقصد إنجازها للبيع، أو مواد أولية و لوازم موجهة لاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات .
- **الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة:** وهي ما للمؤسسة على الغير سواء كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي أو كان نتيجة لأنشطة أخرى مثل أوراق القبض،... إلخ.
- **الموجودات وما يماثلها:** وهي تخص القيم القابلة للتوظيف والنقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى أشباه الخزينة التي تتمثل في الاستثمارات

قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد و معروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغير في قيمتها.

2-1 رؤوس الأموال الخاصة:

وهي ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها. و تضم كل من رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية .

3-1 الخصوم:

وهي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سدادها وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية. و تنقسم الخصوم إلى:

أ- الخصوم غير الجارية:

وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة (12 شهرا)، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا، وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن يتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال اثني عشر شهرا وهي :

- **المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا:** وتتمثل فيما يلي:
 - إعانات الاستثمار أو التجهيز: هي الأموال المخصصة من طرف الدولة والجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد، أو تمويل عملياتها على المدى الطويل،
 - المؤونات: تتمثل مؤونات الأخطار والتكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لآجال قصيرة أو طويلة، فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة إلا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها وتحققها.
- **الضرائب:** وتتمثل في كل من الضرائب المؤجلة أصول، الضرائب المؤجلة خصوم و مؤونات الضرائب.
- **الإقتراضات والديون:** هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية والبنوك، أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية والاستثمارية بصفة دائمة، مثل القروض البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل .

ب- الخصوم الجارية:

هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال، وتتضمن ما يلي:

- **الذمم الدائنة:** وهو ما على المؤسسة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع بالأجل، أو حصولها على الخدمات بالأجل أيضاً، مثل الموردون... إلخ.
- **القروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسات أو الأفراد ويتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة.

2- عرض جدول حسابات النتائج:

- لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض جدول حسابات النتائج يجب ملامتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم، وهما¹:
- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة،
 - جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

2-1 حساب النتائج (حسب الطبيعة):

يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعة (حصص الإهلاكات، مشتريات البضائع،...)، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال، ويكون شكل جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي حسب الطبيعة كالتالي: (جدول رقم (02) أنظر الصفحة 29).

من أجل حساب النتيجة النهائية وفقاً لهذه الطريقة، نمر بالمراحل التالية²:

أ- النتيجة العملياتية:

تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة الأنشطة الجارية (الأساسية)، أي عمليات التموين، الإنتاج والبيع، ويتم التوصل إليها عن طريق طرح كافة الأعباء العملياتية، وإضافة المنتوجات العملياتية. ومن أجل حساب النتيجة العملياتية حسب هاته الطريقة، نقوم بحساب كل من إنتاج السنة المالية و استهلاكها، القيمة المضافة و الفائض الإجمالي للاستغلال. وفيما يلي توضيح لكل العناصر السابقة:

- **إنتاج السنة المالية:** يخص المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تحويل السلع والخدمات، ويمثل مجموع منتوجات جميع أصناف السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة، مثل مبيعات البضائع، المنتجات المصنعة، مبيعات الخدمات والمنتجات الملحقة، تغيير المخزونات و المنتجات الجاري إنجازها،... إلخ.

¹ - لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة ، مرجع سبق ذكره، ص 46.

² - لزعر محمد سامي، نفس المرجع السابق الذكر، ص 47-49.

- **استهلاك السنة المالية:** يتمثل في مجموع استهلاك المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات، خدمات خارجية و استهلاكات أخرى بهدف ممارسة أنشطتها.
 - **القيمة المضافة:** تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة و غيرها، وهي تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية، وتعتبر قياساً نقدياً لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة.
 - **الفائض الإجمالي للاستغلال:** يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال. وهو يمثل الفرق بين القيمة المضافة المنتجة من جهة، وأعباء العمال والضرائب والرسوم و التسديدات المماثلة (ما عدا الضريبة على الأرباح) من جهة أخرى.
 - **النتيجة العملياتية:** ويتم التوصل إليها بعد أن يعدل الفائض الإجمالي عن الاستغلال بالمنتجات و الأعباء العملياتية الأخرى، وكذلك بمخصصات الاهتلاكات والمؤونات واسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات.
- ب- النتيجة المالية:** ويتم التوصل إليها من خلال طرح الأعباء المالية من المنتوجات المالية
- ج- النتيجة الجارية قبل الضرائب:** ويتم الحصول عليها انطلاقاً من النتيجة العملياتية، وذلك بإضافة النتيجة المالية، وتمثل النتيجة "العادية" المحققة على إثر الأنشطة الجارية للمؤسسة.
- د- النتيجة الاستثنائية:** النتيجة الاستثنائية هي الفرق الصافي للمنتجات والأعباء الاستثنائية. ويتم حسابها من خلال المنتجات والأعباء الناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة تتميز عن النشاط العادي للمؤسسة وتمثل طابعاً استثنائياً، مثل نزاع الملكية، الكارثة الطبيعية وغير المتوقعة.
- و- النتيجة الصافية للسنة المالية:** وتساوي الفرق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية. ويتم حساب النتيجة انطلاقاً من النتيجة الجارية قبل الضرائب، إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة، وتضاف إليها النتيجة الاستثنائية .

2-2 حسابات النتائج (حسب الوظائف):

ويقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، و هذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة و الأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية و الإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية¹.

¹ - لزعر محمد سامي، نفس المرجع السابق الذكر، ص50.

ويكون شكل جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي حسب الوظائف على الشكل التالي: (جدول رقم(03): أنظر الصفحة 30).

وتختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية حساب النتيجة العملية، وتشارك معها في كيفية حساب كل من النتيجة المالية، النتيجة الجارية قبل الضرائب والنتيجة الاستثنائية، وعليه سوف نكتفي بتقديم كيفية حساب النتيجة العملية.

أ- هامش الربح الإجمالي: وهو البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسات وينتج عن طرح كلفة المبيعات من رقم الأعمال.

حيث : هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - تكلفة المبيعات

- رقم الأعمال: هو الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة من عمليات البيع الناجمة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، و المقصود بالمبيعات هنا هي صافي المبيعات بعد استبعاد مردودات البيع ومبالغ الخصم.
- كلفة المبيعات :و هي تشكل الكلفة التي تتحملها المؤسسة في سبيل توفير البضاعة المباعة للزبائن أو الخدمات المقدمة للعملاء .

ب- النتيجة العملية: وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها الأساسي. ويتم التوصل إليه بعد أن يعدل هامش الربح الإجمالي بالمنتجات العملية الأخرى، واستبعاد كل من التكاليف التجارية، الأعباء الإدارية والأعباء العملية الأخرى .

- التكاليف التجارية :هي الأعباء الناتجة عن جهود المؤسسة المبذولة في بيع البضاعة.
 - الأعباء الإدارية :هي الأعباء التي أنفقتها المؤسسة على أنشطتها الإدارية العامة.
- النتيجة العملية = هامش الربح الإجمالي +المنتجات العملية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء الإدارية - الأعباء العملية الأخرى.

3- عرض جدول تدفقات الخزينة:

يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقتين المباشرة والغير مباشرة، فالطريقة المباشرة منصوص على تطبيقها قانونيا وبالتالي فان المؤسسة تكون مجبرة على إعداد هذا الجدول وفق هاته الصيغة، بينما الطريقة الثانية لا تتم إلا بعد انقضاء السنة المالية والهدف منها إضافة إلى سهولة إعدادها يتمثل في استخراج عديد المؤشرات التي تستخدم في التحليل المالي في المؤسسة.

3-1 جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة:

في هذه الطريقة نقوم بإعداد جدول تدفقات الخزينة عند أي لحظة زمنية وعند أي مستوي من النشاط، وذلك من خلال حصر التدفقات المالية الداخلة والخارجة من خزينة المؤسسة كل في دورة النشاط التابع لها، ومن ثم فإن إعداد جدول التدفقات بهاته الطريقة يتم وفق أسلوب التسجيل المحاسبي للعملية مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هاته العملية وأثرها على خزينة المؤسسة.

ويكون شكل جدول تدفقات الخزينة وفق النظام المحاسبي حسب الطريقة المباشرة على الشكل التالي: (جدول رقم (04) : أنظر الصفحة 31)

3-2 جدول سيولة الخزينة بالطريقة الغير المباشرة:

يتم إعداد جدول سيولة الخزينة وفق هاته الطريقة اختياريا، وبالتالي فإن الغرض من إعداده يكون بهدف استخدام مؤشرات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، ويتم تشكيل جدول سيولة الخزينة بالاعتماد على ميزانيتين محاسبيتين وجدول حسابات النتائج، أي أن إعداده لا يكون إلا في حالة انتهاء السنة المالية المراد حساب وضعية خزنتها.

ولأجل إعداد جدول سيولة الخزينة يتم تقسيم هذا الجدول إلى ثلاثة أقسام تمثل النشاطات الرئيسية في المؤسسة والتي يمكن إرجاع أي عملية مالية إلى احدها، وهاته الدورات هي:

- دورة الاستغلال: وهي الدورة التي تمثل النشاط الرئيسي للمؤسسة وتشمل عمليات الإنتاج والبيع.
- دورة الاستثمار: وهي الدورة المسؤولة على توفير لوازم وآلات الإنتاج و تتميز بنشاطين رئيسين هما حيازة الاستثمارات والتنازل عنها.
- دورة التمويل: وهي الدورة المسؤولة عن توفير التمويل اللازم للدورتين السابقتين، وتنقسم إلى دورتين:

- دورة رأس المال: وهي الدورة التي من خلالها يتم توفير الموارد المالية اللازمة من خلال رفع رأس مال المؤسسة وينجم عنها مكافأة رأس المال.
- دورة الاستدانة: وفيها يتم توفير الموارد اللازمة من خلال الاستدانة من البنوك أو السوق المالي وينتج عن هذه العملية تسديد تكلفة الدين.

ويكون شكل جدول تدفقات الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي حسب الطريقة الغير المباشرة كالتالي: (جدول رقم (05) : أنظر الصفحة 32).

جدول رقم (01): الميزانية المالية وفق النظام المحاسبي المالي

N-1	N	الملاحظة	الخصوم	صافي N-1	صافي N	إهلاك رصيد N	إجمالي N	الملاحظة	الأصول
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجمع رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد						الأصول الغير الجارية فارق بين الإقتناء - المنتج الإيجابي أو الساي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجرى انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصول
			حصة الشركة المدمجة (1)						
			حصة نوي الأقلية						
			المجموع						
			الخصوم غير الجارية						
			قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)						مجموع الأصول غير الجارية أصول جارية
			ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقاً						مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها
			مجموع الخصوم غير الجارية						حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
			الخصوم الجارية						
			موردون و حسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية						مجموع الأصول الجارية
			مجموع الخصوم الجارية						
			مجموع عام للخصوم						المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، العدد 19، 2009/03/25، ص28.

جدول رقم (02) : حساب النتائج (حسب الطبيعة) وفق النظام المحاسبي المالي

حسابات النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من.....إلى.....			
N-1	N	الملاحظة	العناصر
			رقم الأعمال
			تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
			الإنتاج المثبت
			إعانات الإستغلال
			1 إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة
			الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى
			2 استهلاك السنة المالية
			3 القيمة المضافة للإستغلال (2-1)
			أعباء المستخدمين
			الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4 الفائض الإجمالي عن الإستغلال
			المنتجات العملية الأخرى
			الأعباء العملية الأخرى
			المخصصات للإهتلاكات والمؤونات
			استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
			5 النتيجة العملية
			المنتجات المالية
			الأعباء المالية
			6 النتيجة المالية
			7 النتيجة العادية قبل الضرائب 5+6
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر الغير عادية - المنتجات (يطلب بيانها)
			العناصر الغير عادية - أعباء (يطلب بيانها)
			9 النتيجة الغير العادية
			10 النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركاء الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11 النتيجة الصافية للمجموع المدمج 1
			ومنها حصة ذوي الأقلية 1
			حصة المجمع 1
			1 لا يستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

جدول رقم (03) : حساب النتائج (حسب الوظيفة) وفق النظام المحاسبي المالي

حساب النتائج (حسب الوظيفة) الفترة منإلى.....		
N-1	N	الملاحظة
		رقم الأعمال
		كلفة المبيعات
		هامش الربح الإجمالي
		منتجات أخرى عملياتية
		التكاليف التجارية
		الأعباء الإدارية
		أعباء أخرى عملياتية
		النتيجة العملياتية
		تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة
		(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)
		منتجات مالية
		الأعباء المالية
		النتيجة العادية قبل الضريبة
		الضرائب الواجبة على النتائج العادية
		الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
		الأعباء غير العادية
		المنتجات غير العادية
		النتيجة الصافية للسنة المالية
		حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية
		النتيجة الصافية للمجموع المدمج
		منها حصة ذوي الأقلية
		حصة المجمع
		1لايستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، العدد 19، 2009/03/25، ص 31.

جدول رقم (04): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) وفق النظام المحاسبي المالي

جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من.....إلى.....			
N-1	N	الملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
			التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
			المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
			الفوائد والمصارف المالية الأخرى المدفوعة
			الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار
			المسحوبات عن اقتناء تسيبات عينية أو معنوية
			التحصيلات من عملية التنازل عن تسيبات عينية أو معنوية
			المسحوبات عن اقتناء تسيبات مالية
			التحصيلات من عملية التنازل عن تسيبات مالية
			الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
			الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
			الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
			التحصيلات المتأتية من القروض
			تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات
			تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة و معدلاتها عن إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتائج المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، العدد 19، 2009/03/25، ص 35.

جدول رقم (05): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) وفق النظام المحاسبي المالي

جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من.....إلى.....			
N-1	N	الملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
			صافي نتيجة السنة المالية
			تصححات من أجل :
			الإهلاكات و الأرصدة
			تغير الضرائب المؤجلة
			تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى
			تغير الموردون والديون الأخرى
			نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط(أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار
			مسحوبات عن اقتناء تسيّبات
			تحصيلات التنازل عن تسيّبات
			تأثير تغيرات محيط الإدماج
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعملية الاستثمار(ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل
			الحصص المدفوعة للمساهمين
			ازيادة رأس المال النقدي (النقديات)
			إصدار قروض
			تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح
			أموال الخزينة عند الإقفال
			تأثير تغيرات سعر العملات لأجنبية
			تغير أموال الخزينة

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، العدد 19، 2009/03/25، ص 36.

جدول رقم (06): جدول تغير الأموال الخاصة ووفق النظام المحاسبي المالي

جدول تغيرات الأموال الخاصة الفترة منإلى.....						
الإحتياطات و النتيجة	فرق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأسمال الشركة	ملاحظة	
						N-الرصيد في 31 ديسمبر 2
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح او الخسائر غير المدرجة فيحسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						N-الرصيد في 31 ديسمبر
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						Nالرصيد في 31 ديسمبر

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، العدد 19، 2009/03/25، ص37.

خلاصة الفصل:

تبين مما سبق أن اختلاف الفلسفة و الممارسة المحاسبية من جهة ، و المؤسسات التي أصبحت تعمل في ظل بيئة تأثرت بالعولمة وتوجه الإقتصاد نحو العالمية ، أوجد حاجة المستخدمين إلى معلومات محاسبية مكيفة مع هذا الإنفتاح ، الأمر الذي أدى إلى تأسيس منظمات دولية تهدف إلى تحسين و زيادة التوافق المحاسبي في دول العالم وقد تجسد هذا من خلال تأسيس منظمة محاسبية دولية سنة 1973 والتي كان هدفها إصدار معايير محاسبية دولية تلقى القبول من مختلف دول العالم بغية الوصول إلى درجة كبيرة من التوافق بينها.

وبما أن الجزائر كغيرها من الدول لم تكن بمنأى عن آثار العولمة التي تستدعي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ، وتلبية وتكيفاً مع التزامات الجزائر الأخيرة (الشراكة الأوروبية و الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة) الأمر الذي دفعها التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني الذي يتماشى مع الإقتصاد المخطط إلى النظام المحاسبي المالي الذي يتماشى مع اقتصاد السوق ومن بين أهم نتائج هذا الإصلاح عدد القوائم المالية الواجب على المؤسسات إعدادها حيث انخفض من سبعة عشر قائمة إلى خمسة قوائم مالية.

فمن خلال دراستنا لها في هذا الفصل اتضح لنا أن الميزانية هي كشف ملخص لأصول الكيان وخصومه عند تاريخ إغلاق السنة المالية أي أنها تمثل الصورة الفوتوغرافية لثروة المؤسسة، أما بالنسبة لجدول حسابات النتائج فهو يعبر عن أداء المؤسسة من خلال عرض الأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان وكذلك حساب النتيجة خلال السنة المالية ، حيث حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرضه وهما (حسب الطبيعة وحسب الوظيفة)، و بالنسبة لقائمة التدفقات النقدية فهي تمكن من تحديد المركز النقدي للكيان وهناك طريقتان لإعدادها (الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة)، ويقدم جدول تغيرات الأموال الخاصة حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية، أما الملاحق فهي تحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة من طرق محاسبية معتمدة توضيحات فيما يخص الشراكة ، الارتباط والتنازل بين الوحدات إضافة لمعلومات أخرى مهمة لفهم وقراءة القوائم المالية.

الفصل الثاني: التحليل

المالي للقوائم المالية

مقدمة الفصل الثاني:

يعد التحليل المالي أحد أهم مجالات المعرفة و الذي ازدادت أهميته في ظل توسع أنشطة الأعمال في عالمنا المعاصر ، حيث أصبح يساهم بشكل فعال في تفسير مجريات الأحداث و صياغة التوصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ قرارات رشيدة في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد .

ويقوم موضوع التحليل المالي على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال دراسة تحليلية للقوائم المالية وذلك باستخدام الأساليب الرياضية و النسب و الإتجاهات ، بغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر في القوائم المالية .

و لقد سبقت الإشارة في الفصل السابق إلى دراسة القوائم المالية ، والتي يعول عليها كثيرا من قبل محلي القوائم المالية نظرا لما تحتويه من معلومات تساعد في تكوين فكرة عن الوضعية المالية للمؤسسة و تقييم أدائها و سنركز في هذا الفصل على تحليل أبرز هذه القوائم و التي تلعب دورا كبيرا في التحليل المالي ونخص بالذكر (قائمة المركز المالي " الميزانية " ، جدول حسابات النتائج ، جدول تدفقات الخزينة) ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: مفاهيم حول التحليل المالي للقوائم المالية ، أهدافه ، محدداته و مقوماته

المبحث الثاني: مجالات و أبعاد التحليل المالي للقوائم المالية .

المبحث الأول: مفاهيم حول التحليل المالي للقوائم المالية أهدافه ، محدداته و مقوماته

تزايد الاهتمام بالتحليل المالي للقوائم المالية خلال العقود الماضية، خاصة في ظل اقتصاديات السوق وأسواق رأس المال وظهور الشركات المتعددة الجنسيات. وقد تعاضم ذلك الاهتمام في السنوات الأخيرة، لذا فقد أضحى التحليل المالي للقوائم المالية من بين الأنشطة الهامة لإدارة مالية المؤسسة، إذ نجد أن ارتباط في تطور التحليل المالي للقوائم المالية بالإدارة المالية يكمن في كونه إحدى أهم أدواتها في التخطيط المالي وكونه أداة يستفيد منها العديد من الأطراف.

المطلب الأول : ماهية التحليل المالي للقوائم المالية

1- تعريف التحليل (التشخيص) المالي :

تعددت تعريفات التحليل المالي، و فيما يلي نقوم بعرض البعض من هذه التعريفات :

- يعرف التشخيص المالي على أنه تحليل للوضع المالي باستخدام مجموعة من الأدوات و المؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية¹
- كما يعرف على أنه عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة و فهمها بهدف تشخيص وتقييم أداء المؤسسة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والإعتراف المحاسبي²
- التحليل المالي هو عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة و معلومات أخرى مالية و غير مالية بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الإقتصادية³
- التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار و تقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر و توقع ما يكون عليه الأمر في المستقبل⁴

¹ - الياش بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر الطبعة الثانية ، الأردن عمان 2011 ص65

² - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006

ص 71

³ - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة ، مرجع سبق ذكره ص72

⁴ - وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك 2007، ص22.

2- التطور التاريخي للتحليل المالي¹:

مر التحليل المالي منذ ظهوره بالكثير من التطورات و التغييرات التي جاءت نتيجة لتغير ظروف المحيط الإقتصادي، و ارتبطت بعض التطورات بأحداث اقتصادية هامة امتدت تأثيراتها إلى الدراسات الإقتصادية و المالية .

1-2 المرحلة الأولى (مخاطر الحقوق) : ما بعد أزمة الكساد 1929 حتى الحرب العالمية الثانية**■ الأساس :**

- التركيز على عنصري الأصول و الخصوم ،
- التركيز على المخاطر البنكية ،
- يقوم التمويل لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تمويل حقوق العملاء ، الإستثمارات إلخ
- سيطرة الصناعات التحويلية و الصناعات الثقيلة على النشاط الإقتصادي ،
- تميز الإقتصاد بمنافسة منخفضة نسبيا .

■ الخصائص :

- تتمثل الميزانية في مجموع الأصول و الخصوم ، أي تركز على منظور السيولة
- إهمال التقديرات و التوقعات و الإعتماد بشكل رئيسي على الميزانية .

■ أدوات التحليل المالي :

- رأس المال العامل،
- نسب السيولة ،
- القدرة على التمويل الذاتي ،
- القدرة على السداد،
- نسب الإستقلالية المالية،

2-2 المرحلة الثانية (تحليل المخاطر المالية) : بداية من سنوات 1970.**■ الأساس :**

- التركيز على عنصري الأصول و الخصوم ،
- انخفاض معدل الفائدة الحقيقي بفعل ارتفاع معدل التضخم ،
- مخاطر الإستثمار تعتمد على خطر الإستدانة ،
- إدماج عنصر التضخم في تحديد مخاطر الإستدانة ،

¹ - الياس بن ساسي و يوسف قرشي (مرجع سابق) ص 67

- وقوع المؤسسات في فخ الهروب إلى الأمام

■ الخصائص :

- استخدام مصطلح الإحتياجات المالية بدل الأصول ، و الموارد بدل الخصوم
- ظهور البعد الوظيفي للمؤسسة باعتبارها وحدة اقتصادية تتشكل من وظائف الإستغلال ، و الإستثمار ، التمويل .

■ أدوات التحليل المالي :

- الإحتياج في رأس المال العامل
- الميزانية الوظيفية مع التفريق بين رأس المال العامل و الخزينة
- مفهوم جديد : فائض خزينة الإستغلال
- جدول الإستخدامات و الموارد

3-2 المرحلة الثالثة (التحليل المالي ضمن اقتصاد السوق) :نهاية الثمانينات

■ الأساس :

- ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي
- اشتداد المنافسة و ظهور خطر الزوال
- انتشار تمويل الإحتياجات المالية اعتمادا على الأسواق المالية

■ الخصائص :

- تحليل حسابات النتائج
- ظهور منهج تحليلي شامل: صناعي ، تجاري ، مالي .

■ أدوات التحليل المالي :

- الفائض الإجمالي للإستغلال
- النتائج : النتيجة الإقتصادية ، الجارية ، الصافية
- الأصول الإقتصادية و المردودية الإقتصادية
- أثر المقص ، النقطة الميتة ، الأرصدة الوسيطة للتسيير ،
- أثر الرافعة المالية و الإجمالية ،

4-2 المرحلة الرابعة (تحليل القيمة) : ابتداء من التسعينات

■ الأساس :

- تطور النظرية المالية : ارتكاز القرارات على القيمة ،
- استخدام تقنيات الإعلام الآلي في المجال المالي و تطور أساليب المحاكات المالية و مناهج التقديرات المالية بعيدة المدى
- زيادة دور المساهمين في القرارات المالية .

■ الخصائص :

- عدم الإقتصار على الجوانب المحاسبية في التحليل
- سيطرة منظور القيمة على التحليل

■ أدوات التحليل المالي :

- فائض خزينة الإستغلال
- فائض الخزينة المتاح
- جدول تدفقات الخزينة
- معدل المردودية المرتكز على سوق المال .

3- أهداف التحليل المالي :

يهدف التحليل المالي إلى تحليل القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة)، إضافة إلى متابعة العملاء (تحليل مخاطر تعثر العملاء) ، سياسات تحصيل الديون ، كما يهدف التحليل المالي أيضا إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة ، و بكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة إضافة إلى ترشيد القرارات المالية ، ويمكن حصر أهداف التحليل المالي في جملة من النقاط التالية:

- تقييم الوضع المالي و تحديد المركز المالي للمؤسسة
- الحصول على مؤشرات فعالية سياسات الشركة و قدرتها على النمو .
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة .
- إعداد أراضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة .
- توفير وسيلة من وسائل الرقابة على المشروع .
- التنبؤ بالنجاح أو الفشل المالي ، و تحليل السيولة و العسر المالي
- تحليل تقلص الربحية و تدهور مستوى النشاط

4- مقومات التحليل المالي :

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات و المبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه و لعل أبرز هذه المقومات مايلي¹ :

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل ، و توفير بيانات مالية يمكن الإعتماد عليها
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج و بأسرع وقت .

¹ - فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي SME FINANCIAL رام الله ، الطبعة الأولى ، فلسطين 2008 ص 9.

- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إلى استخدامه بصورة سليمة أي أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة .
- تمتع المحلل المالي بالمعرفة و الدراية الكاملة بالبيئة الداخلية و الخارجية المحيطة بالمؤسسة، كما يجب أن يكون مؤهلا من الناحية العلمية و العملية و قادرا على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

5- محددات التحليل المالي للقوائم المالية :

بالرغم من أهمية التحليل المالي للقوائم المالية وقدرته على المساعدة في التعرف على المركز المالي للمؤسسة و مدى كفاءة عمليات المؤسسة و القدرة الاستشارية لديها ، إلا أن هناك الكثير من المحددات للتحليل المالي للقوائم المالية ، التي يتعين على المحلل بذل الجهود اللازمة للتغلب عليها و هي ¹ :

- درجة اهتمام المحلل و مدى عمق التحليل المطلوب .
- كمية و نوعية المعلومات ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل .
- دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالإهلاك و تقييم البضائع و احتياطي الديون المشكوك فيها .
- مدى استمرارية الأساليب و القواعد المحاسبية ، اذ أن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير النتائج .
- غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد القوائم المالية و بشكل خاص حول تقييم الصناعة و الاستهلاك و الانتقال من مبدأ محاسبي متعارف عليه إلى آخر .
- عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة و خطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين .

المطلب الثاني : استعمالات و استخدام التحليل المالي :

1- مجالات التحليل المالي :

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية ² :

- 1-1: التحليل الاستثماري: يهدف إلى معرفة العائد على الاستثمار و هيكل الأموال الدائمة و معرفة مديونية المؤسسة على المدى الطويل و المدى القصير (السيولة).

¹- لزغر محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي ، مرجع سبق ذكره ص75.

²- شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، ص 198.

2-1: التحليل الائتماني : و يهدف إلى معرفة الأخطار المحتملة و التي يمكن أن يواجهها المقرض (البنوك ، المؤسسات المالية ،) و علاقته مع المقرض و تقييمها و اتخاذ القرارات انطلاقا من عملية التقييم .

3-1: تحليل الاندماج و الشراء : يهدف هذا التحليل إلى تقييم أصول المؤسسة المزمع شراؤها في حالة اندماج مؤسستين في مؤسسة واحدة مع زوال الشخصية القانونية لكل منهما .

4-1: تحليل تقييم الأداء : و يشمل تحليل الربحية أو المردودية و كفاءة إدارة المؤسسة و الأداء المالي لها بالإضافة إلى السيولة و اتجاهات النمو .

5-1: التحليل من أجل التخطيط : يعتبر التخطيط الاستراتيجي ضروريا لكل مؤسسة تريد و ترغب بالبقاء في المنافسة خاصة في ظل التقلبات المستمرة التي تتعرض لهل أسواق المواد الأولية المنتجات، السلع و الخدمات و التحليل المالي يعتبر من الوسائل و الأدوات التي يمكن استخدامها في التخطيط الاستراتيجي .

2- الأطراف المهمة و المستفيدة من التحليل المالي:

لاشك أن كل مؤسسة تنشط في محيط تؤثر فيه و تتأثر به ، إذ أن كل مؤسسة لها علاقات مع الأطراف الخارجية (الأطراف ذوي العلاقة) حيث تختلف درجة هذه العلاقة وفقا لمستوى المصالح التي تربطهم ببعض هذه الأطراف تهتم بالبيانات أو المعلومات الناتجة من القوائم المالية حسب ضرورة مستوى الحاجة إليها و من الممكن تصنيف الجهات المعنية ببيانات التحليل المالي حسب درجة علاقاتها بنتائج التحليل إلى مايلي :

1-2: المستثمرين: يهتم المساهمون و مستشاريهم بالمخاطر و العوائد المتعلقة بالأسهم.

2-2: العاملون: يهتم العاملون و المجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية و استقرار المؤسسات التي يعملون بها، كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة مؤسساتهم على توفير المكافآت و منافع التقاعد و فرص التوظيف.

3-2: المقرضين: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم و فوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.

4-2: الموردون و غيرهم من الدائنين: يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها، و على عكس المقرضون فإن الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على المؤسسة في الأجل القصير و يستثنى من ذلك حالة اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل كعميل رئيسي.

2-5: العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.

2-6: الجهات الحكومية: تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد، و بالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة، و تحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه و تنظيم تلك الأنشطة و وضع السياسات الضريبية و كذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي و ما يماثلها.

2-7: الجمهور العام: تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، و قد تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة و المستجدات المتعلقة بأنشطتها و فرص ازدهارها.

3- أنواع التحليل المالي¹:

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التباين، الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة ومن أهم هذه الأسس ما يلي :

أولا - الجهة القائمة بالتحليل

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى :

- **التحليل الداخلي:** إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع و لغايات معينة يطلبها المشروع ، فيعتبر التحليل داخليا ويهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة .
- **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات خارج المشروع و يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات و لتحقيق أهدافها .

ثانيا - البعد الزمني للتحليل :

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا يمثل الماضي و الحاضر ، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي :

¹ - وليد ناجي الحياي ، مرجع سبق ذكره ص 19-20

- **التحليل الأفقي (التاريخي)** : و يطلق عليه أيضا اسم التحليل الديناميكي و يرتكز هذا الأخير على دراسة و حساب و تحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن و يتم ذلك بمقارنة عناصر الميزانية في فترة معينة بعناصر لذات الميزانية في فترة أخرى ، فالتحليل المالي الديناميكي يعتمد على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة التدفقات المتعلقة بعناصر الميزانية و بجدول حسابات النتائج ، و يهتم أيضا بدراسة مبالغ و نسب التغيرات و هذا بطبيعة الحال يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن قياس مبالغ و نسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة من تحليل التغيرات ، أي أن التفسير الأفقي يساعد في فهم و تفسير الاتجاهات بين الفترات لعناصر القوائم.
- **التحليل العمودي (الساكن)** : يرتكز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بين عناصرها و أجزائها في شكل نسب ذات دلالة يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي و الوضعية المالية للمؤسسة و تتمثل هذه الأدوات في رأس المال العامل و المؤشرات المالية .

ثالثا - الفترات التي يغطيها التحليل :

- **التحليل المالي قصير الأجل** : قد يكون التحليل عموديا أو أفقيا و لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة و يستفاد منه في قياس قدرات و انجازات المشروع في الأجل القصير و غالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية و تحقيق الإيرادات التشغيلية لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة و هذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون و البنوك .
- **التحليل المالي الطويل الأجل** : و يرتكز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة و الربحية في الأجل الطويل ، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع الطويلة الأجل ، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد و أقساط الديون عند استحقاقها و مدى انتظام المشروع في توزيع الأرباح و حجم هذه التوزيعات و تأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية و لتحقيق ما سبق يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال و طرق استخدامها ، أي الجمع بين التحليل القصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل و مجالات استخدامها) و بين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية و خارجية) و مجالات استخدامها .

رابعا- المدى الذي يغطيه التحليل: يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى الذي يغطيه التحليل المالي منها:

- **التحليل الشامل:** ويشمل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات .
- **التحليل الجزئي:** يغطي هذا التحليل جزء من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أكثر.

المطلب الثالث : أدوات و أساليب التحليل المالي للقوائم المالية :

1- مصادر معلومات التحليل المالي :

تعتبر البيانات و المعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي المادة الأولية و الرئيسية التي تعتمد عليها مخرجات التحليل و يمكن تقسيم مصادر الحصول على البيانات و المعلومات لغايات التحليل الى مصدرين هما ¹ : مصادر داخلية و أخرى خارجية

1-1 المصادر الداخلية : تتمثل في كافة البيانات و المعلومات المحاسبية و الإحصائية و الإدارية التي يحصل عليها المحلل المالي من نفس المؤسسة ، سواء كانت هذه البيانات مكتوبة أو شفوية ، و من أهمها القوائم المالية و بيانات السجلات المحاسبية .

2-1 المصادر الخارجية: يتم الحصول عليها من مصادر عدة أهمها و أبرزها المعلومات و البيانات التي تصدرها أسواق المال و هيئات البورصة و مكاتب الوساطة ، إضافة إلى الصحف اليومية و المجلات المتخصصة و المكاتب الاستشارية ، و زيادة على ما تقدم البيانات الاجتماعية و الاقتصادية التي تترك أثرها على عمل المؤسسة في ظروف معينة كحالة التضخم أو الكساد الاقتصادي أو الانتعاش الاقتصادي و الحروب و الكوارث الطبيعية التي تترك آثار سلبية أو ايجابية على أداء المشروع بشكل عام .

2- أدوات التحليل المالي:

هناك أدوات عديدة تستخدم عادة في مجال تحليل القوائم المالية و تفاوتت هذه الأدوات فيما بينها إنما يعكس تفاوتها في درجة التحليل المطلوبة و كذلك تفاوتها في مجالات استخدام نتائج التحليل بالإضافة إلى تفاوت احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وأهداف المحلل المالي ويمكن لنا تلخيص الأدوات و الطرائق الأساسية في تحليل القوائم المالية إلى مايلي²:

- التحليل المالي بالنسب.
- قائمة مصادر الأموال واستخدامها.
- الموازنات النقدية التقديرية أو كشوفات التدفق النقدي.

¹ - وليد ناجي الحياي ، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

² - شعيب شنوف ، مرجع سبق ذكره ، ص 192.

- القوائم المالية التقديرية.
- تحليل التعادل.
- مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة.
- مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي ، التعرف على الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات (التحليل الهيكلي).
- التحليل المتخصص.

3- تحليل القوائم المالية باستخدام النسب:

إن التحليل باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم وسائل و أدوات التحليل للقوائم المالية و من أكثرها شيوعا لدرجة أن الغالبية تخطط بين التحليل بالنسب المالية للقوائم المالية و التحليل المالي الذي هو أعم و أشمل من مجرد تحليل القوائم المالية و مهما يكن من أمر فإن التحليل باستخدام النسب المالية يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم في نفس الميزانية أم قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية مثل الميزانية، قائمة حسابات النتائج و جدول التدفقات النقدية.

وهناك مجالات عديدة يستخدم فيها أسلوب تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية، ومن بين هذه النسب نذكر ما يلي:

- تحليل السيولة، نسب السيولة.
- تحليل الربحية، نسب الربحية.
- تحليل النشاط، نسب الكفاءة.
- تحليل الهيكل التمويلي، نسب الرافعة المالية.
- نسب مالية أخرى.

التحليل الأساسي و هو يتضمن استخدام القوائم المالية و تحليلها بالأساليب المختلفة و من ضمن هذه الأساليب ما يطلق عليه التحليل بالنسب المالية.

لكن يجب الإشارة إلى أن المحللون الماليون المحترفون يعتبرون أن النسب المالية لا حصر لها و أنها يمكن أن تنتج عن طريق قسمة أي عنصر من عناصر القوائم المالية على عنصر آخر، أما الهدف من استخراج النسب المالية فيحدده المحلل المالي نفسه و يعرف كيفية الاستفادة منه لأغراضه المسطرة .

المبحث الثاني : مجالات و أبعاد التحليل المالي للقوائم المالية

إن التحليل المالي للقوائم المالية يعتبر بمثابة الخطوة الأولى في مراحل فهم و تفسير محتوى تلك القوائم بهدف استخدامها في المجالات التي تهتم مستخدميها ، سواء كان ذلك لأغراض الاستثمار ، أو من وجهة نظر الإدارة عند تقييم الأداء بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى ، و في ظل ظروف اقتصادية معينة .

و يستهدف تحليل القوائم المالية كل من الميزانية ، جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة بغرض استخراج مجموعة من المؤشرات حول المركز المالي للمؤسسة و تغيراته و الأداء .

المطلب الأول : تحليل الميزانية

تبين الميزانية المركز المالي للمؤسسة في لحظة معينة أي أن الميزانية هي مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة في وقت معين فتبين ما لدى المؤسسة من موجودات و ما عليها من مطالبات من قبل الملاك أو من قبل الغير و لهذا تسمى أيضا قائمة المركز المالي ، و في هذا المطلب سوف نتطرق إلى طريقة تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية) ، النسب المالية، و أخيرا المقارنات .

1- ترتيب القوائم المالية لأغراض التحليل المالي :

إن الميزانية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي، المستلهم من المعايير المحاسبية الدولية و القائم على مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي عن الواقع القانوني وعلى مبدأ الصورة العادلة (القيمة العادلة)، تختلف عن الميزانية المحاسبية المعتادة (المخطط الوطني المحاسبي) و يكمن هذا الاختلاف في أن الميزانية التي يتم إعدادها حسب النظام المحاسبي المالي تميز بين الأصول الجارية و غير الجارية و الخصوم الجارية و غير الجارية على أساس الفترة الزمنية و هذا ما نجم عنه تطابق بين الميزانية المحاسبية و الميزانية المالية من جهة و تطابق نسبي بين الميزانية المحاسبية و الميزانية الوظيفية من جهة أخرى.

تعريف الميزانية المالية : هو جدول يشمل جانبيين جانب الأصول ، مرتب حسب درجة السيولة و مبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية ، و جانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق و مبدأ السنوية ¹ ،

¹- ELISABETH BERTIN, Christophe GODOWSKI, REDHA KHELLASSI, Manuel Comptabilité et audit conforme au SCF, BERI EDITION, Alger 2013 p 23.

و تقوم الميزانية المالية على التمييز بين درجة سيولة الأصول من جهة و درجة استحقاق الخصوم من جهة ثانية ، حيث ترتب الأصول وفقا لدرجة سيولتها المتزايدة ، الأمر الذي يسمح بتقييم الخطر المالي للمقرض و قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

الجدول رقم (7) : هيكل الميزانية المالية

الإستخدامات	الموارد
<ul style="list-style-type: none"> ■ الأصول التي تزيد مدتها عن سنة (بالقيمة الصافية الحقيقية) 	<ul style="list-style-type: none"> ■ الأموال الدائمة ■ الديون الطويلة و المتوسطة الأجل
<ul style="list-style-type: none"> ■ الأصول التي تقل مدتها عن سنة 	<ul style="list-style-type: none"> - الديون التي تقل مدتها عن سنة

ELISABETH BERTIN, Christophe GODOWSKI, REDHA KHELLASSI, Manuel Comptabilité et audit conforme au SCF, BERTI EDITION, Alger 2013 p 24

2- تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي :

2-1: رأس المال العامل :

أ- مفهوم رأس المال العامل :

رأس المال العامل هو الفائض في السيولة المتبقي من تمويل الأصول الثابتة باستخدام الأموال الدائمة و الذي يمكن استخدامه لتمويل الأصول المتداولة ، كما يعرف على أنه الفائض في السيولة الناتج عن تسديد القروض قصيرة الأجل في آجال استحقاقها ، باستخدام الأصول المتداولة المتحولة إلى سيولة و الذي يمكن استخدامه لتمويل الأصول الثابتة¹.

ب- حساب رأس المال العامل:

يمكن حساب رأس المال العامل من زاويتين للميزانية

■ حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية:

يحسب رأس المال العامل من أعلى الميزانية و ذلك بإجراء الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول غير الجارية (الثابتة) و يمكن صياغتها بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول غير الجارية}$$

¹- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي ، مرجع سابق، ص51.

أو:

$$\text{رأس المال العامل} = (\text{الأموال الخاصة} + \text{الخصوم غير الجارية}) - \text{الأصول غير الجارية}$$

و الشكل الموالي يبين رأس المال العامل

الشكل رقم (2): حركة التمويل لرأس المال العامل من أعلى الميزانية



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي ، مرجع سابق، ص 57

■ حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية :

يحسب رأس المال العامل من أسفل الميزانية بإجراء الفرق بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل و ذلك على النحو التالي :

$$\text{ر م ع} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل)}$$

الشكل رقم (3) حركة التمويل لرأس المال العامل من أسفل الميزانية



المصدر : نفس المرجع ، ص 57

ج- تفسير دلالة رأس المال العامل من أعلى الميزانية ثم من أسفلها :

بما أن رأس المال العامل يحسب من أعلى الميزانية و من أسفلها فإن تفسيره يختلف تبعاً لطريقة حسابه و ذلك على النحو التالي :

- **التفسير من أعلى الميزانية :** يساعد هذا المؤشر على قياس قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي الطويل و المتوسط الأجل فإذا كان موجبا دل ذلك على تحقيق هذا التوازن و هذا ما يشير إلى أن المؤسسة قادرة على تمويل احتياجاتها الطويلة و المتوسطة الأمد باستخدام مواردها الطويلة و متوسطة المدى . أما إذا كان سالبا دل ذلك على خلل في التوازن المالي أي عجز المؤسسة على تمويل احتياجاتها و هو الحالة المعاكسة للوضع السابق.
- **التفسير من أسفل الميزانية :** و يساعد هذا المؤشر على قياس قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي قصير الأجل فإذا كان موجبا دل ذلك على تحقيق هذا التوازن ، مما يشير إلى أن المؤسسة قادرة على مواجهة استحقاقاتها قصيرة الأمد باستخدام أصولها المتداولة بعد تحولها إلى سيولة و إن كان سالبا دل ذلك على خلل في التوازن المالي أي عجز المؤسسة و هو الحالة المعاكسة للوضع الأول

د- أنواع رأس المال العامل:

- **رأس المال العامل الإجمالي:** ويمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة المدى والهدف من دراسته هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، و يحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة¹
- **رأس المال العامل الخاص :** و يحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم- الديون طويلة الأجل

أو:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – القيم الثابتة

إذا كان رأس المال العامل الخاص موجب يدل ذلك على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة و العكس صحيح .

¹ - شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 261.

▪ رأس المال العامل الأجنبي: و يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة و التي تحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها و يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{الديون قصيرة الأجل} + \text{الديون طويلة الأجل}$$

2-2: احتياجات رأس المال العامل :

و يمثل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال و هي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات و القيم القابلة للتحقيق من جهة و الالتزامات قصيرة المدى (باستثناء السلفيات المصرفية) من جهة ثانية .

و تعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون قصيرة الأجل باستثناء التسبيقات أي جميع الديون قصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ما عدا السلفيات المصرفية و يحسب كالتالي :

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = [\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم غير جاهزة}] - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفيات المصرفية})$$

2-3: الخزينة الصافية:

هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة باستثناء العمليات المصرفية و يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل، كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة و خصومها.

و يمكن أن تكون وضعية الخزينة وفق الحالات التالية:

▪ حالة الخزينة موجبة: رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل أي أن الخزينة تكون موجبة و في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية

رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكل الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

■ حالة الخزينة سالبة: رأس المال العامل > احتياجات رأس المال العامل وفي هذه الحالة تكون الخزينة سالبة أي أن المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها و هذا يطرح مشكل يتمثل في وجود تكاليف اضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة اما أن تطالب بحقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الانتاجية و في بعض الحالات تلجأ المؤسسة الى بيع بعض المواد الأولية.

■ حالة التوازن: وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل مساويا لاحتياجات رأس المال العامل و هي حالة الوضعية المثلى للخزينة و الوصول الى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الامكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية

3- التحليل بواسطة النسب المالية:

يتم استخدام تحليل النسب للحصول على تفهم كامل لسيولة المؤسسة و قدرتها على الدفع و مدى فعاليتها في ادارة الأصول و تشير السيولة الى قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل و تشير قدرتها على الدفع الى قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها طويلة الأجل و تشير فعالية ادارة الأصول الى قدرة مديري المؤسسة على استخدام أصولها بصورة فعالة و ذلك لانتاج عائد مناسب لملاك المؤسسة و دائئها¹.

3-1: نسب السيولة:

تهدف نسب السيولة الى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، و يتم من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات و تحصيل الذمم بالدرجة الأولى، و تحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها القصيرة الأجل و مجموع التزاماتها القصيرة الأجل.

و يتوقف مستوى السيولة المطلوب لمقابلة المؤسسة لالتزاماتها القصيرة الأجل على مدى انتظام تدفقاتها النقدية². و أهم هذه النسب ما يلي:

¹- طارق عبد العالي حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الأئتمان نظرة حالية و مستقبلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 442.

²- يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية (التحليل المالي في المؤسسات- التوازن المالي- وسائل التمويل- معايير المفاضلة) دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012، ص 93.

الجدول رقم(8) : نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التداول	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{المتداولة الخصوم}}$	هذه النسبة تعمل على قياس توازن المؤسسة خلال اظهار درجة تغطية الأصول المتداولة في المؤسسة للخصوم المتداولة فيها (المطلوبات)
نسبة السيولة السريعة (المخفضة)	$\frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة النقدية في فترة معينة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، و قد تم استبعاد المخزون من هذه النسبة لأنه يحتاج إلى فترة زمنية حتى يتحول إلى نقود و يجب أن تكون هذه النسبة مرتفعة حيث حدد لها حد أدنى 0,3 و حد أقصى 0,5 و هو حد الضمان
نسبة السيولة الجاهزة	$\frac{\text{النقديات}}{\text{الخصوم الجارية}}$	بواسطة هذه النسبة تستطيع المؤسسة تحديد بماذا تستوفي ديونها القصيرة الأجل، اعتمادا على ما تملكه من قيم متاحة في الوقت الحالي و حدها الأدنى هو 0,2 و حدها الأقصى هو 0,3 و هناك من يقول 0,4

المصدر: من إعداد الطالبين نقلا عن، يوسف حسن يوسف و آخرون، مرجع سابق، ص94-95

2-3: نسب النشاط و معدل الدوران:

غالبا ما يستخدم هذا النوع من النسب في التقييم و التعرف على الطريقة التي تقوم بها المؤسسة في إدارة أصولها و مخزونها من البضاعة و كذلك قدرتها على تحصيل ديونها في مواعيد استحقاقها¹.

¹- داوود، نعيم نمر، التحليل المالي دراسة نظرية و تطبيقية، عمان ، الأردن ، 2011، ص 62.

الجدول رقم(9) : نسب النشاط و معدل الدوران

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
معدل دوران المخزون	$\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$	تظهر هذه النسبة سرعة حركة المخزون في المؤسسة و كلما ارتفع معدل الدوران كان هذا المؤشر إيجابيا.
فترة الاحتفاظ بالمخزون	$\frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المخزون}}$	و يقوم هذا المؤشر على قياس عدد الأيام لتحويل المخزون إلى أصول أكثر سيولة
معدل دوران الأصول الثابتة	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$	توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة في تحقيق أرباح للمؤسسة
معدل دوران اجمالي الأصول	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط اجمالي الأصول}}$	و توضح هذه العلاقة مدى نشاط الأصول و قدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام اجمالي أصول المؤسسة
معدل دوران المدينين	$\frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط حسابات المدينين}}$	تساعد هذه النسبة في قياس مدى كفاءة عملية التحصيل و متابعة ديون العملاء
معدل دوران الدائنين	$\frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{متوسط حسابات الدائنين}}$	و يظهر هذا المعدل الفترة التي يمنحها الدائنون للمؤسسة لتسديد فترة مستحقاتهم
متوسط فترة التحصيل	$\frac{365 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المبالغ تحت التحصيل}}$	معدل دوران حسابات المدينين أو معدل دوران المبالغ تحت التحصيل
متوسط فترة السداد	$\frac{\text{اجمالي حسابات الدائنين}}{\text{متوسط مشتريات اليومية}}$	يقيس الفترة التي يستغرقها سداد ديون الموردين
معدل دوران الذمم	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{رصيد الذمم}}$	يقيس هذا المعدل كفاءة عمليتي الائتمان و التحصيل بمعنى كلما زاد معدل الدوران دل ذلك على كفاءة الإدارة و العكس صحيح
معدل دوران النقدية	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الموجودات وما يماثلها}}$	تبين هذه النسبة عدد مرات دوران النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة

المصدر: من اعداد الطالبين، نقلا عن شعيب شنوف وآخرون، مرجع سابق، ص206

3-3: نسب الهيكل المالي:

و تسمى أيضا نسب المديونية و هي تسعى لدراسة هيكل المؤسسة المالي و تضم¹:

الجدول رقم(10): النسب الهيكلية

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التمويل الخارجي للأصول	$\frac{\text{الديون الطويلة الأجل} + \text{د ق أ}}{\text{مجموع الأصول}}$	تعتبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي لأصولها، و الارتفاع يعني زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي في حين أن انخفاضها يعني اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي
نسبة التمويل الداخلي للأصول	$\frac{\text{رأس المال} + \text{الاحتياطي} + \text{الأرباح المحتجزة}}{\text{مجموع الأصول}}$	تستخدم هذه النسبة كدليل على مدى استقرار و سلامة المركز المالي من منظور الأجل الطويل
نسبة تغطية الديون الطويلة الأجل	$\frac{\text{صافي الأصول الثابتة}}{\text{الديون الطويلة الأجل}}$	كلما ارتفعت هذه النسبة في الوحدة الاقتصادية اعتبر هذا مؤشرا ايجابيا، و يجب أن لا يقل مستواها عن 100% و العكس يعني أن جزءا من الأصول الثابتة ممول من غير د ط أ
نسبة الاستقلالية المالية	$\frac{\text{الديون المتوسطة الطويلة الأجل}}{\text{الأموال الخاصة}}$	هذه النسبة يجب أن تكون أصغر من الواحد و تقيس هذه النسبة درجة الاستقلالية المالية من الدائنين

المصدر: داوود نعيم نمر، التحليل المالي دراسة نظرية و تطبيقية، مرجع سابق

¹ - يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره ، ص 96-97.

4- المقارنات (الاتجاهات) الرأسية¹:

يعتبر أسلوب المقارنات أحد أهم الأساليب المساعدة و مكملًا للأساليب التقليدية، و يمتد ليشمل استخدامه في الأساليب الكمية تشمل المقارنات في التحليل المالي مجالات عدة وفقا للعلية أو الغرض من التحليل، اذ تشمل مقارنة البيانات الفعلية ببيانات السنوات السابقة أو مقارنة بيانات السنة الحالية مع المؤشرات المعيارية، أو مقارنة البيانات المتعلقة بمنشأة أو مشروع ببيانات مشروع منافس.

4-1: اعتبارات أسلوب المقارنات: لأجل أن يحقق هذا الأسلوب أفضل النتائج لابد من مراعاة جملة اعتبارات أبرزها ما يلي:

- عدم الاكتفاء بالأرقام المطلقة عند المقارنة اذ لابد من ايجاد القيم النسبية للتغير من أجل تقديم صورة ذات مدلول للتغيرات الحاصلة خلال المقارنة.
- عدم احتساب التغيرات بين عناصر مختلفة في طبيعتها، بل يجب أن تتم بين عناصر ذات طبيعة واحدة.
- تقديم تفسيرات للتغيرات الحاصلة على أن تكون مختصرة و واضحة.

4-2: أدوات أسلوب المقارنات: ان توظيف البيانات كمادة أولية لصناعة المعلومة التي يهدف اليها المحلل، وفق هذا الأسلوب، يتطلب اعدادها في جداول تصمم بطريقة تخدم أغراض التحليل، و ذلك باتباع الخطوات التالية:

أولاً: يصمم جدول خاص يسمى " بجدول المقارنات" يتكون من حقول يختلف عددها باختلاف كمية و نوعية البيانات المراد تحليلها و الفترة الزمنية التي يشملها التحليل، الا أنه عادة ما يتكون الجدول من أربعة حقول و هي :

- حقل التفاصيل يخصص لعناوين العناصر التي يشملها التحليل.
- حقل البيانات التاريخية، و يختلف عدد الخانات باختلاف عدد سنوات الفترة الزمنية.
- حقل التغيرات المطلقة، و يتكون من خانتين احدهما للتغيرات المطلقة الموجبة، و الآخر للتغيرات المطلقة السالبة.
- حقل التغيرات النسبية، و يتكون من خانتين:
الأولى: للتغيرات النسبية الموجبة.
الثانية: للتغيرات النسبية السالبة.

¹ - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 83-84.

التغيرات النسبية		التغيرات المطلقة		البيانات التاريخية		التفاصيل
الموجبة	السالبة	الموجبة	السالبة	السنة الحالية	السنة الماضية	

ثانياً: تجري بعض الإضافات على النموذج السابق عندما تتم مقارنات إضافية، وخصوصاً عند إجراء المقارنات مع المعدلات المعيارية، إضافة للمقارنات مع البيانات التاريخية، و بناء على ذلك يتكون جدول المقارنات من الحقول التالية:

- الحقول الواردة في الشكل السابق.
- حقل خامس للمعدلات المعيارية.
- حقل سادس للانحرافات عن المعدلات المعيارية يتكون من خانتين:
الأولى: للانحرافات المطلقة الموجبة.
الثانية: للانحرافات المطلقة السالبة.
- حقل سابع للانحرافات النسبية عن المعدلات المعيارية، و يتكون من خانتين:
أحدهما للانحرافات النسبية الموجبة. و الأخرى للانحرافات النسبية السالبة.

و يأخذ الجدول المعدل بموجب الحالة الأخيرة الصورة التالية:

الانحرافات النسبية		المعدلات المعيارية		المعدلات المعيارية	التغيرات النسبية		التغيرات المطلقة		البيانات التاريخية		التفاصيل
الموجبة	السالبة	الموجبة	السالبة		الموجبة	السالبة	الموجبة	السالبة	السنة الحالية	السنة الماضية	

المطلب الثاني : تحليل حسابات النتائج:

يعتمد المحلل المالي في تحليل حسابات النتائج على مجموعة من الأدوات تتمثل في: قدرة التمويل الذاتي، نسب الربحية، الرافعة المالية، التحليل العمودي و الأفقي.

1- قدرة التمويل الذاتي:

تتمثل قدرة التمويل الذاتي في المبلغ الفائض عن مجموع المقبوضات مطروح منه مجموع المدفوعات الناتجة خلال دورة مالية معينة بحيث إذا حصل و دفعت كل العمليات المؤجلة من إيرادات و نفقات خلال نهاية الدورة بحوزة المؤسسة فائض نقدي المتمثل في¹:

$$\text{ق ت ذ} = \text{مجموع الإيرادات} - \text{مجموع النفقات}$$

الجدول رقم(11): طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي

طريقة (الطرح) النازل	طريقة (الجمع) الصاعد
الفائض الإجمالي للاستغلال	النتيجة الصافية
+ منتجات الاستغلال الأخرى	+ المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة
- أعباء الاستغلال الأخرى	- الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات
+ منتجات مالية	+ نواقص القيم عن خروج أصول ثابتة غير مالية
- الأعباء المالية	- فوائض القيمة عن مخزونات الأصول الثابتة غير المالية
+ المنتجات غير العادية	- أقساط اعانات الاستثمار المحولة للنتيجة المالية
- الأعباء غير العادية	
-الضريبة على الأرباح	
= قدرة التمويل الذاتي	= قدرة التمويل الذاتي

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره

2- نسب الربحية و نسب المردودية:

1-2: نسب الربحية : و هي نسب يقاس من خلالها مردودية و كفاءة ادارة المؤسسة في استغلال الموارد استغلالا عقلانيا لتحقيق الأرباح ومن بين هذه النسب نجد :

الجدول رقم (12) نسب الربحية

النسب	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
نسبة هامش الربح الاجمالي	$\frac{\text{النتيجة الاجمالية}}{\text{رقم الاعمال الصافي}}$	تبين هذه النسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات
نسبة هامش الربح الصافي	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال الصافي}}$	تمثل هذه النسبة العائد على المبيعات كما تبين قدرة المؤسسة على تحقيق ربح نتيجة المبيعات

1- يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، (التحليل المالي في المؤسسات ، التوازن المالي ، وسائل التمويل ، معايير الإختبار والمفاضلة) ، مرجع سبق ذكره ص 109 .

و تعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالمؤسسة	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$	نسبة العائد على حقوق الملكية
تعبر هذه النسبة على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام و ادارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين و الأموال المقترضة طويلة الأجل في تحقيق عائد على تلك الأموال	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{اجمالي الاستثمار}}$	معدل العائد على الاستثمار
وهي تعبر عن صافي الربح الى اجمالي الأصول	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$	نسبة العائد على اجمالي الأصول
تبين هذه النسبة قدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة	$\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال}}$	نسبة هامش القيمة المضافة
و تبين هذه النسبة قدرة دينار واحد على توليد هامش من الفائض الخام للاستغلال	$\frac{\text{الاجمالي الفائض للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$	نسبة هامش الفائض الاجمالي للاستغلال

المصدر: من اعداد الطالبين، اعتمادا على شعيب شنوف و آخرون، ص 206

2-2: نسب المردودية :

تعرف المردودية على أنها ذلك العائد المحقق وراء توظيف الأموال و استثمارها و تقاس مردودية المؤسسة بمدى قدرة هذه الأخيرة على تحقيق أرباح من خلال نشاطها للموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها و المردودية بصفة عامة هي نسبة النتائج المحققة الى الوسائل الموظفة¹ و في ما يلي أهم نسب المردودية.

الجدول رقم(13): نسب المردودية

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
المردودية الاقتصادية ROCE	$\frac{\text{نتيجة الاستغلال} + \text{المنتجات المالية}}{\text{الأصول الاقتصادية الصافية}}$	يركز هذا المعدل على قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على مجموع الأصول المستثمرة من نشاطها الاستغلالي
المردودية المالية ROE	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	يوضح هذا العائد مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المؤسسة و قدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال

Source : Elisabeth BERTIN , Christophe Godowski, Redha Khelassi, op.cit,P 32 , 33

¹ - يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 103.

علما أن : الأصول الاقتصادية الصافية = التثبيات الصافية + احتياجات رأس المال العامل للاستغلال + خزينة الاستغلال

$$= \text{الأموال الخاصة} + \text{الديون المالية الاجمالية}$$

يمكن تحليل المردودية الاقتصادية الى نسبتين هما (نسبة الربحية و نسبة دوران الأصول) و هي كالتالي :

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال} + \text{المنتجات المالية}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصل الاقتصادي}}$$

▪ الرافعة المالية :

1-3 تعريف الرافعة المالية :

الرافعة المالية هي نسبة الديون (أو الاستدانة الصافية) إلى الأموال الخاصة وهي نسبة تقيس حاجة المؤسسة إلى التمويل الخارجي اعتمادا على الاستدانة وتدعى أحيانا نسبة الهيكل المالي ¹ .

2-3 أثر الرافعة المالية²:

أثر الرافعة يشرح المردودية المالية بدلالة معدل المردودية الاقتصادية و تكلفة الاستدانة ، و يصف كيفية توسيع المردودية المالية مقارنة بالمردودية الاقتصادية آلية أثر الرفع تشرح كيف يكون من الممكن بلوغ مردودية مالية أكبر من مردودية اقتصادية

- كيفية حساب أثر الرافعة المالية من علاقة المردودية المالية :

$$\text{المردودية المالية} = \text{المردودية الاقتصادية} + \text{أثر الرافعة}$$

- ليكن لدينا ما يلي :

(ROE) المردودية المالية ، (ROCE) المردودية الاقتصادية ، (I) تكلفة الإستهانة ، (D) الديون المالية الطويلة و المتوسطة و القصيرة الأجل ، (CP) الأموال الخاصة ، (t) المعدل الضريبي

$$ROE = \left[ROCE + (ROCE - I) \times \frac{D}{CP} \right] (1 - t)$$

¹ - إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ص 216.

² - Elisabeth BERTIN , Christophe Godowski, Redha Khelassi, op.cit,P 33

ومنه نتحصل على أثر الرافعة عن طريق المعادلة التالية :

$$ROE - ROCE(1 - t) = (ROCE - I) \frac{D}{CP} (1 - t)$$

من هذه العلاقة نلاحظ يمكن أن نلاحظ أن زيادة المردودية المالية مقارنة بالمردودية الاقتصادية يتأثر بالفرق بين المردودية الاقتصادية و تكلفة الإستدانة

- إذا كانت المدودية الاقتصادية أكبر من من تكلفة الاستدانة و بالتالي المردودية المالية أكبر من المردودية الاقتصادية فإن أثر الرفع يكون موجب و بالتالي لجوء المؤسسة إلى الاستدانة ينعكس إيجابيا على مردودية المساهمين
- إذا كانت المدودية الاقتصادية أصغر من من تكلفة الاستدانة و بالتالي المردودية المالية أصغر من المردودية الاقتصادية (أثر المطرقة) و في هذه الحالة فإن أي زيادة في الاستدانة يكون لها أثر سلبي على المردودية المالية و بالتالي القرار المالي المناسب هو التقليل من الاستدانة و اللجوء إلى موارد مالية بديلة
- و أخيرا حالة التساوي بين المردودية الاقتصادية و تكلفة الاستدانة و في هذه الحالة يكون للرافعة المالي أثر حيادي

المطلب الثالث :تحليل قائمة التدفقات النقدية

تأتي أهمية تحليل التدفقات النقدية من أهمية القائمة نفسها، حيث يستطيع المحلل المالي من خلال هذا التحليل الحكم على مدى ملائمة التدفقات النقدية وكفايتها لاحتياجات المؤسسة، بالإضافة إلى ما يوفره هذا التحليل من معلومات مهمة عن مصادر التدفقات النقدية في المؤسسة. ويجري تحليل قائمة التدفقات النقدية بأشكال متعددة فإما أن نستخدم قوائم التدفق النقدي للمؤسسة عبر سنوات مختلفة أو أن نستخدم قوائم التدفق النقدي لمؤسسات مختلفة هذا بالإضافة إلى تحليل النسب المالية.

1- تحليل أرصدة جدول تدفقات الخزينة:

إن جدول الخزينة يعتبر أداة طبيعية في تبيان وتوضيح التسيير المالي الخاص بالمؤسسة وعليه سوف يتم التطرق إلى منطوق هذا الجدول وشرح التدفقات بحثا عن التوازن المالي للخزينة. و ينقسم الجدول إلى ثلاثة أقسام رئيسية و متميزة لكنها مرتبطة فيما بينها كما يلي:

1-1 تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال (أ):

يضم هذا القسم مختلف تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات الاستغلال بالمعنى الواسع، فهو يبين مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات للخزينة من خلال عمليات غير مرتبطة لا

بالنشاطات التمويلية ولا بالنشاطات الاستثمارية، وعليه يبرز خصائص المؤسسات ذات الأداء العالي والتي تولد سيولة معتبرة في هذا المستوى، كذلك يمكن أن تبين خصائص المؤسسات عديمة النجاعة والفعالية المالية الناجمة عن عدم كفاءة عمليات الاستغلال. إن مفهوم تدفقات الخزينة المتولد عن عمليات الاستغلال له أهمية أساسية لكونه يعتمد على ثلاث عوامل رئيسية في تسيير المؤسسة، والتي يمكن إدراجها فيما يلي:

- معدل نمو النشاط،
- أهمية وخصائص هوامش الاستغلال،
- أهمية وخصائص احتياجات الرأس مال العامل¹.

2-1. تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار(ب):

يضم هذا القسم الخزينة المتولدة عن إجمالي عمليات الاستثمار، وهو ما يسمح بأخذ فكرة عن مختلف الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي (الحيازة على الاستثمارات المادية والمعنوية) أو في شكل نمو خارجي (استثمارات مالية)².

3-1 تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل(ج):

يوضح هذا القسم أي شكل من أشكال التمويل التي تم اعتمادها من طرف المؤسسة (اللجوء إلى القروض أو رفع رأس المال) في حالة عدم كفاية الخزينة المتولدة عن الاستغلال في تغطية عمليات الاستثمار، كما يمكن أن تبين القيم المتعلقة بتسديدات القروض وكذلك مكافئات رأس المال. ونشير إلى ثلاثة مؤشرات مهمة: سياسة رفع رأس المال، سياسة الاقتراض، سياسة توزيع رأس المال.

▪ الرفع من رأس المال:

المقصود به هو فتح رأس المال للمساهمين، إذ يعتبر مصدر خارجي تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية الاحتياجات المالية عن طريق الموارد الداخلية، وهناك عدة طرق تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة ونذكر أهمها:

¹ -Pierre vernimmen , **finance d'entreprise**. Dalloz, 8 édition, paris, France, 2010, p 280-281.

² - بلبلعور سليمان علي بن الطيب، قراءة مالية للمعيار الدولي السابع بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة. دراسة حالة مجمع - SAIDAL -، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009، ص 8.

- رفع رأس المال نقداً أو عينياً : تكون المساهمة الخارجية في رأس المال عند إنشاء المؤسسة حيث تحدد المساهمة الخارجية في رأس مال أو لتكوين رأس المال الأصلي.
- الرفع في رأس المال بضم الاحتياطات : يتمثل هذا النوع من التمويل في ضم الاحتياطات الموضوعة في شكل أرباح غير موزعة إلى الأموال الخاصة،
- الرفع في رأس المال عن طريق تحويل الديون : تحويل الديون كوسيلة لرفع رأس المال لا يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية و إنما تدمج الديون في شكل أموال خاصة دائمة وتسمى العملية كذلك بتركيز الديون.

■ توزيع مكافأة رأس المال :

تتجه سياسة مكافأة رأس المال نحو دعم الهيكل المالي وذلك بزيادة الأموال الخاصة بواسطة الأرباح غير الموزعة . مكافأة رأس المال هو رصيد متبقي بعد تغطية الأرباح لمستوى الاحتياجات المالية المستقبلية¹.

4-1 العلاقات المالية للتوازن:

يتشكل جدول تدفقات الخزينة كما ذكرنا سابقاً من ثلاث أقسام متميزة لكنها مرتبطة ببعضها البعض.

- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال (أ)
- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار (ب)
- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل (ج)
- التغيير في الخزينة : حيث تظهر في هذا الجدول علاقات أساسية هي: (د) = (أ) - (ب) + (ج)

لكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بأكبر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة تقارب الصفر، ومنه فإن التغيير الإجمالي في الخزينة سيؤول وفي فترة معينة إلى الصفر ومنه العلاقة

$$(أ) - (ب) + (ج) = 0^2 .$$

2- مقاييس قائمة التدفقات النقدية:

إن أهم المقاييس المستخدمة في قياس كفاءة الأنشطة مختلفة والنسب التي تمثلها هي:

¹ -Pierre Vernimmen , OP.Cit , p 281-282.

² -بلعور سليمان علي بن الطيب، مرجع سبق ذكره، ص6.

2-1 التدفق النقدي المتاح (FCF):

التدفق النقدي المتاح هو ذلك المبلغ الذي تكون للمؤسسة حرية في استخدامه لشراء الاستثمارات الإضافية وتسديد الدين و شراء أسهم الخزانة أو ببساطة هو إضافة لسيولة المؤسسة، أو هو قيمة التدفق النقدي الذي يمكن للمؤسسة أن توفره لمقابلة أي فرص استثمار مفاجئة، ولقد عرفه جريونينج بأنه " النقدية المولدة من النشاطات التشغيلية مطروحا منها النفقات الرأسمالية المطلوبة للمحافظة على المستوى الحالي للعمليات".

و يجب أن تغطي هذه النقدية كلا من عمليات التشغيل الجارية والمستمرة، الفوائد، ضرائب الدخل، وتوزيعات الأرباح.

ويستخدم التدفق النقدي المتاح في تقييم المؤسسات و تحديد قدرتها على دفع أرباح الأسهم. كما يمكن استخدامه في الاستثمارات الاختيارية، حيازة المؤسسات، الإنفاق الرأسمالي، التوزيعات النقدية على المساهمين و شراء أسهم المؤسسة¹.

إذا كان التدفق النقدي المتاح موجبا فهذا يشير إلى أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة و لديها نقدية متاحة لتخفيض الديون و التوسع في مشروعاتها، أما إذا كان التدفق المتاح سالبا فهذا يشير إلى أنه على المؤسسة سواء الاقتراض أو زيادة رأس المال العامل في الأجل القصير، وإذا ظل التدفق النقدي المتاح سالبا للعديد من السنوات فإنه على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل أخرى².

2-2 مقاييس جودة السيولة المالية:

توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة، فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنه يوفر معلومات عن الكفاءة في سياسة التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة³.

ومن أهم النسب التي تقيس جودة السيولة نذكر:

$$\text{نسبة التغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية و التمويل}}$$

¹ - سوزان عطا درغم، العلاقة بين التدفقات النقدية و عوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) - دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين -، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008، ص 57.

www.kantakji.com/fiqh/Files/accountancy/7028.pdf

² - <http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?>

³ - منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص 165.

تشير هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية.

$$\text{نسبة الفائدة المدفوعة} = \frac{\text{فوائد الديون}}{\text{التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}$$

و توفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض.

3-2 مقاييس تقييم جودة أرباح المؤسسة:

تقدم القائمة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين النتيجة الصافية وصافي التدفق النقدي وذلك على أساس أن النتيجة الصافية يتم تحديدها بموجب أساس الاستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي. وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من النتيجة الصافية لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس. ومن المتعارف عليه أنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المؤسسة والعكس بالعكس¹.

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفق النقدي لتقييم جودة أرباح المؤسسة هي:

$$\text{نسبة النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{النتيجة الصافية}}$$

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

$$\text{مؤشر النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{النتيجة العملياتية}}$$

توضح هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

$$\text{العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

توضح هذه النسبة مقدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

¹ - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني. دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص 162.

$$\text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{هامش الربح الإجمالي}}$$

و تعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية.

2-4 مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية¹.

ومن أهم هذه النسب:

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية} = \frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية+الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج}}$$

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة.

$$\text{نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة} = \frac{\text{المتحصلات النقدية المحققة من إيرادات الفوائد و التوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.

$$\text{نسبة الإنفاق الرأسمالي} = \frac{\text{الإنفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل و إصدارات الأسهم و السندات}}$$

توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في الأصول الإنتاجية.

¹ - منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 166.

خلاصة الفصل :

شهد التحليل المالي للقوائم المالية كثيرا من التطورات منذ نهاية القرن 19 و بالتحديد منذ أزمة 1929م ، وارتبطت هذه التطورات بأحداث اقتصادية هامة امتدت تأثيراتها إلى الدراسة الإقتصادية و المالية .

ومن خلال دراستنا لهذا الفصل نجد أنّ التحليل المالي يعتمد بدرجة كبيرة على القوائم المالية ، حيث تعتبر المادة الأولية و الرئيسية التي تعتمد عليها مخرجات عملية التحليل المالي ، فعملية التحليل المالي للقوائم المالية تعني تحليل مخرجات النظام المحاسبي و المالي و المتشكلة أساسا من (الميزانية ، حسابات النتائج ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة التغيرات في الأموال الخاصة ، الملاحق) باستخدام مجموعة من الأدوات و الأساليب و التي تتمثل في(مؤشرات التوازن المالي ، النسب المالية ، المقارنات (الإتجاهات) الرأسية

فباستخدام الأدوات السابقة يمكننا الوصول إلى حكم حول الوضعية المالية للمؤسسة، فمن خلال تحليل الميزانية يمكننا معرفة و وضعية المركز المالي و المتمثلة في السيولة ، الملاءة ، والهيكل التمويلي داخل المؤسسة ، وتحليل جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة حول أداء المؤسسة و قدرتها على توليد السيولة النقدية و تجدر الإشارة أنه لم يتم التطرق إلى تحليل قائمة تغيرات الأموال الخاصة كونها توفر معلومات مباشرة حول وضعية الأموال الخاصة (زيادة أو نقصان) دون اللجوء إلى التحليل المالي.

الفصل الثالث: تطبيقات

التحليل المالي على واقع

مؤسسة "نفطال"

مقدمة الفصل :

بعد أن تطرقنا في الجانب النظري إلى مختلف القوائم المالية المقررة حسب النظام المحاسبي المالي ، وذلك عن طريق تعريفها وإبراز أهميتها في المؤسسة وكيفية إعدادها ، كما تناولنا أيضا التحليل المالي من خلال تعريفه وإبراز أهميته ، وإظهار الدور الهام الذي تلعبه القوائم المالية فيه ، سنتناول في الجانب التطبيقي دراسة حالة مؤسسة "نفطال" إحدى أهم المؤسسات الرائدة في السوق الجزائرية وذلك بعرض مختلف قوائمها المالية و تحليلها ماليا قصد معرفة وضعيتها المالية و هذا في حدود ما سمحت به المعطيات المتحصل عليها من قبل المؤسسة و سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما :

المبحث الأول : عرض و تقديم مؤسسة "نفطال"

المبحث الثاني : التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة "نفطال"

المبحث الأول : عرض و تقديم مؤسسة نפטال¹ :

تعد شركة نפטال الثالثة بعد "سوناطراك" و "نفطاك" في ترتيب أحسن شركات الجزائر، وهي تابعة لمجموعة "سونطراك" بنسبة 100% وعليه فتقديم لمحة عن نشأتها وتطويرها خطوة تمهيدية ضرورية.

المطلب الأول : تقديم عام لمؤسسة نפטال**1- لمحة تاريخية عن المؤسسة :**

اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال على قطاع المحروقات لبناء قاعدة اقتصادية قوية، فهو يساهم حاليا بـ 98% من الدخل الوطني، وبعدها كان هذا القطاع محتكرا من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، فقد قررت السلطات الجزائرية إنشاء شركة "سوناطراك" بموجب المرسوم رقم: 63-491 الصادر في 1963/12/31 ، فأسندت لها مهام اقتصادية حساسة من بينها : البحث، الاكتشاف، التنقيب، الإنتاج، الاستغلال، النقل، التكرير والتوزيع الداخلي والخارجي للمنتجات البترولية، وفي بداية سنة 1967 قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلة شركة "سوناطراك" بهدف تخفيض الضغط المتزايد عليها وتوزيع المهام من أجل ضمان السير الحسن لعمال الشركة.

وبموجب المرسوم رقم 80-101 المؤرخ في 1980/04/16 تم إنشاء المؤسسة الوطنية لتكرير وتوزيع المنتجات البترولية (ERDP) والتي وضعت تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم وتتمحور مهامها فيما يلي:

- تكرير البترول الخام وتمييع الغاز الطبيعي.
- توزيع المنتجات البترولية داخليا.

وهكذا تفرعت "سوناطراك" فقط لمهمة تسويق المنتجات البترولية إلى الخارج، وبتاريخ 1987/08/25 انحلت مؤسسة (ERDP) وتشكلت بموجب مرسوم رقم 87-189 مؤسستان وطنيتان جديدتان هما :

- نفطاك (NAFTEC) مهمتها تكرير المواد البترولية.
- نפטال (NAFTAL) مهمتها توزيع وتسويق المواد البترولية عبر التراب الوطني .

¹ - من إعداد الطالبين، بالإعتماد على وثائق المؤسسة

وللعلم أن كلمة نפטال مقتبسة من : نפט : لفظ عالمي للتعبير عن البترول (NAFT)

▪ "أل" الحرفين الأولين لـ "الجزائر" (AL) وبالتالي فإن كلمة نפטال تعني نפט الجزائر.

مع العلم أن البداية الأولى لمؤسسة نפטال كانت بتاريخ 1982/01/01.

وفيما يلي بطاقة فنية عن المؤسسة "نפטال" :

اسم الشركة : الشركة الوطنية للتسويق وتوزيع المنتجات البترولية -نפטال-
 طبيعة الشركة : شركة ذات أسهم
 رأس المال : رأس مال الشركة يقدر بـ 15.650.000.000.00 دج
 المقر الاجتماعي : طريق الكتبان ص ب 73 الشارقة الجزائر.

2- دور مؤسسة نפטال و إمكانيتها و وسائلها :

1-2 دور مؤسسة نפטال¹ :

مؤسسة نפטال مكلفة بتوزيع وتسويق المنتجات البترولية داخل الوطن ، بما في ذلك تلك الموجهة للطيران والبحرية على مستوى التراب الوطني (الغاز المميع ، الزفت، الوقود، الزيوت، العجلات المطاطية) إضافة إلى هذا فهي مكلفة بجملة من العمليات منها :

- تنظيم وتطوير النشاط التجاري وتوزيع المواد البترولية ومشتقاتها.
- تخزين ونقل المنتجات البترولية لتسويقها على مستوى التراب الوطني.
- الحرص على الاستعمال العقلاني للمواد البترولية.
- استعادة الزيوت المستعملة لغرض معالجتها وإعادة استعمالها من جديد.
- السهر على تطبيق واحترام المقاييس المرتبطة بحماية الصناعة.
- تطوير وإعادة هيكلة التخزين والتوزيع لتغطية حاجيات السوق الوطنية بالمواد البترولية.
- مباشرة كل دراسات السوق بما فيها الاستعمال والاستهلاك للمواد البترولية.
- تأمين صيانة العتاد والتجهيزات.
- الحرص على تحسين ومراقبة الكميات والمواد المتعلقة بها.

من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة¹

■ تطوير قدرات العمل عن طريق التربصات والتكوين المستمر.

2-2 إمكانيات المؤسسة :

لإتمام المهام التي تقوم بها نفطال، جهزت هذه الأخيرة وسائل، هياكل و عمال يساهمون في توزيع المنتجات البترولية، هذا من جهة و من جهة أخرى قامت نفطال باستعمال جميع الإمكانيات الضرورية للوصول الى الأهداف المراد تحقيقها من خلال وضع قوانين و مخططات و برامج التنمية.

1- اليد العاملة: تتكون من حوالي 30 050 عون موزعة على كامل التراب الوطني، و الجدول التالي يوضح تقسيمها:

الجدول رقم (14): تقسيم اليد العاملة في مؤسسة نفطال

اليد العاملة	العدد
اطار سامي	526
اطار	6024
تقني	8894
منفذ (يد عاملة تطبيقية)	14606
المجموع	30 050

و نشير الى أنه في فصل الشتاء تعرف اليد العاملة نوعا ما من الزيادة النسبية و هذا راجع الى زيادة الطلب على المنتجات البترولية لاسيما غاز البترول المميع مما يستدعي تشغيل أكثر لليد العاملة.

2- حظيرة السيارات لنقل المنتجات متكونة من حوالي 6850 سيارة مجهزة الديازل لنقل الوقود و بالامكانيات المتوفرة لديها تضمن نفطال التوزيع بطريقة منظمة و عامة على كافة التراب الوطني كما تضمن تموين الطائرات و البواخر.

3- شبكة توزيع الوقود و قد جهزت نفطال لهذه المهمة عدة وسائل.

3-2 وسائل المؤسسة :

تزود نفطال 51 % من الاستهلاك النهائي للطاقة في البلاد، إذ تستعد لذلك بواسطة 67 مركز تخزين و توزيع المنتجات الوقودية، الزيوت و المطاط و المواد الخاصة، بسعة 74000 م³ و قود، 42 مصنع لمأ الغاز و البترول المميع بسعة 38000 قارورة يوميا، 400000 طن من البوتان و 14 وحدة تصنيع الزفت، و لكي تقوم بعملية التزويد سخرت لذلك الوسائل التالية:

- 1895 محطة بنزين منها 1104 محطة بنزين خاصة، 336 محطة مسيرة مباشرة ملك "نפטال" 100 %، و 344 تسيير حر، 201 موزع عادي، و 15 مركز للزفت، و 49 مركز للزيوت و المطاط.
- 56 مركز لتخزين الغاز و البترول المميع، و شبكة ب 14550 نقطة بيع.
- 55 مستودع و مركز بحري و جوي، ونقاط بيع على مستوى البحر و المطارات.
- 3250 شاحنة توزيع.
- 380 كلم أنابيب متعددة المنتجات.

بالنسبة للوقود يوجد ممون وحيد، وهي شركة نفتاك NAFTEC على مستوى:

- سكيكة 15277000 طن.
- أرزيو 2500000 طن.
- حاسي مسعود 1200000 طن.

هذه الوسائل موجهة للاستهلاك على المستوى الوطني.

3- محيط المؤسسة و أهم منتجاتها :

1-3 محيط مؤسسة نפטال : بالنسبة للوقود نפטال تمون من طرف مورد واحد هو المؤسسة الوطنية للتكرير، أما بالنسبة للزبائن فينقسمان الى نوعين:

- 1- زبائن الشبكة أي محطات الخدمات و هي تتفرع الى نوعين أساسيين:
 - محطات الخدمات التابعة ل "نפטال" و تنقسم الى محطات الخدمات ذات تسيير مباشر من طرف نפטال و محطات الخدمات ذات التسيير الحر من طرف المستأجرين الذين يدفعون نسبة من رقم الأعمال.
 - محطات الخدمات التابعة للمعتمدين و تنقسم الى محطات الخدمات ذات سعة تخزين ضئيلة من 10- 40 م³ و المسيرة من طرف معتمدين للبيع العاديين و المرتبطين مع نפטال بعقد تجاري و محطات الخدمات تدعى "بنقطة البيع المعتمدة" بسعة متوسطة 100 م³ محققة من طرف المستثمرين و مسيري المحطة لهم أولوية الخدمة.
- 2- المستهلكين الكبار يتكونون أساسا من المستهلكين الذين يملكون قدرة التخزين و هم :
 - المؤسسات العمومية و منها شركة السكك الحديدية و الخاصة كشركة الخطوط الجوية و مؤسسة سونلغاز.
 - الإدارات و التعاونيات المحلية، المستشفيات، القطاع الزراعي، الدفاع الوطني و الأمن الوطني.

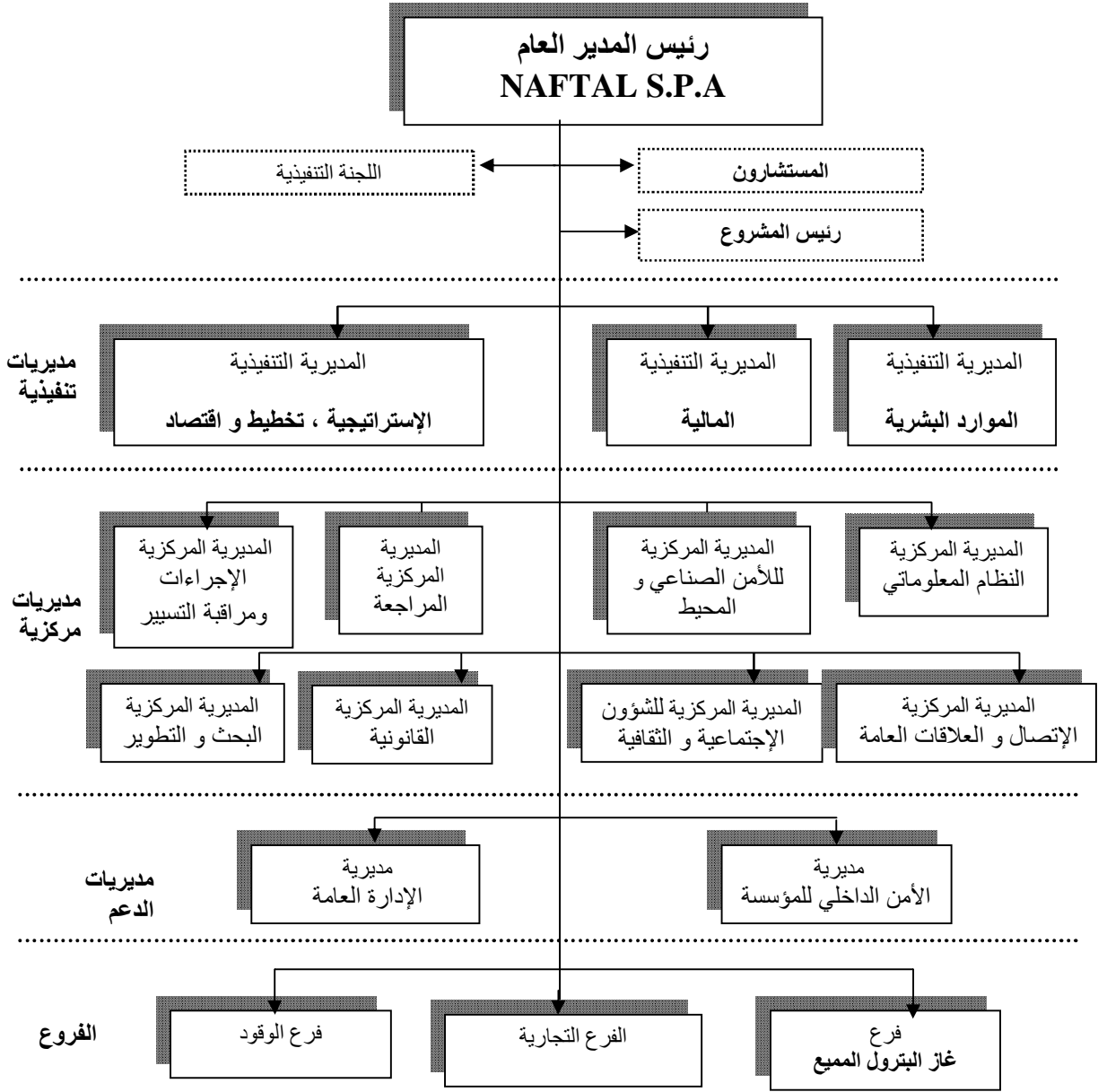
2-3 أهم المنتجات:

- الوقود: بنزين عادي، بنزين ممتاز، بنزين بدون رصاص، غازوال، الغاز و البترول المميع، الكيروسان.
- الزيوت: زيت محرك البنزين، زيت محرك الديازال، زيت أجهزة التحويل، الشحوم، الزيت الاصطناعي.
- المطاط: شاحنات الوزن الثقيل، الصناعي، الزراعي، الهندسة المدنية، دراجات.
- المذيب، بارافين، سير، زيوت معطرة.
- الغاز و البترول المميع قارورت 35 كلغ و 3 كلغ، P 35 بوتان مشروط.

4- الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة نفضال:

يعرف الهيكل التنظيمي أنه شكل و اطار التسلسل للمؤسسة يوضح فيه مواقع الوظائف و ارتباطاتها الادارية و العلاقات بين الأفراد كما يوضح خطوط السلطة و المسؤولية داخل التنظيم، حيث يستطيع الناظر الى الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة التعرف على الوحدات و الأقسام داخل المؤسسة و المسؤوليات و السلطات فيها.

الشكل رقم(04) : الهيكل التنظيمي لشركة " نפטال "



المصدر : من إعداد الطالبين إعتقادا على وثائق المؤسسة

1-4 الهياكل التنظيمية :

- **اللجنة التنفيذية:** متراسلة من طرف الرئيس المدير العام، متكونة من مدراء الأقسام و المدراء التنفيذيون و هي مكلفة بتحديد المحاور الاستراتيجية الكبرى الخاصة بتنظيم الشركة، خاصة في ميدان التسيير، الشراكة، الأمن....
- **اللجنة المديرية:** متراسلة من طرف الرئيس المدير العام، متكونة من مدراء الأقسام، المدراء التنفيذيون هذه اللجنة مكلفة بمساعدة الرئيس المدير العام في تسيير و مراقبة العمل.
- **المستشارون المساعدون:** مكلفون بمساعدة الرئيس المدير العام في الوظيفة التي يقوم بها وفي اتخاذ القرار الاستراتيجي فيما يخص الأنشطة الدولية و علاقات الصحافة و الاعلام.
- **المديرية التنفيذية:**

- أ- **المديرية التنفيذية الاستراتيجية و الاقتصاد:** التخطيط ووضع تنظيم خاص بالشركة، القيام بدراسات اقتصادية، تسيير و متابعة تطورات المشاريع.
- ب- **المديرية التنفيذية المالية:** تأمين السير الحسن لمحاسبة الشركة عن طريق التأكد من تسوية كل الحسابات و هذا بمراجعة الدورة و القيام بالميزانية، تأمين و مراجعة الحالة المالية للشركة (الخزينة، المحاسبة العامة، الضرائب، التأمين) تأمين تحقيق برنامج تمويل الاستغلال و الاستثمارات.
- ت- **المديرية التنفيذية لأنظمة المعلومات و الإجراءات:** القيام بإجراءات التسيير و مراقبة التسيير، وضع أنظمة للمعلومات و استعمال الإعلام الآلي لتحسين و تطوير الشركة.

ث- المديرية التنفيذية للموارد البشرية:

- وضع سياسات لتسيير الموارد البشرية (برامج التكوين، قانون العمل...) تقييم احتياجات الشركة للموارد البشرية بشكل عام.
- وضع أنظمة للتحفيز كترقية العامل و تقديم مكافآت.
- ربط إحصاء برامج لتكوين الإطارات لمختلف المديرية حسب احتياجات الشركة.

- إجراءات اختيار العامل للتشغيل أو تكوين إطارات الشركة أو القيام بترقية تكون مضبوطة حسب القوانين.

■ المديرية المركزية:

أ- المديرية المركزية للبحث و التطوير: القيام بعمليات البحث و التطوير في المجال التكنولوجي، القيام بدراسات أولية لمردودية مشاريع الشركة في ميدان النقل، الصيانة، التوزيع... الخ

ب- المديرية المركزية للمراقبة و مراجعة الحسابات: تنفيذ مهام المراقبة و مراجعة الحسابات من خلال مجمل هياكل الشركة و المساهمة في تحسين و تطوير أنظمة الاجراءات و النماذج.

ت- المديرية المركزية للأمن الصناعي و المحيط: وضع قوانين و تعليمات خاصة بالأمن الصناعي خصوصا في مجال التخزين و توزيع المنتجات البترولية، بالإضافة الى تحديد النماذج و الاجراءات المتعلقة بحماية المحيط.

ث- المديرية المركزية للشؤون الاجتماعية و الثقافية :

■ المشاركة في وضع سياسات الشركة في مجال الشؤون الاجتماعية و الثقافية.

■ التطوير المستمر لوظائف الصحة، الرياضة و الثقافة في الشركة بوضع برامج و استراتيجيات.

■ تنمية السياسات الاجتماعية لتحسين الوضعية الاجتماعية للعمال.

■ الحرص بصفة دائمة على الصورة الجيدة للشركة.

ج- المديرية المركزية لحماية الأملاك: تسيير و مراقبة جميع الممتلكات التي بحوزة الشركة سواء المباني، المنشآت و وسائل النقل و العمل على صيانتها.

■ مديرية الادارة العامة:

■ التسيير الجيد لليد العاملة و وضع كل الوسائل و الامكانيات الضرورية لكافة المديرية لتحقيق الأهداف المسطرة.

■ وضع ميدانيا الوسائل الضرورية للتسيير الحسن و تنميتها حظيرة السيارات و الهياكل (مباني، مطاعم..) و وسائل الاتصال، نشاطات الأرشيف و المعلومات.

2-4 الفروع و مهامها:

- فرع الوقود: من مهامه:
- ضمان تموين و تسويق الوقود عبر كافة التراب الوطني.
- تغطية الاحتياجات الوطنية بالتموين و توزيع الوقود.. في أحسن الظروف.
- ربط و مراقبة وظائف التوزيع، التخزين، النقل، الصيانة و التموين في أنحاء الوطن.
- تأمين التوزيع الحسن لمنتجات الوقود و زيوت التشحيم.
- حماية و صيانة المعدات المتنقلة، التوزيع الحسن لمنتجات الوقود و زيوت التشحيم في مجال الطيران و الملاحة و منشآت قسم الطيران و الملاحة.
- اقتراح دراسات عن الاحتياجات في ميدان التخزين و التوزيع للطيران و الملاحة.
- فرع البترول و الغاز المميع: من مهامه:
- ضمان وفرة الغاز، و توزيعه على كافة التراب الوطني، خاصة في فصل الشتاء حيث يتزايد على هذا الغاز بكثرة.
- القيام بعملية مراقبة و تفتيش نقاط البيع.
- الفرع التجاري: و يقوم بالمهام التالية:
- تسويق المنتجات البترولية وغيرها و أيضا تقديم الخدمات على كافة شبكات نقاط البيع.
- تسيير، متابعة و مراقبة العلاقات التجارية مع مجموعة زبائن الوقود لكبار المستهلكين، شبكة نقاط البيع و زبائن آخرون.
- تحقيق و وضع ميادين تطبيق استراتيجية تطوير تسويق الشبكة (تسيير مباشر، تسيير حر، نقاط بيع معتمدة).
- مراقبة، متابعة، تطوير، و تسيير شبكة نقاط البيع.
- القيام بعملية مراقبة و تفتيش بصفة دورية و منتظمة للتأكد من نوعية الخدمات و احترام معايير تسيير الأمن.

- تقدير و وضع ميدان لتطبيق سياسة اكتساب و عمل أجهزة ضرورية للصيانة و تجديد شبكة التوزيع.
- تحضير ووضع ميدان لانجاز سياسة تطوير شبكة التسويق و غاز البترول المميع أو السير غاز.
- تنشيط سياسة تطوير نوعية الخدمات و استقبال الزبائن.
- وضع و تحقيق سياسة جديدة للتسيير ووضع عقود لنقاط البيع.
- وضع مخطط انشاء لمحطة توزيع، مركز تحويل الى سير غاز و نقاط بيع أخرى و متابعة تنفيذ المخطط.
- السهر على تقديم خدمة ممتازة و المحافظة على سمعة الشركة على مستوى كافة نقاط البيع.
- الحفاظ على التوازن المالي للمؤسسة.

المطلب الثاني : عرض شامل لوحدة غاز البترول المميع

1- تعريف الوحدة :

أسس فرع غاز البترول المميع (GPL) في جويلية 1998 لغرض التكفل بجزء من العمليات المسندة لشركة نפטال، ومن بين أهم هذه العمليات، تموين وتسويق غاز البترول المميع.

وعليه فهذا الفرع له دور مهم على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ومجال عمل هذا الفرع هيكل إلى قسمين :

القسم الوظيفي : هذا القسم مكلف بتحقيق التنظيم الموجه، الإداري والتقني، ومن خلالها يتم تنسيق المهام الوظيفية للفرع (GPL).

القسم العملي : تتمثل أهمية هذا القسم في التكفل بتحقيق وتطبيق المهام المسندة إليه، وهذا التطبيق يكون من خلال كماليات الإنتاج، ومن خلال مراكز التخزين ونقاط البيع

وفيما يلي بطاقة فنية عن وحدة وحدة غاز البترول المميع

اسم الوحدة : فرع غاز البترول المميع
المقر الإجتماعي : 5 شارع حامق إدير - المحمدية- الجزائر
عدد العمال : 11184 عامل دائم و 8525 عامل موسمي (2008/12/31)
عدد عمال المقر : 340 عامل دائم 28 عامل موسمي (2008/12/31)

2- مهام الوحدة :

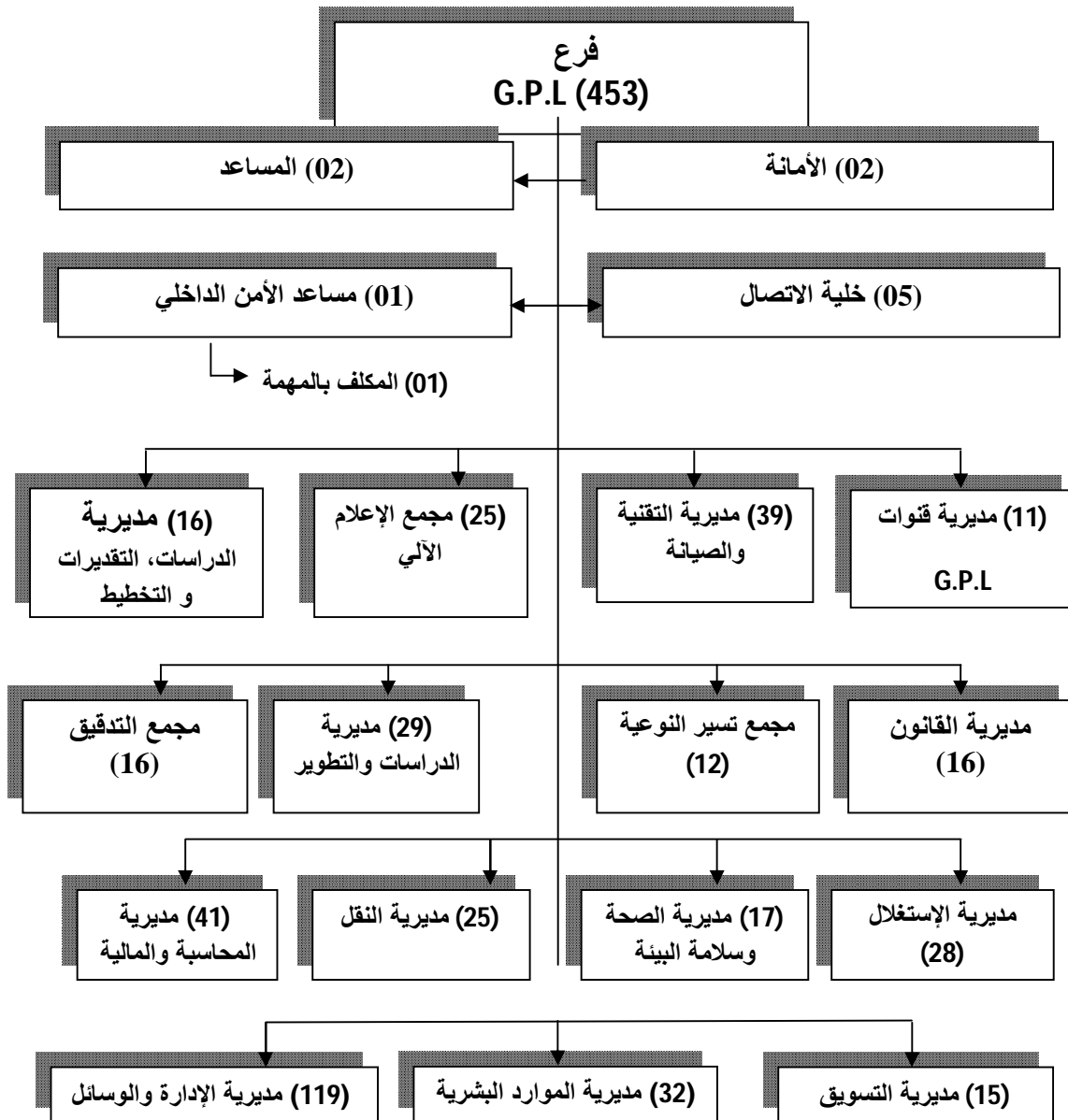
- المشاركة في التعريف بإستراتيجية الشركة -نفطال-.
- وضع هذه الإستراتيجية في حيز التنفيذ.
- وضع التخطيط المتوسط المدى للفرع، وضمان حسن تنفيذه وهذا بالتنسيق مع المديرية المركزية.
- وضع الميزانية السنوية بالتنسيق مع المديرية المركزية العامة.
- إقتراح مشاريع على المديرية المركزية، ومراقبة تنفيذها في أحسن الظروف.
- تنظيم وتطوير شبكة التوزيع.
- تحديث الهياكل من أجل تحسين الإنتاجية والأمن والتسيير.
- توزيع غاز الوقود للمستعملين في ظروف حسنة وبأقل تكلفة في أجل قصيرة، مع احترام القواعد الأمنية.
- تطوير الشراكة والتعاون في ميدان غاز البترول المميع.

3- إمكانيات الوحدة :

- 41 مركز تعبئة القارورات منها 22 مركز صغير لها القدرة على تخزين 30325 طن.م
- 5 مراكز للتخزين (URAC) بها القدرة على تخزين 15525 طن.م
- 49 مخزن له القدرة على تخزين حوالي 25000 قارورة.
- 9 أنابيب لنقل الغاز (Pipeline).

- 10871 نقطة بيع قارورات (B13) موزعة على التراب الوطني لها القدرة على تخزين 2 مليون و 400 ألف قارورة (B13).
 - التوزيع : 6 منابع للتمويل هي : أرزيو، الجزائر، سكيكدة، حاسي مسعود، حاسي الرمل، بجاية.
 - الوسائل البشرية: توظف 10656 عون منهم 8345 دائمين و 2311 مؤقتين.
 - وسائل النقل: 2000 مركبة وآلة، 947 شاحنة، 301 آلة تفريغ، 302 جرار شحن.
- 3- الهيكل التنظيمي للوحدة :**

الشكل رقم (5): الهيكل التنظيمي لفرع غاو البترول المميع (GPL)



المصدر: من إعداد الطالبين إعتقادا على وثائق المؤسسة

يشمل فرع GPL (غاز البترول المميع) على خمسة عشر مديريةية، نوجزها ومهامها في النقاط التالية :

- مديريةية الموارد البشرية : مهمتها متابعة الموارد البشرية في جميع المجالات منها : التكوينية، الترقية، ... الخ.
- مديريةية المحاسبة والمالية : توكل لها المهام المالية والمحاسبية في الفرع.
- مديريةية الدراسات التخطيط والتقدير : مهمتها السهر على متابعة احتياجات الفرع في مجال الاستثمار والقيام بالتخطيط وإعداد التقديرات المستقبلية.
- مديريةية الإدارة والوسائل : مهمتها توفير الوسائل (مادية، بشرية) لمختلف المديريات الأخرى.
- مديريةية القانون : تسهر على احترام الحقوق و أداء الواجبات في الفرع GPL وتطبيق النصوص التشريعية.
- مديريةية الصحة ، السلامة و البيئة (HSE) : و تساهم في تعريف سياسة الشركة في ما يخص صحة و سلامة البيئة تماشيا مع سياسة مجمع سونطراك
- مديريةية الدراسة والتطوير: ومهمتها الأساسية ضمان تحقيق الأهداف المسطرة للفرع GPL وكذلك تسهر على توفر المعلومات المهمة من أجل السير الحسن للفرع.
- مجموع التدقيق: مكلف بالتنسيق بين مهام التدقيق على مستوى البنيات العملياتية للفرع عن طريق برنامج ثابت.
- مجموع الإعلام الآلي: مهمته الأساسية المشاركة في مخطط تطوير الإعلام الآلي للشركة عن طريق العمل الدائم على تحديث النظام المعلوماتي للشركة.
- مجموع تسيير النوعية: مكلف بضمان ومراقبة النوعية الجيدة للمنتجات.
- مديريةية التسويق : مكلفة بالعمليات التسويقية.
- مديريةية النقل : مكلفة بالحرص على تأمين مختلف وسائل النقل وصيانتها.
- مديريةية التقنية والصيانة : مهمتها الحرص على السير الحسن للمجال التقني.
- مديريةية الاستغلال : تعمل على توفير كل احتياجات الفرع المتعلقة بعملية الاستغلال.
- مديريةية قنوات GPL: مكلفة بتنظيم وتسيير نشاطات النقل بالقنوات لمنتجات GPL

المطلب الثالث : القوائم المالية لمؤسسة نفضال :

1- عرض الميزانية المالية لسنة 2012:

1-1: عرض أصول الميزانية في 31 ديسمبر 2012:

الوحدة: 1 دج

الجدول رقم(14) : أصول الميزانية:

الأصل	ملاحظة	اجمالي	اهتلاك/ رصيد	صافي 2012	صافي 2011
الأصول غير الجارية					
فرق الاقتناء					
تثبيات معنوية		733,36 865 128	664,68 609 70	068,68 256 58	884,00 523 53
تثبيات عينية		161 206 261 451,51	111 705 285 823,72	49 500 975 627,79	37 691 716 046,68
تثبيات جارية		16 049 555 371,84		16 049 555 371,84	17 828 615 108,85
تثبيات مالية		4 682 791 842,85	80 869 596,36	4 601 922 246,49	4 196 710 743,53
ضرائب مؤجلة		4 335 545 828,83		4 335 545 828,83	3 508 707 872,70
مجموع الأصول غير الجارية		186 403 020 228,39	111 865 765 084,76	74 546 255 143,63	63 279 273 655,76
الأصول الجارية					
مخزونات جارية		21 724 110 595,27	758 307 789,11	20 965 802 806,16	14 663 899 186,44
حسابات دائمتو استخدامات مماثلة					
زبائن		21 382 229 770,06	2 268 657 597,86	19 302 521 060,90	12 382 229 770,06
مدينون آخرون		2 815 904 788,54	1 933 109 126,58	882 795 661,96	766 261 765,23
الضرائب و ما شابهها		7 689 875 668,83		7 689 875 668,83	7 161 501 657,21
الأصول الأخرى الجارية					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخبزينة		91 528 836 285,69	47 189 623,87	91 481 646 661,82	87 476 193 223,88
مجموع الأصول الجارية		145 329 905 997,09	5 007 264 137,42	140 322 641 859,67	122 450 085 602,82
مجموع الأصول		331 732 926 225,48	116 864 029 222,18	214 868 897 003,3	185 72935 9258,58

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

2-1 : عرض خصوم الميزانية في 31 ديسمبر 2012

الجدول رقم (15): خصوم الميزانية لسنة (2011 و 2012) الوحدة : دج

الخصوم	ملاحظة	صافي 2012	صافي 2011
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		15 650 000 000,00	15 650 000 000,00
علاوات و احتياطات		55 949 965 642,07	48 891 711 822,83
فوارق اعادة التقييم		2 651 490 595,95	2 705 148 579,15
نتيجة صافية		7 737 357 106,56	7 108 253 819,24
رؤوس أموال خاصة/ ترحيل من جديد		-5 776 091 599,65	-5 776 091 599,65
مجموع رؤوس الأموال الخاصة		76 212 721 744,93	68 579 022 621,57
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية		8 341 000 000,00	8 341 000 000,00
ضرائب			
ديون أخرى غير جارية		9 576 785 182 ,47	8 769 530 994,14
مؤونات و منجات ثابتة مسبقا		20 058 970 383,90	17 345 014 427,27
مجموع الخصوم غير الجارية		37 976 755 566,37	34 455 545 421,37
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقه		80 471 740 810,77	63 300 127 612,67
ضرائب		95 887 692,46	142 200 584,80
ديون أخرى		20 111 791 188,77	19 252 463 018,17
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية		100 679 419 692,00	82 694 791 215,64
مجموع عام للخصوم		214 868 897 003,30	185 729 359 258,58

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة

2- عرض حساب النتائج حسب الطبيعة لسنة 2012:

الجدول رقم(16): حساب النتائج حسب الطبيعة: الوحدة: دج

الحساب	الملاحظة	2012	2011
70	رقم الأعمال	310 135 532 737,88	280 967 219 494,14
72	تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	47 772 565,28	-78 536 390,60
73	الانتاج المثبت	23 564 424,54	26 717 848,11
74	اعانات الاستغلال		
	1- انتاج السنة المالية	310 206 869 727,70	280 915 400 951,65
60	المشتريات المستهلكة	236 974 271 131,87	215 121 885 300,60
61 /62	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	18 547 794 745,96	15 744 185 912,51
	2- استهلاك السنة المالية	255 522 065 877,83	230 866 071 213,11
	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	54 684 803 849,87	50 049 329 738,54
63	أعباء المستخدمين	36 077 149 200,92	29 956 129 741,37
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	3 819 124 518,27	3 448 248 044,75
	4- الفائض الاجمالي عن الاستغلال	14 788 530 130,68	16 644 951 952,42
75	المنتجات العمليانية الأخرى	2 708 100 649,41	2 256 660 594,53
65	الأعباء العمليانية الأخرى	936 034 299,85	1 126 860 687,09
68	المخصصات للاهلاكات و المؤونات	8 857 864 107,24	9 021 356 501,29
78	استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات	2 811 643 363,66	775 418 020,60
	5- النتيجة العمليانية	10 514 375 736,66	9 528 813 379,17
76	المنتجات المالية	587 024 772,61	592 021 366,26
66	الأعباء المالية	812 813 537,58	676 432 527, 17
	6- النتيجة المالية	-225 788 764,97	-84 411 160,91
6	مجموع أعباء الأنشطة العادية	308 576 281 406,82	277 431 247 113,80
7	مجموع منتجات الأنشطة العادية	316 313 638 513,38	284 539 500 933,04
	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)	10 288 586 971,69	9 444 402 218,26
695/698	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	3 378 067 821,26	2 893 700 951,37
692/693	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	826 837 956,13	557 552 552,35
	8- النتيجة الصافية للسنة المالية	7737357106,56	7 108 253 819,24

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

3- عرض جدول تدفقات الخزينة لسنة 2012:

الجدول رقم(17) : جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) الوحدة : دج

2011	2012	الملاحظة	العناصر
23 138 099 187,25	17 409 431 861,09		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
			تحويل رأس المال
307 807 367 871,04	337 980 495 391,20		التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
-249 879 093 071,61	-274 519 015 235,43		المبالغ المدفوعة للموردين
-224 087 428,87	-742 530 625,34		الفوائد والمصارف المالية الأخرى المدفوعة
-1 523 059 419,37	-3 634 136 984,26		الضرائب عن النتائج المدفوعة
-323 063 359 243,06	-364 399 010 728,75		طلب الأموال الصادرة
323 063 359 243,06	364 399 010 728,75		طلب الأموال المستلمة
-25 526 938 648,13	-33 167 042 430,25		المبالغ المدفوعة للمستخدمين
-598 608 486 337,58	-659 598 931 434,72		تدفقات الأموال الصادرة
598 608 486 337,58	659 598 931 434,72		تدفقات الأموال المستلمة
-8 268 559 970,84	-7 969 913 098,69		الدولة ، الجماعات المحلية ، هيئات دولية
7 617 341,84	-11 101 618,26		تحصيلات أخرى للحسابات
			مدفوعات أخرى للحسابات
464 924 601,14	-247 395 625,83		قيم للتحويل
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
23 138 099 187,25	17 409 431 861,09		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
-14 522 219 449,29	-14 185 765 223,30		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار
-163 032 912,01	-43 635 247,92		المسحوبات عن اقتناء تسيبات عينية أو معنوية
-13 505 707 049,10	-14 739 634 500,66		المسحوبات عن اقتناء تسيبات عينية أو معنوية
79 530 838,00	71 868 419,10		التحصيلات من عملية التنازل عن تسيبات عينية أو معنوية
-31 923 718 893,00	-34 383 651 932,38		المسحوبات عن اقتناء تسيبات مالية
30 799 911 246,00	34 445 332 443,56		التحصيلات عن عملية التنازل عن تسيبات مالية
119 043 462,93	383 136 625,95		الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
71 753 857,89	80 818 969,05		الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
-14 522 219 449,29	-14 185 765 223,30		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
6 650 000 000,00	750 000 000,00		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
-50 000 000,00	-50 000 000,00		الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
6 700 000 000,00	800 000 000,00		التحصيلات المتأتية من القروض
			تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
6 650 000 000,00	750 000 000,00		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
32 571 711,53	-13 962 803,74		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات
15 298 451 449,49	3 959 703 834,05		تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
87 569 132 451,64	91 528 836 285,69		أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية
87 569 132 451,64	91 528 836 285,69		أموال الخزينة و معدلاتها عن إقفال السنة المالية
15 298 451 449,49	3 959 703 834,05		تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

4- عرض جدول تغيرات الأموال الخاصة لسنة 2012:

الجدول رقم: (18) قائمة تغيرات الأموال الخاصة الوحدة : 1 دج

الإحتياطات و النتيجة	فرق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأسمال الشركة	ملاحظة
43 165 620 223.18	2 760 390 128.06			15 650 000 000.00	الرصيد في 31 ديسمبر 2010
-50 000 000.00	-55 241 548.91				تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح او الخسائر غير المدرجة فيحسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
7 108 253 819.24					
50 223 874 042.42	2 705 148 579.15			15 650 000 000.00	2011 الرصيد في 31 ديسمبر 2011
-50 000 000.00	-53 657 983.20				تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
7 737 357 106.56					
57 911 231 148.98	2 651 490 595.95			15 650 000 000.00	2012 الرصيد في 31 ديسمبر 2012

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المبحث الثاني : التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة " نפטال "

سوف نقوم في هذا المبحث بتحليل القوائم المالية السالفة الذكر لمؤسسة نפטال وذلك وفق الطرق التي تناولناها في الفصل السابق

المطلب الأول : التحليل المالي لميزانية مؤسسة " نפטال "

1- مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة " نפטال "

1-1 رأس المال العامل :

الجدول رقم: (19) رأس المال العامل لسنتي (2011-2012) من أعلى الميزانية الوحدة : 1دج

البيان	الصيغة الرياضية	2011	2012	التغير
الأموال الدائمة	الأموال الدائمة - الأصول غير الجارية	103034568042,94	114189477311,30	10,83%
الأصول غير الجاري		63279273655,76	74546255143,63	17,81%
رأس المال العامل		39755294387,18	39643222167,67	-0,28%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم: (20) رأس المال العامل لسنتي (2011-2012) من أسفل الميزانية الوحدة : 1دج

البيان	الصيغة الرياضية	2011	2012	التغير
الأصول الجارية	الأصول الجارية - الخصوم الجارية	122450085602,82	140322641859,67	14,60%
الخصوم الجارية		82694791215,64	100679419692,00	21,75%
رأس المال العامل		39755294387,18	39643222167,67	-0,28%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

من خلال الجدولين نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب خلال السنتين، حيث بلغ سنة (2011) "39755294387,67" و انخفض في سنة 2012 ليصل "39643222167,67" أي انخفاض بمعدل 0,28% لكن في كلتا الحالتين المؤسسة تتمتع بهامش أمان يمكنها من تمويل احتياجاتها الطويلة والمتوسطة المدى، هذا فيما يخص التفسير من أعلى الميزانية، أما فيما يخص التفسير من أسفل الميزانية فالمؤسسة متوازنة ماليا و تتمتع بفائض في الأموال الدائمة يمكنها من تمويل الأصول الجارية

2-1 رأس المال العامل الإجمالي ، الخاص ، و الأجنبي:

الجدول رقم: (21) رأس المال العامل الإجمالي ، الخاص و الأجنبي لسنتي (2011-2012)

التغير	رأس المال العامل الإجمالي الخاص و الأجنبي			البيان
	2012	2011	الصيغة الرياضية	
14,60%	140322641859,67	122450085602,82	الأصول المتداولة	رأس المال العامل الإجمالي
-68,56%	1666466601,30	5299748965,81	رأس المال العامل- الخصوم غير الجارية	راس المال العامل الخاص
18,36%	138656175258,37	117150336637,01	مجموع الخصوم - الأموال الخاصة	راس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

رأس المال العامل الإجمالي: و الذي يمثل المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة و نلاحظ أن هناك زيادة تقدر بـ 14,60% خلال سنة 2012.

رأس المال العامل الخاص: من خلال الجدول نلاحظ أن هناك انخفاض في تمويل الأصول الثابتة من طرف الأموال الدائمة في سنة 2012 وتقدر نسبة الإنخفاض بـ 68,56%

رأس المال العامل الأجنبي: من خلال الجدول نلاحظ أن هناك زيادة تقدر بـ 18,36% وهذا راجع إلى زيادة الديون الجارية و الديون غير الجارية الأخرى .

3-1 احتياجات رأس المال العامل :

الجدول رقم: (22) احتياجات رأس المال العامل لسنتي (2011-2012) الوحدة : دج

التغير	2012	2011	الصيغة الرياضية	البيان
39,65%	48840995197,85	34973892378,94	إحتياجات الدورة - موارد الدورة	إحتياجات الدورة
21,75%	100679419692,00	82694791215,64		إحتياجات رأس المال العامل
8,63%-	-51838424494,15	47720898836,70		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالب ما يعني أن احتياجات الدورة مغطاة كليا بموارد الدورة ونلاحظ أن هناك انخفاض في احتياجات رأس المال العامل في سنة 2012 تقدر ب 8,63% مقارنة بسنة 2011 .

4-1 الخزينة الصافية :

الوحدة : 1دج

الجدول رقم: (23) الخزينة الصافية لسنتي (2011-2012)

التغير	2012	2011	الصيغة الرياضية	البيان
- 0,28%	39643222167,67	39755294387,18	رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العامل	رأس المال العامل
8,63%	51838424494,15	47720898836,70		إحتياجات رأس المال العامل
4,58%	91481646661,82	87476193223,88		الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول أن خزينة المؤسسة موجبة هذا ما يعني أن هناك فائض في السيولة النقدية. أي أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها لتغطية رأس المال العامل و هو ما يطرح عليها مشكل الربحية (تكلفة الفرصة الضائعة) كما أن هناك زيادة تقدر ب 4,58% سنة 2012.

و يوضح الشكل التالي التمثيل البياني لمؤشرات التوازن لميزانية نفعال

الشكل رقم (6): مؤشرات التوازن لمؤسسة نفعال

رأس المال العامل < 0	إحتياجات رأس المال العامل
الخزينة الصافية < 0	> 0

المصدر: من إعداد الطالبين

2- التحليل باستخدام النسب المالية لميزانية "نفطال" :**1-2 نسب السيولة :****▪ نسبة التداول :**

الجدول رقم: (24) حساب نسبة التداول لسنتي (2011-2012) الوحدة : 1 دج

2012	2011	الصيغة الرياضية	البيان
140322641859,67	122450085602,82	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	الأصول المتداولة
100679419692,00	82694791215,64		الخصوم المتداولة
1,39	1,48		نسبة التداول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

من خلال الجدول يتبين أن نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد حيث قدرت سنة 2011 و 2012 ب 1,48 و 1,39 على التوالي و هذا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة، حيث يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية كافة التزاماتها قصيرة الأجل و ذلك عن طريق تحويل أصولها الجارية الى أموال سائلة.

▪ نسبة السيولة السريعة :

الجدول رقم: (25) حساب نسبة السيولة السريعة لسنتي (2011-2012)

2012	2011	الصيغة الرياضية	البيان
119356839053,51	107786186416,38	(الأصول المتداولة-المخزونات) / الخصوم المتداولة	الأصول المتداولة- المخزونات
100679419692,00	82694791215,64		الخصوم المتداولة
1,19	1,30		نسبة السيولة السريعة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة تتراوح ما بين 1,19 و 1,30 وهي أكبر من الواحد ما يدل على أن المؤسسة قادرة على سداد كافة التزاماتها قصيرة الأجل عند حلول آجال استحقاقها دون اللجوء الى بيع مخزونها.

■ نسبة السيولة الجاهزة :

الجدول رقم: (26) حساب نسبة السيولة الجاهزة لسنتي (2011-2012)

2012	2011	الصيغة الرياضية	البيان
91481646661,82	87476193223,88	النقديات / الخصوم الجارية	النقديات
100679419692,00	82694791215,64		الخصوم الجارية
0,91	1,06		نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

يتبين من خلال الجدول أن نسبة السيولة الجاهزة قدرت ب 1,06 سنة 2011 و هذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية خصومها الجارية اعتمادا على سيولتها الجاهزة فقط، أما فيما يتعلق بسنة 2012 فنلاحظ أن هناك انخفاض في هذه النسبة حيث قدرت ب 0,91 و هو مؤشر جيد من ناحية التفسير العقلاني لإدارة الأموال إذ أن المؤسسة لا يجب أن تحتفظ بأموال سائلة تكفي لتسديد جميع الديون القصيرة الأجل دون توظيف هذه الأموال.

2-2 النسب الهيكلية :

■ نسبة التمويل الخارجي للأصول :

الجدول رقم: (27) حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول لسنتي (2011-2012)

2012	2011	الصيغة الرياضية	البيان
138656175258,37	117150336637,01	مجموع الديون (1)	الديون الطويلة والقصيرة الأجل
214868897003,30	185729359258,58	مجموع الأصول (2)	مجموع الأصول
64,53%	63,08%	(1)/(2)	نسبة التمويل الخارجي للأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

يبين الجدول أعلاه أن المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها على الإقتراض و تدبير الأموال من الغير أكثر من اعتمادها على الأموال الخاصة بالنسبة لسنة 2011 قدرت نسبة الإقتراض ب 63,02 % أما في سنة 2012 فقد قدرت ب 64,53% مما يتضح أن المؤسسة تتجه أكثر نحو التمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها المالية ، وهذا يترتب عليه زيادة في الأعباء الثابتة و في المخاطر التي يتعرض لها الدائنون في تحصيل أموالهم .

■ نسبة الإستقلالية المالية:

الجدول رقم: (28) حساب نسبة الإستقلالية المالية لسنتي (2011-2012)

2012	2011	الصيغة الرياضية	البيان
138656175258,37	117150336637,01	مجموع الديون/ الأموال الخاصة	الديون المتوسطة و الطويلة الأجل
76212721744,93	68579022621,57		الأموال الخاصة
181,93%	170,83%		نسبة الإستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة ليست في وضع متوازن بين الإعتماد على أموال الغير و الأموال الخاصة ، حيث بلغت نسبة الإستقلالية المالية 170,83% في سنة 2011 و اتجهت هذه النسبة للإرتفاع في سنة 2012 حيث قدرت ب 181,93 % في حين أنه يجب أن لا تتجاوز نسبة 100% ، ما يدل على أن المؤسسة لا تتمتع بالإستقلالية المالية و تعتمد بدرجة أكبر على الإقتراض في تمويل مشاريعها .

■ نسبة تغطية الديون الطويلة الأجل :

الجدول رقم: (29) حساب نسبة تغطية الديون الطويلة الأجل لسنتي (2011-2012)

2012	2011	الصيغة الرياضية	البيان
74546255143,63	63279273655,76	صافي الديون الثابتة / الديون الطويلة الأجل	صافي الأصول الثابتة
17917785182,47	17110530994,14		الديون الطويلة الأجل
416%	370%		نسبة تغطية الديون طويلة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة تغطية الديون الطويلة الأجل أكبر من 100% من سنة 2011 و 2012 و هو مؤشر ايجابي حيث قدرت ب 370% و 416% و هو ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة دون اللجوء الى الديون القصيرة الأجل.

3-2 نسب النشاط و معدل الدوران :**▪ معدل دوران إجمالي الأصول :****الجدول رقم: (30) حساب معدل دوران إجمالي الأصول لسنتي (2011-2012)**

2012	2011	الصيغة الرياضية	البيان
310135532737,88	280967219494,14	رقم الأعمال / الأصول	رقم الأعمال
214868897003,30	185729359258,58		الأصول
1,443370991	1,512777628		معدل دوران الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

يتبين من خلال الجدول أن معدل دوران إجمالي الأصول، قدر ب 1,513 مرة تقريبا أي كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة قد دار ب 1,513 مرة أو بصياغة أخرى كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة قد حقق رقم أعمال قدره 1,513 دج و هذا المعدل يزيد على مثيله في سنة 2012 الذي قدره ب 1,44 و هو ما يعني أن هناك تدهور طفيفا في استثمار الموارد المالية من طرف الإدارة.

▪ معدل دوران الأصول غير الجارية :**الجدول رقم: (31) حساب معدل دوران الأصول غير الجارية لسنتي (2011-2012)**

2012	2011	الصيغة الرياضية	البيان
310135532737,88	280967219494,14	رقم الأعمال / الأصول الثابتة	رقم الأعمال
74546255143,63	63279273655,76		الأصول الثابتة
4,160310027	4,440114484		معدل دوران الأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

يتبين من الجدول أن الأصول غير الجارية كانت سببا في انخفاض معدل دوران الأصول فكل دينار مستثمر في تلك الأصول قد أسهم في تحقيق رقم أعمال قدره 4,16 دج في سنة 2012 مقابل 4,44 دج في سنة 2011 .

■ معدل دوران الأصول الجارية :

الجدول رقم: (32) حساب معدل دوران الأصول الجارية لسنتي (2011-2012)

2012	2011	الصيغة الرياضية	البيان
310135532737,88	280967219494,14	رقم الأعمال / الأصول الجارية	رقم الأعمال
140322641859,67	122450085602,82		الأصول الجارية
2,210160304	2,294544901		معدل دوران الأصول الجارية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

من خلال الجدول يتبين أن كل دينار مستثمر في الأصول الجارية يدور 2,210 ليحقق رقم أعمال قدره 2,210 دج و هو معدل أقل من مثيله في سنة 2011 حيث بلغ 2,294 دج مما يعني أيضا أن الأصول الجارية كانت سببا في انخفاض معدل دوران الأصول.

■ معدل دوران الذمم :

الجدول رقم: (33) حساب معدل دوران الذمم و فترة التحصيل لسنتي (2011-2012)

2012	2011	الصيغة الرياضية	البيان
310135532737,88	280967219494,14	رقم الأعمال	رقم الأعمال
19302521060,90	12382229770,06	رصيد الذمم	رصيد الذمم
16,07	22,69	رقم الأعمال / رصيد الذمم	معدل دوران الذمم
23	16	365/ معدل دوران الذمم	فترة التحصيل

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

من خلال الجدول يتبين أن كل دينار مستثمر في تقديم ائتمان للعملاء قد حقق رقم أعمال قدره 16,07 دج سنة 2012 في حين أنه في سنة 2011 حقق رقم أعمال 22,69 دج أي أن هناك انخفاض يقدر ب 6,89 دج و هو ما ساهم في تدهور معدل دوران الأصول الجارية و بعبارة أخرى أن السياسة الائتمانية تتجه أكثر نحو التدهور حيث نلاحظ أنه في سنة 2011 فترة التحصيل تقدر ب 16 يوم في حين أنه في سنة 2012 قدرت ب 23 يوم إضافة الى انخفاض رقم الأعمال لكل دينار مستثمر.

■ معدل دوران النقدية :

الجدول رقم: (34) حساب معدل دوران النقدية لسنتي (2011-2012)

2012	2011	الصيغة الرياضية	البيان
310135532737,88	280967219494,14	رقم الأعمال	رقم الأعمال
91481646661,82	87476193223,88	الموجودات وما شابهها	الموجودات وما شابهها
3,39	3,21	رقم الأعمال/الموجودات	معدل دوران النقدية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

يتبين من خلال الجدول أن هناك زيادة في معدل دوران النقدية من 3,21 مرة سنة 2011 الى 3,39 مرة سنة 2012 و هي زيادة طفيفة نوعا ما و بما أنه لا توجد نسبة نموذجية لمعدل دوران النقدية، لذا ينبغي مقارنة هذا الأخير مع مثيله في المؤسسات المماثلة أو مع النسب التاريخية لنفس المؤسسة.

المطلب الثاني : التحليل المالي لحساب النتائج لمؤسسة نفضال

1- نسب الربحية :

1-1 نسب الربحية على المبيعات :

■ **نسبة الفائض الإجمالي للإستغلال :**

الجدول رقم: (35) حساب نسبة الفائض الإجمالي للإستغلال لسنتي (2011-2012)

2012	2011	الصيغة الرياضية	البيان
14788530130,68	16644951952,42	الفائض الإجمالي للإستغلال/ رقم الأعمال	الفائض الإجمالي للإستغلال
310135532737,88	280967219494,14		رقم الأعمال
0,0477	0,0592		نسبة الفائض الإجمالي للإستغلال

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

يقدر معدل الفائض الإجمالي للإستغلال ب 0,0592 في سنة 2011 هذا يعني أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره 0,0592 دج بعد دفع كل من الموردين الخارجيين و العمال و الضرائب و الرسوم أما بالنسبة لسنة 2012 يقدر معدل الفائض الإجمالي للإستغلال ب 0,0477 حيث نلاحظ أن هناك انخفاض نوعا ما بالمقارنة مع السنة السابقة لكنه يعتبر مؤشر ايجابي عن أداء المؤسسة.

2-1 نسبة النتيجة العملياتية (الإستغلال) :**الجدول رقم: (36) حساب نسبة نتيجة الإستغلال الفترة (2011-2012)**

2012	2011	الصيغة الرياضية	البيان
10514375736,66	9528813379,17	نتيجة الإستغلال / رقم الأعمال	نتيجة الإستغلال (العملياتية)
310135532737,8 8	280967219494,1 4		رقم الأعمال
0,034	0,034		نسبة نتيجة الإستغلال

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

نلاحظ أن نسبة نتيجة الاستغلال موجبة هذا يعني وجود فائض نقدي في نتيجة الاستغلال مقارنة مع رقم الاعمال المحقق بفضل نشاط المؤسسة الإستغلالي الجيد.

3-1 نسبة الربح الإجمالي :**الجدول رقم: (37) حساب نسبة الربح الإجمالي السنة (2011-2012)**

2012	2011	الصيغة الرياضية	البيان
10288586971,69	9444402218,26	النتيجة العادية قبل الضرائب / رقم الأعمال	النتيجة العادية قبل الضرائب
310135532737,88	280967219494,14		رقم الأعمال
0,0332	0,0336		نسبة الربح الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

من خلال التحليل يتبين أن المؤسسة حققت هامش قدره 0,0336 دج من النتيجة العادية قبل الضرائب من كل دينار من رقم الأعمال سنة 2011 و انخفضت سنة 2012 حيث قدرت بـ 0.0332 دج

2- نسب المردودية :**1-2 نسبة المردودية المالية :****الجدول رقم: (38) حساب نسبة المردودية المالية السنة (2011-2012)**

2012	2011	الصيغة الرياضية	البيان
7737357106,56	7108253819,24	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	النتيجة الصافية
76212721744,93	68579022621,57		الأموال الخاصة
10,152%	10,365%		المردودية المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية المالية قدرت ب 10,365% و 10,15 في سنتي 2011 و 2012 على التوالي و هي نسب موجبة مما يدل على وجود أرباح أي أن الأموال الخاصة ساهمت في تحقيق الفائض النقدي.

2-2 المردودية الاقتصادية :

الجدول رقم: (39) حساب المردودية الاقتصادية لسنتي (2012-2011)

2012	2011	الصيغة الرياضية	البيان
10514375736,66	9528813379,17	(نتيجة الإستغلال + المنتجات المالية) / الأصل الإقتصادي	نتيجة الإستغلال (العملياتية)
587024772,61	592021366,26		المنتجات المالية
11101400509,27	10120834745,43		نتيجة الإستغلال + المنتجات المالية
76212721744,93	68579022621,57		الأموال الخاصة
37976755566,37	34455545421,37		الديون المالية الإجمالية
114189477311,30	103034568042,94		الأصل الإقتصادي الصافي
9,722%	9,823%		المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

نلاحظ أن النسبة موجبة فهي تشير الى تحقيق رأس مال اقتصادي لفائض نقدي و بالتالي فهي تسمح بتعويض كل أصحاب الأموال (توزيع الأرباح للشركاء، تسديد الفوائد المالية).

3-2 حساب أثر الرافعة :

الجدول رقم: (40) حساب أثر الرافعة لسنتي (2012-2011)

2012	2011	الصيغة الرياضية	البيان
10,152%	10,365%	المردودية المالية - المردودية الاقتصادية	المردودية المالية
9,722%	9,823%		المردودية الاقتصادية
0,430%	0,542%		أثر الرافعة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

من خلال الجدول نلاحظ أن أثر الرافعة موجب في سنة 2011 و 2012 حيث قدر بـ 0,542 % و 0,430 % على التوالي و هذا يدل على أن المردودية الإقتصادية أكبر من تكلفة الإستدانة و بالتالي لجوء المؤسسة إلى الإستدانة ينعكس إيجابيا على مردودية المساهمين .

المطلب الثالث : التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة " نفضال "**1- التدفق النقدي المتاح (FCF) :**

التدفق النقدي المتاح = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

من أجل حساب التدفق النقدي المتاح يجب إضافة الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج إلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .

الجدول رقم: (41) حساب التدفق النقدي المتاح

2012	2011	البيان
17 409 431 861,09	23 138 099 187,25	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
80 818 969,05	71 753 857,89	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج
-14 185 765 223,30	-14 522 219 449,29	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
31 676 016 053,44	37 732 072 494,43	التدفق النقدي المتاح

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

من خلال الجدول يتضح لنا أن التدفق النقدي المتاح موجب في كلتا السنتين لكنه شهد انخفاضا سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 حيث بلغت قيمته 37 732 072 494,43 دج في سنة 2011 ثم انخفض إلى قيمة 31 676 016 053,44 دج أي انخفاض بنسبة 16% لكن في كلتا السنتين المؤسسة قابلت التزاماتها النقدية المخططة وتتمتع بفائض نقدي متاح يمكنها من تخفيض الديون و التوسع في مشروعاتها .

2- مقاييس جودة السيولة :**• نسبة التغطية النقدية:**

تتمثل جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية في المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مادية أو غير مادية، والحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها .

$$\text{نسبة التغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية}}$$

الجدول رقم: (42) حساب نسبة التغطية النقدية

البيان	2011	2012
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	23 138 099 187,25	17 409 431 861,09
جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	145 642 458 854,1	49 216 921 680,96
نسبة التغطية النقدية	0,507	0,354

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التغطية النقدية قدرت بـ 0,507 و 0,354 في سنة 2011 و 2012 على التوالي وهذا يعني أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لا يغطي جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية و التمويلية .

3- مقاييس جودة أرباح المؤسسة :

من أجل حساب نسب مقاييس جودة أرباح السيولة نستخرج صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من قائمة التدفقات النقدية، أما النتيجة الصافية فنستخرجها من حسابات النتائج، ونستخرج مجموع الأصول من الميزانية.

• نسبة النقدية التشغيلية:

$$\text{نسبة النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{النتيجة الصافية}}$$

الجدول رقم: (43) حساب نسبة التغطية التشغيلية

2012	2011	البيان
17 409 431 861,09	23 138 099 187,25	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
3 959 703 834,05	15 298 451 449,49	النتيجة الصافية
4,39665	1,51245	نسبة النقدية التشغيلية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

عند مقارنة نسبة النقدية التشغيلية لمؤسسة نفطال في سنة 2012 مع نفس النسبة لسنة 2011 يتضح أن هناك تحسن كبير ففي سنة 2012 كل دينار من النتيجة الصافية يولد 4,39 من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بينما في سنة 2011 يولد كل دينار من النتيجة الصافية 1,51 دينار جزائري من صافي التدفقات النقدية .

• العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

العائد على الأصول التدفق النقدي التشغيلي = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{مجموع الأصول}}$

الجدول رقم: (44) حساب العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

2012	2011	البيان
17 409 431 861.09	23 138 099 187.25	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
214 868 897 003.30	185 729 359 258.58	مجموع الأصول
0.08102	0.12458	العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

توضح هذه النسبة مدى قدرة الأصول على توليد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية حيث يبين الجدول أعلاه ، أن هناك انخفاض في هذه النسبة في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 فكل دينار مستثمر في أصول المؤسسة حقق 0,081 دج من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في سنة 2012 مقابل 0,124 دج في سنة 2011 .

4- مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة:**• نسبة التوزيعات النقدية :**

من أجل حساب نسبة التوزيعات النقدية فإنه يجب إضافة الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وذلك لمعرفة نسبة الحصص

والتوزيعات التي قامت بها المؤسسة بالنسبة لمجموع التدفقات النقدية التشغيلية والحصص المقبوضة من النتائج.

نسبة التوزيعات النقدية = $\frac{\text{الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية + الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج}}$

الجدول رقم: (45) حساب نسبة التدفقات النقدية لمؤسسة نفضال

البيان	2011	2012
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	50 000 000,00	50 000 000,00
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والحصص والأقساط المقبوضة من النتائج	23 209 853 045,14	17 490 250 830,14
نسبة التوزيعات النقدية	0,00215	0,00286

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق :

من خلال الجدول السابق يتضح بأنه تم توزيع مبلغ 0,00215 دج و 0,00286 دج في سنة 2011 و 2012 على التوالي من مجموع صافي التدفقات النقدية و الحصص و الأقساط المقبوضة وهو مؤشر حسن إذ يشير إلى أن المؤسسة ستقوم باستعمال النقدية المتوفرة في الخزينة لتوزيع الأرباح .

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى دراسة حالة مؤسسة نפטال حيث قمنا بعرض شامل للمؤسسة فيما يخص (المهام ، الإمكانيات ، والوسائل) ، كما قمنا بعرض الهيكل التنظيمي لها وشرح مختلف المديریات و المهام المكلفة بها كل مديرية ، من خلال تحليل مختلف القوائم المالية توصلنا إلى جملة من النتائج التالية .

أولاً . بالنسبة لتحليل الميزانية: تم التوصل إلى أن قيم كل من رأس المال العامل و الخزينة موجبة و احتياجات رأس المال العامل ذو قيمة سالبة وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا و قادرة على مواجهة التزاماتها الطويلة و المتوسطة و القصيرة الأجل ، أما بالنسبة للتحليل بالنسب فقد تبين لنا من خلال نسب السيولة أن حركة الأصول و تحقيقها للأرباح يمكن المؤسسة من تغطية كافة التزاماتها القصيرة الأجل عند حلول أجل استحقاقها بينما من خلال نسب الهيكله فالمؤسسة لا تتمتع باستقلالية مالية و تعتمد في تمويل أصولها بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي و هو ما يترتب عليه زيادة في أعباء المؤسسة .

ثانياً . بالنسبة لتحليل حسابات النتائج : يفيد أن المؤسسة تحقق نتيجة موجبة من النشاط الإستغلالي لكن نلاحظ أن أداء المؤسسة في تدهور عند مقارنة سنة 2011 بـ 2012 وذلك راجع إلى الخسارة المحققة في النشاط المالي للمؤسسة (نتيجة مالية سالبة في كل من كلتا السنتين) المالي كما أشارت نسب المردودية على أن الأموال الخاصة و الديون قد ساهمت في تحقيق فائض نقدي يسمح بتعويض أصحاب الأموال ، و يبين أثر الرافعة أن لجوء المؤسسة إلى الإستدانة ينعكس إيجاباً على مردودية المساهمين

ثالثاً . بالنسبة لتحليل قائمة التدفقات النقدية : للمؤسسة تدفق نقدي متاح و هذا يدل على أن المؤسسة قابلت التزاماتها النقدية المخططة و لديها نقدية متاحة تمكنها من توسيع مشروعاتها و بالنظر إلى نسبة التغطية النقدية فنجد المؤسسة غير قادرة على توليد سيولة نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية لمواجهة جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية و التمويلية .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

يقوم موضوع التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، ولذلك فإن نتائج التحليل رهينة بمحتويات القوائم التي يتم تحليلها، بمعنى أن المعدلات والنسب.

والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل للقوائم المالية تتأثر بشكل أساسي بالمبادئ المحاسبية التي تم على أساسها إعداد هذه القوائم، وترتيباً على ذلك فإن تبني الجزائر نظام محاسبي جديد سوف يؤثر على عملية التحليل المالي للقوائم المالية.

وفي هذا السياق فقد حاولنا تناول موضوع التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي من خلال معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى تأثير الإصلاح المحاسبي في الجزائر و تبني معايير محاسبية دولية على التحليل المالي للقوائم المالية، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى.

تناولنا في الدراسة النظرية فصلين حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و كذلك علاقة هذا الأخير بالمعايير المحاسبية الدولية ثم كيفية إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، في حين خصصنا الفصل الثاني للتحليل المالي للقوائم المالية بالإضافة إلى مجالات ومحددات التحليل المالي و الأدوات و الأساليب المنتهجة فيه ، أما في الدراسة الميدانية فقد حاولنا إسقاط أدوات وأساليب التحليل المالي التي تطرقنا إليها في الفصل الثاني على القوائم المالية لمؤسسة نפטال.

1- نتائج الدراسة:

علينا أن نميز بين نوعين من النتائج: النتائج النظرية المتوصل إليها من خلال البحث، والنتائج العملية الميدانية المتوصل إليها من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة.

أ-النتائج النظرية:

من خلال هذا البحث نستخلص النتائج التالية:

- تهدف المعايير المحاسبية الدولية إلى تحقيق توافق محاسبي دولي و توفير معلومة مالية شفافة و موثوق بها و قابلة للمقارنة دولياً،و تشجيع القبول بها و العمل بموجبها على المستوى العالمي .
- أصبح المخطط الوطني المحاسبي غير قادر على معالجة بعض الحقائق الاقتصادية الجديدة كعمليات القرض الإيجاري، حقوق الامتياز و العمليات بالعملة الصعبة، تغيرات

- الأسعار وغيرها، كل هذه الأسباب دفعت الجزائر للتخلي عن المخطط الوطني المحاسبي و إعداد نظام محاسبي جديد ذو مرجعية دولية .
- إن التحليل المالي ضروري لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و الحكم على أدائها و تقييمها كما يساعد الإدارة و الأطراف ذوي العلاقة في الحصول على معلومات و مؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات.
 - القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي هي الركيزة الأساسية في عملية التحليل المالي حيث تعتبر بمثابة المادة الأولية لهذه العملية كما أنها تسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي حيث تهدف هذه القوائم حسب الجريدة الرسمية إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية (الميزانية)، الأداء (حسابات النتائج)، تغيرات الوضعية المالية (جدول التدفقات الخزينة)، وهو ما يتوافق مع أهداف التحليل المالي للقوائم المالية .

ب- نتائج الدراسة الميدانية :

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة نفطال توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- المؤسسة حققت توازنا ماليا سنة 2011 و 2012 ما يدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طرق الأموال الدائمة.
- المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي ما يعني أنها لا تتمتع بالاستقلالية المالية و بالتالي زيادة في الأعباء الثابتة و في المخاطر التي يتعرض لها الدائنون في تحصيل أموالهم .
- المؤسسة تتمتع بسيولة نقدية تمكنها من تغطية التزاماتها قصيرة الأجل عند حلول أجل استحقاقها.
- المؤسسة تحقق نتيجة موجبة من النشاط الاستغلالي لكن أداء المؤسسة انخفض في سنة 2012 مقارنة ب 2011 و هذا راجع للخسارة التي حققتها المؤسسة في نشاطها المالي .
- لجوء المؤسسة إلى الاستدانة ينعكس إيجابيا على مردودية المساهمين .
- المؤسسة غير قادرة على توليد سيولة نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية لمواجهة جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية .

2- التوصيات و الاقتراحات:

من خلال دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع، يمكننا الخروج بجملة من التوصيات و الاقتراحات التي نرى بأنها ضرورية من أجل تحسين وتطوير التحليل المالي للقوائم المالية في الجزائر مستقبلا، وهي :

- التكوين المستمر للمحاسبين والمحللين الماليين، بالإضافة إلى ضرورة الإسراع في إنشاء معهد يهتم بتخريج خبراء المحاسبة .
- على المؤسسة التحسين من أدائها خاصة من ناحية النشاط المالي أي معرفة أسباب انخفاض نتائجها و العمل على تحسينها .
- على المؤسسة استغلال فائض النقدية في استثمارات أو مشاريع جديدة .

3- آفاق الدراسة :

تناولت هذه المذكرة موضوع التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وأثناء هذه الدراسة لاحظنا أن هذا الموضوع خصب ويحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا التطرق إليها كلها نظرا لحدود الدراسة، ولعل من أهم هذه الجوانب نجد التحليل المالي للقوائم المالية للحسابات المدمجة، والذي في اعتقادنا يمكن أن يكون موضوع دراسة في بحوث مستقبلية، حيث يمكن من خلاله تحديد كيفية تجميع الحسابات عند إعداد القوائم المالية ثم تحليل هذه الأخيرة.

الملخص والكلمات الأساسية:

❖ الملخص:

إن كبر حجم المؤسسات وتعدددها، وانفصال الإدارة عن الملكية، وتعدد الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط المؤسسات أدت بالقوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي إلى أن تكون لها صفة عمومية وموحدة و مفهومة وكذلك إمكانية قراءتها من كل طرف له صلة مهما كان ، فبات من الضروري بمكان توفير أسس، قواعد، ومفاهيم محاسبية موحدة، وبالتالي إصدار نظام محاسبي متطور يواكب تلك التطورات ويتفق مع معايير المحاسبة الدولية والقوانين المعمول بها في الجزائر.

وكنتيجة لذلك قامت الجزائر بالتخلي عن نظامها المحاسبي القديم وتبني نظام جديد يتوافق مع المعايير المحاسبية تمثل في النظام المحاسبي المالي، ومن بين أهم نتائجه عدد القوائم المالية الواجب على المؤسسات إعدادها حيث انخفض من سبعة عشر قائمة إلى خمسة قوائم مالية الأمر الذي يسهل على المحلل المالي تحليلها بغرض تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات الخاصة عن الوضع المالية للمؤسسة.

إذ تتزايد يوما بعد يوم أهمية التحليل المالي للقوائم المالية بسبب تعاظم دور أسواق رأس المال وتعدد وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها ودخولها بما يعرف بحقبة العولمة. فموضوع التحليل المالي يقوم على تشخيص الوضع المالية للمؤسسة، من خلال دراسة تحليلية للقوائم المالية وذلك باستخدام أساليب رياضية، بغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر في القوائم المالية.

فدراسة القوائم المالية يعول عليها كثيرا من قبل المحللين نظرا لما تحتويه من معلومات تساعدهم في تكوين فكرة عن الوضع المالية للمؤسسة و تقييم أدائها.

وبناء على ما سبق تطرقنا في هذه المذكرة إلى موضوع تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي لنبين أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة وذلك بإبراز نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة، والعمل على تفادي نقاط الضعف و الإبقاء على نقاط القوة وتحسينها.

❖ والكلمات الأساسية:

- القوائم المالية.
- الوضع المالية.
- التحليل المالي.
- المركز المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

❖ بالعربية

الكتب:

- الياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر الطبعة الثانية ، الأردن عمان 2011 .
- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- داوود، نعيم نمر، التحليل المالي دراسة نظرية و تطبيقية، عمان ، الأردن ، 2011.
- شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة وفق المعايير المحاسبية الدولية "الجزء الأول " ، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو 2008.
- شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة وفق المعايير المحاسبية الدولية "الجزء الثاني " ، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو 2009.
- طارق عبد العالي حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الأئتمان نظرة حالية و مستقبلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.
- طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية الجزء الأول عرض القوائم المالية، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم الإبراهيمية الإسكندرية، مصر 2002-2003.
- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، SME FINANCIAL ، رام الله- فلسطين ، 2008 .
- مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي .دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006.
- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني .دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006.
- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات .دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005.
- وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك 2007.

- يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية (التحليل المالي في المؤسسات- التوازن المالي- وسائل التمويل- معايير المفاضلة)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012.

الملتقيات و المنتديات:

- بلبلعور سليمان علي بن الطيب، قراءة مالية للمعيار الدولي السابع بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة- دراسة حالة مجمع - SAIDAL-، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009.
- تجاني محمد العيد، عادل رضوان، الملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج الجزائر، منتديات البكلوريا، 2010 ، طلاب التسيير والاقتصاد.
- ربيع بوصبيح العايش، فاتح سردوك، عابي خليفة ، عنوان المداخلة: جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) ، الملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، يومي 5 و 6 ماي 2013 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي.
- مرزوقي مرزقي جامعة قاصدي مرباح ورقلة، حولي محمد جامعة باجي مختار عنابة، عنوان المداخلة: مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي، الملتقى العلمي الدولي حول " :الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011.

المذكرات:

- بلال داودي، خالد جرودي، عبد الكريم كويسي، دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية و المالية ، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013.
- بوشايب ابراهيم، النظام المحاسبي المالي في ضل المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في الاقتصاد و التسيير، المؤسسة جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، السنة الجامعية 2008-2009.
- رفيق يوسف ، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، محاسبة وتدقيق، جامعة أم البواقي، السنة الجامعية 2010-2011.
- سوزان عطا درغم، العلاقة بين التدفقات النقدية و عوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) - دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين -، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008 .
- شاني عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2008-2009.
- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، السنة الجامعية 2011-2012.
- وسيلة بوخالفة ، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ، محاسبة وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2012-2013.

القوانين والمواد:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد رقم 47 ، القانون رقم 7-11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 3 .
- الجريدة الرسمية الجزائرية، 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق ل 25 مارس سنة 2009 م ، العدد 19.
- المادة 36 من قانون 2008/05/28 .

المجلات:

- عقاري مصطفى ، المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية، مقال، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ،العدد الأول ، جوان 2007.
- قورين حاج قويدر , أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات , مجلة الباحث – عدد 10- 2012.
- مختار مسامح ، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل ، مقال، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الرابع ، ديسمبر 2008.

❖ باللغة الأجنبية :

- Djamel Amoura, Revue des reformes économiques et intégration en économie mondiale, Ecole supérieure de commerce d'Alger, N°02-2007.
- ELISABETH BERTIN, Christophe GODOWSKI, REDHA KHELLASSI, Manuel Comptabilité et audit conforme au SCF, BERI EDITION, Alger 2013.
- Georges Legros , finance d'entreprise cours + exo ,DUNOD , 2010.
- Hubert de La Bruslerie , analyse financière ,DUNOD ,2010 .

- PIERRE CABAN , l'essentiel de la finance ,EYROLLES , 2004.
- Pierre vernimmen , finance d'entreprise. Dalloz, 8 édition, paris, France, 2010.
- Robert OBERT, Pratique des normes IFRS. Dunod 3 éditions Paris France, 2006.

❖ المواقع الإلكترونية:

www.kantakji.com/fiqh/Files/accountancy/7028 -

www.acc4arab.com/acc/showthread.php -

الملاحق

Unité : 999 Entreprise

Unité : 1 DA

LIBELLE	SOLDE 2012	SOLDE 2011	Ecart	Variation
participations	3 461 619 845,41	3 463 063 068,00	-1 443 222,59	-0,04 %
prêt achat voitures aux personnel	743 333 242,24	577 652 930,28	165 680 311,96	28,68 %
prêt aux revendeurs	234 446 455,00	225 208 155,00	9 238 300,00	4,10 %
cautionnements	243 392 300,20	18 984 709,20	224 407 591,00	1 182,04 %
Immobilisations financières	4 682 791 842,85	4 284 908 862,48	397 882 980,37	9,29 %

Unité : 999 Entreprise

Unité : 1 DA

LIBELLE	SOLDE 2012	SOLDE 2011	Ecart	Variation
Gasoil	2 916 443 657,81	1 827 274 536,34	1 089 169 121,47	59,61 %
Essence normal	612 857 669,53	459 148 659,93	153 709 009,60	33,48 %
Essence Super	363 118 669,08	315 763 828,44	47 354 840,64	15,00 %
Essence Sans Plomb	139 941 837,40	49 099 807,29	90 842 030,11	185,01 %
Jet A1	513 079 862,09	506 724 667,89	6 355 194,20	1,25 %
Fuel Oil	224 175 601,44	189 387 772,66	34 787 828,78	18,37 %
Bunker C	2 278 197 722,42	1 383 044 623,19	895 153 099,23	64,72 %
Carburants	7 047 815 019,77	4 730 443 895,74	2 317 371 124,03	48,99 %
Lubrifiants	4 518 931 381,86	2 790 374 325,31	1 728 557 056,55	61,95 %
Pneumatiques	1 038 297 896,06	718 794 359,74	319 503 536,32	44,45 %
GPL	207 911 372,65	128 114 986,42	79 796 386,23	62,28 %
Bitumes	770 830 148,26	1 438 637 420,34	-667 807 272,08	-46,42 %
Pièce de rechange(Inst, Fixe, MRO, RSU)	4 239 551 334,10	3 625 111 682,13	614 439 651,97	16,95 %
Autres produits destinés à la revente (Volumètres, cuves et accessoires)	627 388 513,93	1 045 769 924,78	-418 381 410,85	-40,01 %
Autres stocks	3 273 384 928,64	1 197 222 374,96	2 076 162 553,68	173,41 %
Total	21 724 110 595,27	15 674 468 969,42	6 049 641 625,85	38,60 %

Unité : 999 Entreprise

Unité : 1 DA

LIBELLE	SOLDE 2012	SOLDE 2011	Ecart	Variation
participations	3 461 619 845.41	3 463 063 068.00	-1 443 222.59	-0.04 %
prêt achat voitures aux personnel	743 333 242.24	577 652 930.28	165 680 311.96	28.68 %
prêt aux revendeurs	234 446 455.00	225 208 155.00	9 238 300.00	4.10 %
cautionnements	243 392 300.20	18 984 709.20	224 407 591.00	1 182.04 %
Immobilisations financières	4 682 791 842.85	4 284 908 862.48	397 882 980.37	9.29 %

Période : 13 / 2012

Unité : 999 Entreprise

Unité : 1 DA

LIBELLE	SOLDE 2012	SOLDE 2011	Ecart	Variation
Impot sur les bénéfices	-732 537 720.00	-671 785 528.88	-60 752 191.12	9.04 %
Crédit IBS	1 047 613 729.00	1 047 613 729.00	-	- %
Précompte T.V.A	7 374 799 659.83	6 785 673 457.09	589 126 202.74	8.68 %
TOTAL	7 689 875 668.83	7 161 501 657.21	528 374 011.62	7.38 %

Unité : 999 Entreprise

Unité : 1 DA

LIBELLE	SOLDE 2012	SOLDE 2011	Ecart	Variation
CHEQUES A ENCAISSER	4 677 225 698.99	4 924 621 324.82	-247 395 625.83	-5.02 %
BEA DINARS	64 823 515 715.08	60 063 495 277.65	4 760 020 437.43	7.92 %
BEA EURO "€"	3 527 486.88	3 163 167.11	364 319.77	11.52 %
BEA DOLLARS "\$"	53 410 516.65	17 817 025.88	35 593 490.77	199.77 %
TOTAL BEA	64 880 453 718.61	60 084 475 470.64	4 795 978 247.97	7.98 %
BNA	4 783 450 169.16	1 093 827 428.54	3 689 622 740.62	337.31 %
BADR	1 209 104 345.84	897 657 828.00	311 446 517.84	34.70 %
BDL	184 231 600.35	4 362 691.34	179 868 909.01	4 122.89 %
CITI BANK	281 998 667.67	523 789 053.21	-241 790 385.54	-46.16 %
KHALIFA BANK	7 115.00	7 115.00	-	- %
CPA	45 407 911.56	40 808 590.95	4 599 320.61	11.27 %
CCP	874 112 745.10	979 412 666.70	-105 299 921.60	-10.75 %
CNEP BANQUE	326 163.16	326 748.16	-585.00	-0.18 %
CCP/CNEP	11 803 419.75	11 590 408.58	213 011.17	1.84 %
CAISSE	549 473 976.53	666 945 710.70	-117 471 734.17	-17.61 %
TOTAL BANQUES ET CCP	77 497 595 531.72	69 227 825 036.64	8 269 770 495.08	11.95 %
Placement BEA DEVICES	837 623 520.00	641 307 415.00	196 316 105.00	30.61 %
Placement BEA DINARS	13 193 617 233.97	17 700 000 000.00	-4 506 382 766.03	-25.46 %
Placement BNA DINARS	-	-	-	- %
Placement BADR DINARS	-	-	-	- %

Unité : 999 Entreprise

Unité : 1 DA

LIBELLE	SOLDE 2012	SOLDE 2011	Ecart	Variation
DEPOT A TERME	14 031 240 753.97	18 341 307 415.00	-4 310 066 661.03	-23.50 %
TRESORERIE NAFTAL	91 528 836 285.69	87 569 132 451.64	3 959 703 834.05	4.52 %

Unité : 999 Entreprise

Unité : 1 DA

LIBELLE	SOLDE 2012	SOLDE 2011	Ecart	Variation
Dettes Sonatrach	-8 341 000 000.00	-8 341 000 000.00	-	- %
Caution a long et moyen terme	-115 685 182.47	-108 430 994.14	-7 254 188.33	6.69 %
Provision	-20 058 970 383.90	-17 345 014 427.23	-2 713 955 956.67	15.65 %
Filiale BAG	-1 961 100 000.00	-1 961 100 000.00	-	- %
Emprunt bancaire	-7 500 000 000.00	-6 700 000 000.00	-800 000 000.00	11.94 %
Total	-37 976 755 566.37	-34 455 545 421.37	-3 521 210 145.00	10.22 %

Unité : 999 Entreprise

Unité : 1 DA

LIBELLE	SOLDE 2012	SOLDE 2011	Ecart	Variation
Fournisseur	-77 630 436 841.62	-60 702 898 720.30	-16 927 538 121.32	27.89 %
Fournisseur d'immobilisation	-2 841 303 969.15	-2 597 228 892.37	-244 075 076.78	9.40 %
Consignations	-3 768 587 179.65	-3 472 955 777.45	-295 631 402.20	8.51 %
Avances clients	-1 379 760 275.18	-1 571 452 744.06	191 692 468.88	-12.20 %
Avance paiement carte a puce et tac	-3 900 071 239.73	-2 685 512 060.56	-1 214 559 179.17	45.23 %
Recettes en attente d'imputation	-867 962 095.83	-780 131 289.52	-87 830 806.31	11.26 %
Personnel et comptes rattachés	-4 936 368 151.56	-5 640 457 485.58	704 089 334.02	-12.48 %
Organismes sociaux et comptes rattachés	-1 197 844 257.92	-1 179 448 610.53	-18 395 647.39	1.56 %
Compte courant des associés SH	-3 475 000 000.00	-3 475 000 000.00	-	- %
IRG et autres impôts et taxes	-640 019 065.19	-565 996 373.94	-74 022 691.25	13.08 %
Autres	-41 964 174.51	-23 709 261.33	-18 254 913.18	76.99 %
TOTAL	-100 679 317 250.34	-82 694 791 215.64	-17 984 526 034.70	21.75 %

Unité : 999 Entreprise

Unité : 1 DA

LIBELLE	SOLDE 2012	SOLDE 2011	Ecart	Variation
CBR Terre	-205 425 844 097.49	-187 041 562 644.48	-18 384 281 453.01	9.83 %
CBR Aviation	-24 166 183 510.73	-22 632 253 645.55	-1 533 929 865.18	6.78 %
CBR Marine	-15 067 762 911.57	-13 240 627 893.38	-1 827 135 018.19	13.80 %
Total CBR (C)	-244 659 790 519.79	-222 914 444 183.41	-21 745 346 336.38	9.76 %
Lubrifiants Terre	-15 352 925 296.70	-11 432 804 865.18	-3 920 120 431.52	34.29 %
Lubrifiants Aviation	-566 118 535.00	-328 248 694.00	-237 869 841.00	72.47 %
Lubrifiants Marine	-	-	-	- %
Total Lubrifiants (D)	-15 919 043 831.70	-11 761 053 559.18	-4 157 990 272.52	35.35 %
Bitumes (E)	-19 098 344 773.76	-18 854 960 199.46	-243 384 574.30	1.29 %
GPL (F)	-23 233 313 411.10	-20 308 438 365.43	-2 924 875 045.67	14.40 %
Produits Spéciaux (G)	-995 294 931.82	-1 080 469 007.79	85 174 075.97	-7.88 %
Pneumatiques (H)	-655 626 284.42	-654 367 034.13	-1 259 250.29	0.19 %
Autres (I)	-590 938 142.16	-357 670 942.79	-233 267 199.37	65.22 %
Prestations (J)	-2 197 464 366.42	-2 515 958 494.53	318 494 128.11	-12.66 %
Total	-307 349 816 261.17	-278 447 361 786.72	-28 902 454 474.45	10.38 %

Unité : 999 Entreprise

Unité : 1 DA

LIBELLE	SOLDE 2012	SOLDE 2011	Ecart	Variation
Carburants	197 813 543 969.37	180 107 112 237.67	17 706 431 731.70	9.83 %
Lubrifiants	9 956 965 780.52	7 548 053 548.68	2 408 912 231.84	31.91 %
Bitumes	16 037 766 992.28	15 959 407 799.14	78 359 193.14	0.49 %
GPL	9 142 830 620.80	7 829 460 986.70	1 313 369 634.10	16.77 %
Produits Spéciaux	587 648 134.73	638 936 616.24	-51 288 481.51	-8.03 %
Pneumatiques	501 326 865.68	507 521 024.77	-6 194 159.09	-1.22 %
Produits Codifiés destinés à la Consommation	1 441 775 990.27	1 214 191 010.26	227 584 980.01	18.74 %
Pièces de Rechanges, KIT Sirghaz, Inst. Fixes	637 811 287.69	722 300 649.82	-84 489 362.13	-11.70 %
Elect., Eau, TAC et Carte à Puce	446 720 953.96	426 976 412.22	19 744 541.74	4.62 %
Autres Consommations	407 880 536.57	167 925 015.10	239 955 521.47	142.89 %
Achats Consommés	236 974 271 131.87	215 121 885 300.60	21 852 385 831.27	10.16 %
Loyers et Charges sur Terrains et équipements	693 149 839.40	426 306 946.41	266 842 892.99	62.59 %
Entretiens et réparations	834 539 113.05	803 417 795.58	31 121 317.47	3.87 %
Primes d'assurances	320 391 287.77	287 730 814.88	32 660 472.89	11.35 %
Etudes et abonnements	74 061 114.78	106 027 447.25	-31 966 332.47	-30.15 %
Services Extérieurs	1 922 141 355.00	1 623 483 004.12	298 658 350.88	18.40 %
Frais de Formation et Rémunérations de Tiers	1 462 221 148.62	694 594 110.99	767 627 037.63	110.51 %
Publicité Publication et Relations Publiques	87 316 790.84	49 177 843.67	38 138 947.17	77.55 %
Transport par Route	3 510 664 236.98	2 958 516 573.83	552 147 663.15	18.66 %
Transport par Fer	1 239 301 365.41	1 087 459 267.21	151 842 098.20	13.96 %

Unité : 999 Entreprise

Unité : 1 DA

LIBELLE	SOLDE 2012	SOLDE 2011	Ecart	Variation
Transport AGEFAL	5 264 151 797.48	4 899 808 148.78	364 343 648.70	7.44 %
Autres Transport	979 547 760.26	834 591 240.16	144 956 520.10	17.37 %
Déplacements, Missions, Réceptions, Cantines Siège	745 485 448.08	691 259 309.12	54 226 138.96	7.84 %
Frais Bancaires, Postaux, et autres	625 833 937.25	390 392 399.43	235 441 537.82	60.31 %
Autres Services Extérieurs	13 914 522 484.92	11 605 798 893.19	2 308 723 591.73	19.89 %

Période : 13 / 2012

Unité : 999 Entreprise

Unité : 1 DA

LIBELLE	SOLDE 2012	SOLDE 2011	Ecart	Variation
Traitement et Salaires	12 090 600 491.21	9 429 828 674.63	2 660 771 816.58	28.22 %
Heures Supplémentaires	586 058 004.16	488 521 448.84	97 536 555.32	19.97 %
Primes d'ancienneté	3 414 067 041.55	2 792 993 691.42	621 073 350.13	22.24 %
Primes de Rendement	3 560 823 500.45	2 797 021 001.62	763 802 498.83	27.31 %
Prime de risque	827 069.92	-	827 069.92	- %
Prime de Quart	497 566 224.49	449 333 498.62	48 232 725.87	10.73 %
Prime de Caisse	70 111 885.61	32 901 817.00	37 210 068.61	113.09 %
Indemnité et Autres (Responsabilité, Sujestion, Risques)	1 403 583 124.40	1 727 728 034.01	-324 144 909.61	-18.76 %
Congés Payés	478 070 524.37	276 358 011.43	201 712 512.94	72.99 %
Cotisation Sécurité Sociale et MIP	5 900 897 186.43	4 813 725 203.91	1 087 171 982.52	22.58 %
Œuvres Sociales	687 380 000.00	606 490 000.00	80 890 000.00	13.34 %
Indemnités (Nourriture, Isolement, ...)	2 736 310 624.66	3 536 950 766.42	-800 640 141.76	-22.64 %
Indemnités de Fin de Carrière	3 771 234 343.91	2 408 246 116.74	1 362 988 227.17	56.60 %
Prestations Directes (Salaire Unique, Amortissement, Transport, Panier, ...)	651 569 932.20	584 674 776.73	66 895 155.47	11.44 %
Gratification médaille	159 760 119.07	-	159 760 119.07	- %
TOTAL	36 008 860 072.43	29 944 773 041.37	6 064 087 031.06	20.25 %

Unité : 999 Entreprise

Unité : 1 DA

LIBELLE	SOLDE 2012	SOLDE 2011	Ecart	Variation
Plus values sur immobilisations non financières	-123 107 512.78	-98 681 719.84	-24 425 792.94	24.75 %
Plus values sur autres éléments d'actif non financiers	-70 566 599.49	-9 903 100.00	-60 663 499.49	612.57 %
Rentrées sur créances amorties	-9 598 162.61	-20 812 367.82	11 214 205.21	-53.88 %
Produits exceptionnels sur opérations de gestion	-2 410 361 107.92	-1 931 109 099.48	-479 252 008.44	24.82 %
Autres produits de gestion courante	-89 454 069.83	-186 165 485.37	96 711 415.54	-51.95 %
Total Autres Produits Opérationnels	-2 703 087 452.63	-2 246 671 772.51	-456 415 680.12	20.32 %

Période : 13 / 2012

Unité : 999 Entreprise

Unité : 1 DA

LIBELLE	SOLDE 2012	SOLDE 2011	Ecart	Variation
Moins valus sur Immobilisations non financières	153 862.03	947 819.63	-793 957.60	-83.77 %
Moins valus sur autres éléments d'actif non financier	-	25 760 404.33	-25 760 404.33	-100.00 %
Jetons de présence	370 000.00	480 000.00	-110 000.00	-22.92 %
Pertes sur Créances Irrécouvrables	184 313 506.06	1 541 032.50	182 772 473.56	11 860.39 %
Amendes et pénalités, subventions accordées, dons	13 166 110.50	9 555 927.68	3 610 182.82	37.78 %
Coulage et manquant	554 618 925.97	793 199 194.22	-238 580 268.25	-30.08 %
Autres	170 571 527.73	265 043 343.61	-94 471 815.88	-35.64 %
Reprise de produits sur exercices antérieurs	303 009.10	21 258 156.02	-20 955 146.92	-98.57 %
Total Autres charges opérationnelles	923 496 941.39	1 117 785 877.99	-194 288 936.60	-17.38 %

Unité : 999 Entreprise

Unité : 1 DA

LIBELLE	SOLDE 2012	SOLDE 2011	Ecart	Variation
Revenus sur dividendes	-80 818 969.05	-71 753 857.89	-9 065 111.16	12.63 %
Intérêts sur placements	-292 979 437.01	-369 786 638.64	76 807 201.63	-20.77 %
Différences de changes (gains)	-192 523 350.95	-118 860 736.52	-73 662 614.43	61.97 %
Dédommagement	-6 962 927.55	-1 650 869.64	-5 312 057.91	321.77 %
Autres produits	-10 812 427.62	-22 681 738.93	11 869 311.31	-52.33 %
Frais sur chèques impayés	-1 686 740.93	-1 798 529.78	111 788.85	-6.22 %
Total Produits Financiers	-585 783 853.11	-586 532 371.40	748 518.29	-0.13 %
Intérêts des autres emprunts	-	-	-	- %
Intérêts sur comptes courants bancaires	-	-	-	- %
Charges Financières capitalisation AFC	677 852 879.07	590 231 064.07	87 621 815.00	14.85 %
Différences de changes (Pertes)	111 058 763.04	86 201 463.10	24 857 299.94	28.84 %
Total Charges Financières	788 911 642.11	676 432 527.17	112 479 114.94	16.63 %

BILAN

Au 31 décembre 2012

Période 13-2012


NAFTAL - SPA
 Unité : 999 ENTREPRISE NAFTAL

ACTIF						PASSIF			
Rubrique	Note	Mont Brut	Amort/Prov	Mont Net	M. Net N-1	Rubriques	Note	Mont Net	M. Net N-1
ACTIFS NON COURANTS						CAPITAUX PROPRES			
Ecart d'acquisition (goodwill)						Capital émis		15 650 000 000.00	15 650 000 000.00
Immobilisations incorporelles		128 865 733.36	70 609 664.68	58 256 068.68	53 523 884.00	Primes et réserves		55 949 965 642.07	48 891 711 822.83
Immobilisations corporelles		161 206 261 451.51	111 705 285 823.72	49 500 975 627.79	37 691 716 046.68	Ecarts de réévaluation		2 651 490 595.95	2 705 148 579.15
Immobilisations en cours		16 049 555 371.84		16 049 555 371.84	17 828 615 108.85	Résultat net		7 737 357 106.56	7 108 253 819.24
Immobilisations Financières		4 682 791 842.85	80 869 596.36	4 601 922 246.49	4 196 710 743.53	Autres capitaux propres - Report à		-5 776 091 599.65	-5 776 091 599.65
Impôts différés		4 335 545 828.83		4 335 545 828.83	3 508 707 872.70	TOTAL CAPITAUX PROPRES I		76 212 721 744.93	68 579 022 621.57
TOTAL ACTIF NON COURANT		186 403 020 228.39	111 856 765 084.76	74 546 255 143.63	63 279 273 655.76				
ACTIFS COURANTS						PASSIFS NON COURANTS			
Stocks et en cours		21 724 110 595.27	758 307 789.11	20 965 802 806.16	14 663 899 186.44	Dettes rattachées à des		8 341 000 000.00	8 341 000 000.00
Créance et emplois assimilés						Impôts (différés et provisionnés)			
Clients		21 571 178 658.76	2 268 657 597.86	19 302 521 060.90	12 382 229 770.06	Autres dettes non courantes		9 576 785 182.47	8 769 530 994.14
Autres débiteurs		2 815 904 788.54	1 933 109 126.58	882 795 661.96	766 261 765.23	Provisions et produits constatés		20 058 970 383.90	17 345 014 427.23
Impôts et assimilés		7 689 875 668.83		7 689 875 668.83	7 161 501 657.21	TOTAL PASSIFS NON		37 976 755 566.37	34 455 545 421.37
Autres actifs courants						PASSIFS COURANTS			
Disponibilités et assimilés						Fournisseurs et compte rattachés		80 471 740 810.77	63 300 127 612.67
Placements et autres actifs						Impôts		95 887 692.46	142 200 584.80
Trésorerie		91 528 836 285.69	47 189 623.87	91 481 646 661.82	87 476 193 223.88	Autres dettes		20 111 791 188.77	19 252 463 018.17
TOTAL ACTIF COURANT		145 329 905 997.09	5 007 264 137.42	140 322 641 859.67	122 450 085 602.82	Trésorerie Passif			
						TOTAL PASSIFS COURANTS III		100 679 419 692.00	82 694 791 215.64
TOTAL GENERAL ACTIF		331 732 926 225.48	116 864 029 222.18	214 868 897 003.30	185 729 359 258.58	TOTAL GENERAL PASSIF		214 868 897 003.30	185 729 359 258.58



COMPTES DE RESULTATS

NAFTAL - SPA

(Par Nature) Au 31 décembre 2011

Unité : 999 ENTREPRISE NAFTAL

Période 13-2011

Compte	LIBELLE	Note	Exercice N			Exercice N - 1		
			Externe	Interne	Total	Externe	Interne	Total
70	Ventes et produits annexes		278 447 361 786.72	2 519 857 707.42	280 967 219 494.14	255 275 853 481.11	2 499 012 540.16	257 774 866 021.27
72	Variation stocks produits finis et en cours		-78 536 390.60		-78 536 390.60	124 404 622.67		124 404 622.67
73	Production immobilisée		26 717 848.11		26 717 848.11	1 233 626.15		1 233 626.15
74	Subvention d'exploitation							
	1-PRODUCTION DE L'EXERCICE		278 395 543 244.23	2 519 857 707.42	280 915 400 951.65	255 401 491 729.93	2 499 012 540.16	257 900 504 270.09
60	Achats consommés		215 121 885 300.60		215 121 885 300.60	201 398 353 131.54		201 398 353 131.54
61/62	Services extérieurs et autres consommations		13 229 281 897.31	2 514 904 015.20	15 744 185 912.51	12 332 482 707.48	2 396 488 013.30	14 728 970 720.78
	2- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		228 351 167 197.91	2 514 904 015.20	230 866 071 213.11	213 730 835 839.02	2 396 488 013.30	216 127 323 852.32
	3- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (1-2)		50 044 376 046.32	4 953 692.22	50 049 329 738.54	41 670 655 890.91	102 524 526.86	41 773 180 417.77
63	Charges de personnel		29 944 773 041.37	11 356 700.00	29 956 129 741.37	24 659 490 552.78	319 354.50	24 659 809 907.28
64	Impôts, taxes et versements assimilés		3 448 248 044.75		3 448 248 044.75	3 144 916 778.07		3 144 916 778.07
	4- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		16 651 354 960.20	-6 403 007.78	16 644 951 952.42	13 866 248 560.06	102 205 172.36	13 968 453 732.42
75	Autres produits opérationnels		2 246 671 772.51	9 988 822.02	2 256 660 594.53	2 272 968 931.47		2 272 968 931.47
65	Autres charges opérationnels		1 117 785 877.99	9 074 809.10	1 126 860 687.09	923 751 317.22	107 929 296.07	1 031 680 613.29
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes		9 021 356 501.29		9 021 356 501.29	8 613 768 048.85		8 613 768 048.85
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions		775 418 020.60		775 418 020.60	2 627 069 406.34		2 627 069 406.34
	5- RESULTAT OPERATIONNEL		9 534 302 374.03	-5 488 994.86	9 528 813 379.17	9 228 767 531.80	-5 724 123.71	9 223 043 408.09
76	Produits financiers		586 532 371.40	5 488 994.86	592 021 366.26	551 391 288.98	5 724 123.71	557 115 412.69
66	Charges financières		676 432 527.17		676 432 527.17	654 136 554.51		654 136 554.51
	6- RESULTAT FINANCIER		-89 900 155.77	5 488 994.86	-84 411 160.91	-102 745 265.53	5 724 123.71	-97 021 141.82
6	Total des Charges		274 895 911 589.50	2 535 335 524.30	277 431 247 113.80	253 974 670 062.65	2 504 736 663.87	256 479 406 726.52
7	Total Produits		282 004 165 408.74	2 535 335 524.30	284 539 500 933.04	260 852 921 356.72	2 504 736 663.87	263 357 658 020.59
	7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (5+6)		9 444 402 218.26		9 444 402 218.26	9 126 022 266.27		9 126 022 266.27
695/698	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		2 893 700 951.37		2 893 700 951.37	2 273 562 426.00		2 273 562 426.00
692/693	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		557 552 552.35		557 552 552.35	25 791 453.80		25 791 453.80
	8- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		7 108 253 819.24		7 108 253 819.24	6 878 251 294.07		6 878 251 294.07

Code	Libellé	Note	Exercice N	Exercice N-1
A1	Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		17 409 431 861,09	23 138 099 187,25
000000	Virements de Fonds (UNITE) (Solde Nul)			
100001	Encaissement reçus des clients		337 980 495 391,20	307 807 367 871,04
100002	Sommes versées aux fournisseurs		-274 519 015 235,43	-249 879 093 071,61
100003	Intérêts et autres frais financiers payés		-742 530 625,34	-224 087 428,87
100004	Impôts sur les résultats payés		-3 634 136 984,26	-1 523 059 419,37
100005	Appel de Fonds Emis		-364 399 010 728,75	-323 063 359 243,06
100006	Appel de Fonds Reçu		364 399 010 728,75	323 063 359 243,06
100007	Sommes versées aux personnels		-33 167 042 430,25	-25 526 938 648,13
100008	Remontés de fonds Emis		-659 598 931 434,72	-598 608 486 337,58
100009	Remontés de Fonds Reçus		659 598 931 434,72	598 608 486 337,58
100010	Etat, collectivités publiques, organismes internat		-8 268 559 970,84	-7 969 913 098,69
100011	Autres encaissement pour comptes		7 617 341,84	-11 101 618,26
100012	Autres Décaissements pour Comptes			
100013	Valeurs à l'Encaissement		-247 395 625,83	464 924 601,14
100014	Mouvement financier Inter-Structure (Bitume &DASC)			
A2	Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
200001	flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
TOTAL	Flux de trésorerie net provenant des activités		17 409 431 861,09	23 138 099 187,25
B1	Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		-14 185 765 223,30	-14 522 219 449,29
300000	Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou		-43 635 247,92	-163 032 912,01
300001	Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou		-14 739 634 500,66	-13 505 707 049,10
300002	Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		71 868 419,10	79 530 838,00
300003	Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		-34 383 651 932,38	-31 923 718 893,00
300004	Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		34 445 332 443,56	30 799 911 246,00
300005	Intérêts encaissés sur placements financiers		383 136 625,95	119 043 462,93
300006	dividendes et quote-part de résultats reçus		80 818 969,05	71 753 857,89
TOTAL	Flux de trésorerie net provenant des activités		-14 185 765 223,30	-14 522 219 449,29
C1	Flux de trésorerie provenant des activités de financement		750 000 000,00	6 650 000 000,00
400001	Encaissements suite à l'émission d'actions			
400002	Dividendes et autres distributions effectués		-50 000 000,00	-50 000 000,00
400004	Encaissements provenant d'emprunts		800 000 000,00	6 700 000 000,00
400005	Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
TOTAL	Flux de trésorerie net provenant des activités de		750 000 000,00	6 650 000 000,00
500001	Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi -		-13 962 803,74	32 571 711,53
T=A+	Variation de trésorerie de la période (A+B+C+D)		3 959 703 834,05	15 298 451 449,49
E	Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de		87 569 132 451,64	72 270 681 002,15
F	Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de		91 528 836 285,69	87 569 132 451,64
V=F-E	Variation de trésorerie de la période		3 959 703 834,05	15 298 451 449,49
R=V-T	Rapprochement avec le résultat comptable			

Variation des capitaux propres

Unité : 999 Entreprise

Période : 13 / 2012

LIBELLE	Note	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31 décembre 2010		15 650 000 000,00	-	-	2 760 390 128,06	43 165 620 223,18
Réévaluation des immobilisations (Ecart rapporté au résultat)		-	-	-	-55 241 548,91	-
Dividendes payés		-	-	-	-	-50 000 000,00
Résultat net de l'exercice		-	-	-	-	7 108 253 819,24
Solde au 31 decembre 2011		15 650 000 000,00	-	-	2 705 148 579,15	50 223 874 042,42
Réévaluation des immobilisations (Ecart rapporté au résultat)		-	-	-	-53 657 983,20	-
Dividendes payés		-	-	-	-	-50 000 000,00
Résultat net de l'exercice		-	-	-	-	7 737 357 106,56
Solde au 31 decembre 2012		15 650 000 000,00	-	-	2 651 490 595,95	57 911 231 148,98